البريسترويكا، حرب الخليج والعلاقات العربية السوفياتية

النظام العالمي يعيد انتاج نفسه

د. عادل سمارة

إصدار: مركز إحياء التراث العربي ـ الطيبة

إصدار: **مركز إحياء التراث العربي** ـ الطيبة

حقوق الطبع محفوظـــة

١٩٩١م

الطبعة الأولى

مطبعة روان التجارية/ القدس
شعفاط ـ شارع أحمد شوقي
تلفون: ٨٢٠٨٩٤ ـ ٨٢٧٥٤١

تصميم الغلاف: اليمامة جرافيك ـ شهاب قواسمي/ القدس ـ تلفون: ٢٧١٤٤٩

المحتويات

المقدمـــة ٨

الجـــزء الأول

الباب الأول

في أسس النموذج الاشتراكي السوفييتي ١٥
القطيعة مع النظام العالمي ١٧
التصنيع الأحادي ٢٠
قانون القيمة ٢٢
التخطيط المركزي ٢٣
الملكية العامة أو ملكية الدولة بالانابة ٢٥
من يملك السلطة يقلب التشكيلة ٢٦
البروليتاريا والأجور ٢٧
الفلاحون ٢٩
الادارة ٢٩

الباب الثاني

موجز استعراض عملي للمسيرة ٣٢

الباب الثالث

متى بدأت البريسترويكا ٣٧

الباب الرابع

تفسير دوافع البريسترو يكا الأول ٤٧
تجارة خارجية وتعميق لتبعية المحيط ٤٨
الشكل السوفياتي في تصدير رأس المال ٥٣

الباب الخامس

صورة الاتحاد السوفياتي على ضوء الجولة الأولى للبريسترو يكا ٥٧

الباب السادس

البريسترو يكا في التطبيق ٦٧

الجـــزء الثاني

العلاقات العربية السوفياتية، سياقها التاريخي وتجلياتها الاقتصادية والسياسية ٧٩

الباب الأول

السياق التاريخي للعلاقات العربية السوفياتية ٨٢
الثورة الاشتراكية والعرب ٨٣

الباب الثاني

الدولة الاشتراكية والعرب ٩٥

الباب الثالث

العلاقات الاقتصادية بين الدولة السوفياتية والعرب ١٠١
بنية المتاجرة العربية ١٠١
البنية المحيطية للاقراض العربي ١٠٨

الباب الرابع

استشراف العلاقة العربية السوفياتية على المدى القريب ١١٥
السمات الايديولوجية المتوقعة ١١٥

الجـــزء الثالث

النظام العالمي يجدد ذاته ١٢٣
العدوان الثلاثيني على العراق ١٢٥
مقدمـــة ١٢٧
تجديد الطبعة القديمة للنظام العالمي ١٢٩
الوضع العربي عشية استرداد العراق للكويت ١٣٣
في أي سياق يمكننا وضع هذه الحرب ١٣٧
تقسيم عالمي خاص ١٤٠
الظاهرة العراقية ١٤٢
القومية العربية والوحدة ١٤٥
اليسار العربي ١٥١
اليسار العالمي «ابن السكرتيرة» ١٥١
اليسار الاسرائيلي ١٥٤
الديمقراطية أم قميص عثمان ١٥٥
التكتيك العراقي ١٥٧
اختطاف الرهينة الكويتية ١٥٨
بعد المذبحة ١٥٩
التوقعات ١٦٠
الوضع العربي ١٦١
الملاحظـــات ١٦٥
المراجع بالعربية ١٦٦
المراجع بالانجليزية .....

مقدمـــة

تحركنا لمعالجة هذا الامر احداث مركزية ثلاثة، هي:

ـــ انقلاب كل من الاتحاد السوفياتي ومحيطه في اوروبا الشرقية من قمتها، وعلى يد قمتها، بالبريسترويكا.

ـــ تجديد الصراع الطبقي بانهيار جليد الحرب الباردة، وانتقال النظام الاقتصادي الرأسمالي الامبريالي العالمي الى مستوى جديد (شبه بنية سياسية).

ـــ الاعتراض العراقي على اقتسام العالم مُجسداً ذلك في خطوته الجريئة باستعادة الكويت، وما تبع ذلك من مجزرة امبريالية ضد العراق.

والبحث في هذه الامور، لا بد ان يكون شاملا ومتكاملا للتناسب مع شموليتها. فمناقشة البريسترويكا، تعني مناقشة التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي، وهذا يضع الباحث أمام السؤال الرئيسي التالي:

هل ينذر الباحث نفسه لمناقشة النظام/ النموذج، والدفاع عنه او الاندفاع ضده، ام يقوم بالفصل بين النظام/ النموذج وبين النظرية لكي يرى حدود التقاء النظام/ النموذج مع النظرية و يرى نقاط الضعف في واحدهما او كليهما. وهذا الامر منوط بالمنظور التاريخي الذي يرى في الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية الصراع الرئيسي في هذا العصر.

قد يقول البعض ما جدوى النظرية الماركسية بعد ان ارتد عنها ماركسيون؟. وهذا سؤال هام، ولكنه خطير على العقل البشري في نفس الوقت، وخاصة على العقل العربي الذي قضى قرونا في «برادات» التقليد والتبعية والتحرك بآلية عقول الآخرين.

فأولا وقبل كل شيء، اذا كان انهيار البيروقراطيات الحاكمة في الدول الشرقية من اوروبا قد فتح ابواب العالم واسعة امام العديد من مناحي التصور

والانتقال المحتملة، فاننا في الوطن العربي اول من يجب ان يستغل هذه الامكانية، بمعنى ان نغادر العبودية الايديولوجية التي هيمنت علينا، وان نعطي لانفسنا فرصة التفكير دون التهام هذا التحليل او ذاك، بل تمحيص هذا التحليل وذاك.

ولا يفوتني هنا التذكير، وان بشكل مؤلم، اننا في الوطن العربي فقراء حتى درجة الفظاعة من حيث المستوى النظري، ولا اقصد هنا المستوى السياسي في تحليل الامور ولكنني اقصد تحديدا «الخطاب Discorse »، او ان شئت فلسفة النظريات وانتاج النظريات. ولعل من ينكر هذا ليس الا متفاخرا بالتخلف.

وفي هذا الصدد اود القول، ان الذي اعتنق النظرية الماركسية لانها «المنتصرة في كل منعطف» فمثل هذا مجرد اداة ايديولوجية للحزب، لا يتمثل الفكر، وانما يتعاطى سياسيا مع النظرية فقط، لا سيما اذا وضعنا الامور في سياقها التاريخي، اي الصراع التاريخي بين النظريات باعتبارها تخص على صراع الطبقات في التاريخ. واذا كانت الاشتراكية قد حققت انتصارات خلال العقود السبعة الماضية، فيجب ان يكون من المفهوم بانها يمكن ان تحقق فشلا في عقود لاحقة، ان العبرة في الدور التاريخي المنتصر للشيوعية.

وحين يكون النقاش عن وجود ماركسيين واشتراكيين، فقد علمتنا تجربة الاتحاد السوفياتي بان الاشتراكيين ليسوا فقط اعضاء الاحزاب الاشتراكية، بمعنى ان الاشتراكيين هم الاشتراكيون، بمعنى الانتماء الواعي والاستيعاب العميق والخلاق للنظرية الشيوعية، وهذا ينسحب على مجموع الطبقات المغلوبة على امرها في مختلف مجتمعات العالم، شريطة ان تتسلح بالوعي الطبقي. ولا شك ان كثيرا من هذه الطبقات تقف في مراحل معينة ضد الماركسية، لان تحولها الى الاشتراكية يحتاج الى الثورات، والثورات هي قاطرات التاريخ.

ان عالم اليوم الذي تسيطر عليه الشركات المتعددة القومية، والمتحكمة بالرأسمال العالمي تحكما احتكاريا، والتي تتجاوز حدود الدول ونطاق القوميات، وتستغل طبقات عاملة بأكملها هنا وهناك، وتتجاوز الدولة القومية حتى في المركز نفسه وتقترب من تحويلها الى بلديات، كل هذه الرأسمالية لا تتشابه في النصوص مع

رأسمالية آدم سميث وديفيد ريكاردو، ولا حتى جون كينز. ومع ذلك فان جوهرها ظل هو نفسه:

ـــ وجود طبقة غنية تحكم ولا تعمل، تملك ولا تعمل، وتضع يدها على العمل الفائض للآخرين الذين يعملون ولا يملكون، بل حتى لا يملكون ضمان الاستمرار في مكان الاستخدام.

ـــ يتناسب حجم هذه الطبقة عكسيا مع ثرائها.

ـــ هناك اكثرية شعبية تخضع للاستغلال.

ـــ تُطبّق الطبقة الحاكمة ديمقراطيتها، والتي هي سياسية بحتة، في بلدها القومي وحده، وفي فترات الرخاء فقط، وتلغي هذه الديمقراطية في عصر الازمة.

ـــ باسم الدفاع عن الوطن، ورفع رايته ورفاهية الامة ان شئت، يساق جنود الامبريالية ليَقتلوا و يُقتلوا في كوريا وفيتنام واليوم في العراق.

وباختصار، ما زال الظلم في العالم قائما وقويا. بل ان العالم في طريقه الى همجية تهدده بالابادة، عبر سيطرة اقلية رأسمالية علية، تعمل اقتصاديا بلا عقلانية لتحصيل القمية الزائدة القصوى، عالم اليوم مسلح بالقوة النووية ولن يكون الرد عليه والتخلص منه بالخضوع له طبقياً كان أم قومياً.

لا يمكن ان يقود «الاخضاع» الطبقي الى اقناع الطبقات المستغَلة بخضوعها، كما لا يمكن للملكية الخاصة ان توافق على تعميم نفسها. وابعد من ذلك فان انتشار الوعي والثقافة سوف يزيد من الاستعداد لرفض الخضوع. ولذا، فان قدرة الطبقات الحاكمة/ المالكة على اعتصار الفائض بموجب القوانين الاقتصادية، لا بد ان تواجَه بوعي اوسع يزيد من رفض تسليم هذا الفائض للطبقة المالكة لمجرد انها استطاعت ان تملك، بل ان تضع يدها على جهد الآخرين. ان رفض هذه الملكية هو ناموس الرقي الانساني.

هذا هو منظورنا الى قضية حتمية استمرار الصراع الطبقي، بغض النظر عما اذا كانت مادته وحاملة لوائه مجموعات من البيروقراطيين، او مثقفون ثوريون جريئون، او طبقة عاملة لم ينتقل وعيها النظري من شكله «الجنيني المادي» الى شكله المكتمل

«الطبقي»، او كانت طبقة الفلاحين او مجموع الطبقات المضطهدة. عندها لا يهم هذا او ذاك، بل وانما يهم هو، ان الانسان حتى لو هزم فلن يقبل بتخليد الاستغلال، وتأبيد الفقر والاحتقار الطبقي، والقومي، والجوع والحرمان من الاساسيات، بل وحرمانه مما ينتجه.

ولا يقوم منظورنا هنا على مجرد الرغبة في، اللجوء الى الحتمية التاريخية، والتي نراها على شكل ضرورة انسانية، لا يرفضها الا ايديولوجيوا البرجوازية الذين يرون الانسان شريراً بطبعه، مستندين الى نزعة الملكية الخاصة والاستغلال الطبقي، وقهر الفرد وتغريبه، واضطهاد الشعوب، ونهب ثرواتها، باسم حرية وتحرير واعادة تحرير التجارة الدولية.

ان عالم اليوم الذي يلبس، كما نعلم لبوس (السلام الامريكي) هو عالم تحكمه قلة رأسمالية في مركز النظام الامبريالي العالمي، ولهذه القلة توابعها من (الولاة والحكام والعاملين في السناجق والاقاليم)، شأن الولاة العثمانيين. اذ لا يمكن ان نرى في حكام الوطن العربي مثلا، شيئا ارقى من ولاة سناجق الامبراطورية العثمانية. بل ان هؤلاء الاتباع هم اليوم في اربعة ارجاء الارض. ولكن عوامل مقاومة هذه القلة كامنة في امتلاء العالم بعشرات وربما مئات ملايين العاطلين عن العمل واشباه العاطلين عن العمل، وذوي الاجرة المقاربة للبطالة، واعباء ديون العالم الثالث، وصمود الصين وكوبا وكوريا الشمالية وفيتنام، و بدايات التفجر المقاوم وربما غير المبرمج في رومانيا، وجورجيا وطاجاكستان و يوغسلافيا ...الخ. اليوم تترافق اعقد ثورة تكنولوجية مع اوسع ظواهر الموت جوعا في التاريخ البشري. فهل يمكن لاحدنا الادعاء بان الملياردير الامريكي يعتبر السوداني محمد عثمان الذي مات جوعا انساناً مثله؟.

مرة اخرى، فان اخطر ما يقوم به الرأسمالي الامبريالي اليوم هو الارتكاز على فشل النموذج السوفياتي وقياس فشل النظرية الماركسية/ اللينينية عليه. واخطر ما يقع فيه بسطاء الوعي من القيادات التي تبنت (على غير وعي) الجانب السياسي من الماركسية، والتي انبهرت بالنموذج السوفييتي، او ربما تكسبت بالتمسح به (كما فعل

عرب كثيرون). ان هؤلاء لم يفهموا النظرية ابدا، في حين فهمها جيدا عملاء وكالة المخابرات الامريكية.

قد لا يتفق كثيرون على ان هذه المعركة، معركة الفكر، هي المعركة الاكثر اهمية وضراوة اليوم. ولكن لا احد ينكر ابدا، ان الامبريالية تفضل اولا وتركز فعلا على تخريب الوعي الشعبي قبل ان تخترقه اقتصاديا او عسكريا.

ومن هنا يكتسب النضال الواعي اهمية قصوى في هذه المرحلة، ليس لانه يتصدى للامبريالية وحسب، بل لانه يكنس من طريقها ايضا مخلفات الاعجاب بالنموذج الاشتراكي والارتزاق بهذا الاعجاب مع عدم استيعاب النظرية الماركسية اللينينية.

يقع هذا الكتاب في أجزاء ثلاثة:ـــ

يعالج الجزء الاول الاسس النظرية للنظام الاشتراكي، ومدى تطابق التجربة او النموذج/ النظام السوفياتي مع هذه الاسس. وقد اخذنا بالاعتبار في هذا الجزء معالجة النموذج/ النظام السوفييتي في ضوء علاقته بالنظام الرأسمالي العالمي. ولعل السبب هنا هام جدا وان كان غير واضح للكثيرين من الكتاب الماركسيين، وهو انه لا يمكن معالجة اية تجربة اشتراكية او رأسمالية في هذا العالم بمعزل عن النظام العالمي. إذ من اجل فهم التجربة لا بد من البدء بالنظام الامبريالي العالمي.

كما يعالج هذا الجزء الانحرافات والتشوهات في النظام السوفياتي، وخاصة فيما يتعلق بفترة بدايتها. وفي هذا الباب توخيت الرجوع تاريخيا الى جذور البريسترو يكا والتي ترتد الى خمسينيات هذا القرن. وبهذا المعنى، فان الانهيار الذي حدث على يد جورباتشوف ليس من تأسيسه، فجورباتشوف نفسه والطبقة المحيطة به هم نتاج اسلافهم بدءا من خروتشوف وكوسيجن وانتهاء بجورباتشوف و يلتسين.

لقد كان من مقتضيات البحث، ان اتعرض اقتصاديا للبنية الداخلية والعلاقات الدولية للاتحاد السوفياتي لتبيان الانحراف الفعلي عن نمط الانتاج الاشتراكي، وكيف كانت تتأسس الرأسمالية هناك، وكيف كانت الطبقة الحاكمة (حتى لو كان وجودها مفترضا) هناك تؤسس لهيمنة نمط الانتاج الرأسمالي داخليا، وتنشر

علاقات الانتاج الرأسمالية في دول محيط الاتحاد السوفياتي بما فيها الدول العربية.

اما الجزء الثاني فهو معالجة اقتصادية بالاساس، وسياسية مبدأية الى حد اقل للعلاقة بين الاتحاد السوفياتي مع البلدان العربية.

يناقش هذا الجزء التسلسل التاريخي لهذه العلاقة، وطبيعتها الاقتصادية في الفترة التي كان يعمل فيها حكام موسكو على التحول الى مركز امبريالي، و يصل هذا الجزء الى الاستنتاج بأن تلك العلاقة كانت في اطار العلاقة بين محيط ودولة عظمى.

و يتناول الجزء الثالث، موقف الكاتب من العدوان الثلاثيني على العراق، وذلك ضمن اطار القاء مزيد من الضوء على الطبيعة العدوانية الوحشية للنظام الرأسمالي الامبريالي العالمي، واصراره على احتجاز تطور المحيط، وخاصة الجزء العربي منه.

وقد تعرضت فيما يخص ذلك لامور عدة، الا ان التركيز كان على مسألتين هامتين تتفقان وتختلفان حسب المرحلة التاريخية لتطور بلد ما، وهما:

ـــ المسألة الطبقية في النظام العالمي،

ـــ والمسألة القومية العربية.

وقد حاولت الكشف عن انه في حالة المركز الامبريالي، فان القومية تتحول الى اداة لاستغلال شعوب الارض، وان كافة الطبقات (الى حد ما) تتفق داخل المركز على نهب الغير بالتبادل او بالذبح لا فرق. اما في المحيط، وخاصة العربي، فان القومية تصبح قوة دفع وفعل ثورية ضد الامبريالية ولصالح الطبقات الفقيرة. ولذا، فاذا ما توفر هناك مناخ للتصالح الطبقي في المركز، لان التناقضات الطبقية قد أطفئت بالنهب الجماعي لشعوب المحيط، فان التناقض والصراع الطبقيين لا مناص منهما في المحيط. وهنا تقف القومية لصالح الطبقات المنهوبة في حين تقوم البرجوازية بخيانة قوميتها. ودليلنا ومؤكد صحة تحليلنا في هذا الصدد هو ما فعلته البرجوازيات العربية ضد العراق في العدوان الثلاثيني.

كلي امل ان اكون قد وفقت في نقل ما اردت قوله الى القارىء الجاد، ولكنني اكثر شوقا وأملا في ان يصل محتواه الى الطبقات الشعبية العربية التي تتعرض لكم

هائل من تشويه الوعي، ليس اقله دعوتها لكي تلبس (مريول) الخدمة في مطاعم الامبريالية.

عادل سمارة

بيت عور الفوقا/ الضفة الغربية

آب ١٩٩١

الجزء الأول

الباب الأول

في أسس النموذج الاشتراكي السوفياتي

الباب الأول

في أسس النموذج الاشتراكي السوفياتي

سنعالج فيما يلي الاسس النظرية لاقامة تشكيلة اجتماعية اقتصادية اشتراكية. وسنرى متى كان النموذج السوفياتي متطابقا مع الاسس النظرية هذه، وما حدود التطابق، وفي اية مرحلة من حياته كان اكثر انسجاما او تطابقا مع الاسس النظرية لتشكيلة اجتماعية اشتراكية. ان الهدف هنا هو فصل النموذج عن النظرية، او تعيين الحدود بينهما، وذلك لتفسير وفهم انحراف النموذج وسقوطه.

بعض الاسس النظرية للنموذج السوفياتي

القطيعة مع النظام العالمي

لم يكن قيام الثورة الاشتراكية في روسيا واقامة الاتحاد السوفياتي لمجرد تطبيق النظام الاشتراكي في هذا البلد وحده. إذ ان تطبيق الاشتراكية في بلد واحد هو التطور الاستثنائي الذي حصل اثر عدم امتداد الثورة الى البلدان الاوروبية الغربية الاخرى. ولعل هذا من اسس الاختلاف بين ستالين وتروتسكي.

واذا كان تروتسكي قد رأى ان خلاص الثورة وديمومتها هو وصولها الى اوروبا الغربية على الاقل، فان ستالين كان قد اكتشف من ناحية ميدانية، ان المسألة ليست في تصدير الثورة بل في المساعدة على تفجيرها عندما تكون الطبقة العاملة جاهزة. ولكنها لم تكن كذلك، حتى في المانيا آنذاك. اما الغزو الامبريالي والثورة المضادة التي قامت بها البرجوازية، فقد وضعتا الثورة البلشفية في حالة دفاع.

وعليه، فان قرار القطيعة مع النظام العالمي، هو في جوهره حالة دفاع عن الوطن الاشتراكي الاول، طالما ان الثورة الدائمة لم تكن ممكنة آنذاك، وهو قرار او موقف

تطور مع الاحداث ولم يكن جاهزا سلفا حتى كصياغة نظرية.

وهنا تفيد الاشارة، الى انه في قرار القطيعة او فك الارتباط، يكمن حل مسألة هامة، هي عدم السماح بالتبادل اللامتكافىء بين الدولة الاشتراكية الطالعة و بين المركز الامبريالي، على اعتبار ان فرص التطور للبلد الاضعف تصبح غير ممكنة طالما حصلت في ظل تبادل لا متكافىء.

اما المباراة السلمية في الاقتصاد التي دعى لها خروتشوف، فهي تعني الاندماج بالنظام العالمي والخروج كليا عن نهج فك الارتباط (انظر لاحقا).

والمهم ان هذا الخروج لم يأت على ارضية مقارعة الامبريالية والتزام قانون قيمة غير رأسمالي في التبادل، بل جاء على اساس التنافس والتسابق مع الرأسمالية حسب قانون القيمة الرأسمالي نفسه. لقد كان مدخلا «لتخليق» محيط للمركز السوفياتي. محيطا ينشر علاقات انتاج رأسمالية و يطبق قانون التبادل اللامتكافىء.

لقد قام البلاشفة فور انتصار الثورة بتأميم مختلف القمم الصناعية وذلك من اجل تسريع التصنيع الثقيل، وهذا ما دفع دعاة الشيوعية الاوروبية لاتهام لينين بالتسرع في التأميم (كاريو، ١٩٧٨). ولتوفير الفائض الضروري لهذه العملية، لم يكن هنالك بد من تكريس الفائض الزراعي لعملية التصنيع هذه (سمارة، ١٩٩٠ ــ د).

لقد كان هذا هو المصدر الوحيد لتمويل التصنيع، وهذا بعكس تمويل التصنيع في دول المركز الرأسمالي، والذي اعتمد في اسعاف التراكم الموسع وما بعده بشكل خاص، ليس على الفائض المولد من الانتاج المحلي وحسب، وانما ايضا على نهب ثروات المستعمرات عبر النهب المباشر او التبادل اللامتكافىء، ناهيك عن استمرار النهب حتى الساعة. وعلى اية حال، فاننا سنلاحظ في مواقع عديدة لاحقة من هذه الدراسة، كيف كان لنهب الفائض دوره المحوري في تفوق الرأسمالية.

لقد نُسبت سياسة تسريع التصنيع على حساب الزراعة الى ستالين اكثر مما هي الى لينين، حيث يرى الكثيرون ان ستالين قد اخذ اتجاه التصنيع السريع جدا، والتجميع الزراعي الاجباري على حساب العمال والفلاحين. ومقابل هذه النظرية، كانت هناك نظرية بوخارين والتي تنص على تقديم دفعة حاسمة للتصنيع من قبل

الانتاج الخاص والتعاوني الفلاحي اللذين ينتجان الفائض. او بمعنى آخر، الادماج المنسجم للكولاك في بناء الاشتراكية مما يعني القبول بالتصنيع البطيء. اما برنامج المعارضة اليسارية، فيقوم على معدل تصنيع اسرع على حساب الكولاك وعناصر ال (نيب)، ولكن لمصلحة العمال والفلاحين الفقراء. وكما سنرى لاحقا، فان هذين الطريقين يختلفان الى حد ما عن الطريق الصيني فيما يخص حصة او مدى التركيز على التصنيع على حساب الزراعة. بمعنى ان الطريق الذي طرحه بوخارين كان يتوسط بين ما طرحه ستالين ولاحقا ماوتسي تونغ.

كانت عملية بناء الاشتراكية في غاية الصعوبة، حيث المجاعة بسبب الخراب الذي حل بالامبراطورية الروسية ابان الحرب الامبريالية الاولى، وكانت الحرب الاهلية وكان الغزو الامبريالي ايضا، والذي مثل التدمير الامبريالي الاول للبنية الانتاجية السوفييتية، اما الثاني فكان على يد النازية.

> «هذا الوضع هو الذي ولد ضرورة اتباع نظام صارم من جهة، واقتصاد ليبرالي من جهة ثانية، وهو ما تجلى في اعلان دكتاتورية البروليتاريا، والسياسة الاقتصادية الجديدة. والتي ملخصها، زيادة الاعتماد على السوق ولكن كتراجع مؤقت. كما اعطي الفلاحون فجوة ملموسة من حرية التجارة، بينما تم اتخاذ اجراءات متشددة داخل الحزب. لقد ابصر لينين انه لا بد من فترة مطولة من الاقتصاد المختلط قبل ان يتم توسيع القطاع الاشتراكي بشكل ملموس» (بتمور، ١٩٨٣: ٢٧٨).

الا ان تسريع عملية التصنيع على الاسس المذكورة اعلاه قد تم جزئيا في عهد لينين، واستكمل جيدا في عهد ستالين وهي فترة المفارقة العجيبة حيث تم فيها:

١ ــ تعرض البنية الانتاجية للاتحاد السوفييتي للتدمير مرتين على يد الامبريالية، وذلك خلال الغزو الامبريالي للاتحاد السوفياتي اثر سقوط القيصرية، والثانية على يد النازية.

٢ ــ تمكن الاتحاد السوفييتي من تحقيق الانسحاب من النظام العالمي (ماو، ١٩٧٧) حيث اقترب وللمرة الاولى والاخيرة من مستوى تطور الغرب (انظر لاحقا).

٣ ــ استطاع الحاق الهزيمة بجيوش النازية، وهو الانتصار الذي كان فيه خلاص اوروبا.

وعلى العموم، فان السمتين المميزتين لفترة ستالين هما «الانجازات الاقتصادية والقمع السياسي» (هانط، ١٩٨٩).

والمهم في هذا المعرض، ان الاستمرار في فك الارتباط هو الذي مكن الاتحاد السوفياتي من الصمود الاقتصادي اولا، وتحقيق نمو عال ثانيا، حتى نهاية الاربعينيات، وربما الخمسينيات. فبعد هذه الفترة اخذ الاتحاد السوفياتي في الانخراط التدريجي في النظام العالمي، وهو الانخراط الذي كان يحمل في طياته بذور تدمير المرحلة الاولى من النموذج الاقتصادي السوفييتي، مرحلة عهد لينين وستالين، اما الثانية فهي مرحلة عهد خروتشوف وجورباتشوف.

التصنيع الاحادي

لم يدع احد بعد ان الحزب البلشفي، ولينين وستالين كانوا يمتلكون خطة اقتصادية محددة للاتحاد السوفياتي، لا سيما وان البلاشفة كانوا قد بنوا تكتيكهم على أمل امتداد الثورة الى البلدان الصناعية الاوروبية. وعليه فان ما قام به ستالين كان امر مستمد من الظروف التي احاطت به. ولذا، فان التركيز على التصنيع الثقيل والسريع كان بسبب احتمالات الهجوم الاوروبي (وهذا ما قام به هتلر حقا) الغربي الرأسمالي وضرورة توفر بنية انتاجية قادرة على المقاومة وتثبيت الاشتراكية. ورغم الايجابيات التي حصلت من التصنيع السريع في الاتحاد السوفياتي، الا ان اعتماد الصناعة الثقيلة فقط قد جعل الاتحاد السوفياتي يمشي على ساق واحدة، حسب تعبير ماوتسي تونغ. ولذا، طرح ماو التخطيط المتناسب والمتوازن للنمو، بدل التنمية المخططة. حيث ركز على:

ــ التصنيع الثقيل.

ــ الصناعة الخفيفة.

ــ والزراعة.

لذا، قال ماو: اذا كان الحبل المثبت للشراع الاشتراكي في الصناعة هو الفولاذ، فان الحبل المثبت للزراعة هو الحبوب.

ومع ذلك، فقد كانت هناك امكانية كبيرة لاصلاح هذا الخلل بعد ستالين، او بالتحديد بعد ان تجاوز الاتحاد السوفياتي العقبات الرئيسية في حياته. الا ان العكس هو الذي حصل. فقد امعنت القيادة اللاحقة في تعميق التوجه التسليحي واختصرت من فرص تطوير التصنيع المدني عموما.

«في السنة الخمسين لاستلام البلاشفة للسلطة في الاتحاد السوفياتي، فان ما وصل اليه الاتحاد السوفياتي في هذه الفترة من عصر السيارات كانت الولايات المتحدة قد دخلته في العشرينيات .

.. في الشتاء، تفرغ معظم السيارات في موسكو ــ الراديتر ــ في الليل وتملأه في الصباح بالماء المغلي لكي تدور محركاتها» (85 : Sweezy & Bettelheim, 1971).

وبالمقابل، فقد اطلق الاتحاد السوفياتي اول صاروخ الى الفضاء الخارجي في الذكرى الاربعين لثورة اكتوبر. اما مقارنة النقطتين الآنفتين ببعضهما، فتؤكد التحليل القائل بان الاتحاد السوفياتي قد اتجه نحو الصناعة العسكرية تلبية لطموح السلطة البيروقراطية البرجوازية هناك لاجل نيل حصة في تقسيم العالم من خلال التهديد بقوتها العسكرية، ليجد نفسه اليوم امام وضع لم ينفع معه تطور السلاح حيث حيده توازن الرعب في حين لم يجد لديه ما يصدره من منتجات تنافس المنتجات الغربية المتقدمة (انظر لاحقا). وهذا ما يتضح من السبق التكنولوجي الحالي.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الخلل لا علاقة له بالبناء النظري للاشتراكية وانما بالتطورات الاجتماعية التي ولدها نموذج التطبيق، وبالمسألة الطبقية، بمعنى تنامي شرائح طبقية غير اشتراكية في السلطة منذ حقبة خروتشوف لتنتهي الى ما هي عليه اليوم من حالة طبقية رأسمالية تجلى موقفها، بل موقعها، التاريخي اليوم في:

١ ــ التحقق والتأكد بان مصلحتها في اقامة نظام رأسمالي.

٢ ــ قيامها بهدم النظام الاشتراكي من فوق، لتحتفظ لنفسها بمواقع السلطة السياسية ومن ثم الاقتصادية.

قانون القيمة

ان قانون القيمة في النظام الرأسمالي هو مركز الاستلاب الاقتصادي (الاستلاب السلعي)، الذي يؤكد هيمنة الاقتصاد بما ورائه من بنية طبقية. وفي هذا الوضع فان القوانين الاقتصادية تفرض فعلها كما لو كانت قوة طبيعية، وتنتهي الى اخضاع بائعي قوة العمل للاستغلال. ولا يمكن تجاوز هذا الدور الا اذا كانت هناك حرية للمنتجين في الانتاج والتحكم في منتوجهم اي «ديمقراطية المنتجين».

ان معيار القيمة بقوانين السوق العالمية هو الذي يتم:

> «باتخاذ منظومة الاسعار المهيمنة على صعيد عالمي معيارا لمقياس ميزات مختلف الخيارات للتنمية. وهذه الاسعار هي التي تنعكس فيها مستويات الانتاجية التي وصلت اليها الاقطار الاكثر تقدما. وتقاس انتاجية العامل في قطاع ما بحاصل قسم القيمة المضافة في هذا القطاع على عدد العاملين فيه» (أمين، ١٩٨٦: ٣١).

وهكذا، فان قانون القيمة لدى الماركسية، يقتضي مغادرة العمل بقانون القيمة المعمول به في السوق العالمية، بهدف الوصول الى العمل بقانون القيمة الشعبي والوطني.

لكن تثبيت معيار من هذا النوع يفترض توجيه الانتاج المحلي توجيها (جوانيا) بدلا من التوجه البراني، لكي يكون من الممكن تطبيق معيار قيمة ذاتي محلي ومتكامل، وهذا ما يربط قانون القيمة هذا بمسألة فك الارتباط مع النظام الرأسمالي العالمي.

فلا بد ان يكون حساب القيمة بناء على علاقات انتاج وتبادل محلية، لكي يتم تقدير مستوى المعيشة بناء على اعتبارات هامة، منها ان تكون معظم الحاجات الاساسية منتجة محليا ليتم القياس عليها.

اذا، لا بد ان يتم التبادل الداخلي باعلى نشاط ممكن، وان يتم التبادل مع الخارج بشكل «كسول» (سمارة، ١٩٩٠ ــ ة).

لقد بينت التطورات الحديثة للعالم الثالث اهمية استراتيجية الاعتماد على الذات

مناطقيا (من منطقة)، كأن نقول الاعتماد على الذات بين الدول العربية ودول افريقيا الجنوبية التقدمية... حيث البنيات والانظمة الاقتصادية متقاربة في التوجه والمستوى.

بهذا المعنى، فانّ دخول الاتحاد السوفياتي الى ما يسمى بالمباراة الاقتصادية، والتي ابتدعها خروتشوف، معناه الخروج على قانون القيمة الشعبي والتعامل مع النظام العالمي بموجب قانون القيمة الرأسمالي، ومن هذه اللحظة، يمكن التأريخ للبريسترويكا ايضا.

ان الانتقال الى ما أسمي بالمباراة الاقتصادية هو القرار الذي أرخ عمليا للانخراط بالنظام العالمي، حيث ساهم الاتحاد السوفياتي في عهد خروتشوف في توسيع نطاق وهيمنة نمط الانتاج الرأسمالي في بلدان محيطية عديدة على حساب انماط الانتاج الماقبل، وزاد بالتالي من رسملة البلدان التي تبادل معها في نطاق ما اسمي بالمعونة السوفياتية.

في هذه المرحلة تحديدا، تحولت قوة عمل العمال في الاتحاد السوفياتي والبلدان التي دارت في فلكه الاقتصادي (بلدان المحيط) الى سلعة، واصبح الهدف هو الحصول على القيمة الزائدة (انظر لاحقا).

التخطيط المركزي

يقوم اساس نظرية ماركس في الاشتراكية على ان الاشتراكية نظام يحكمه تشارك المنتجين الاحرار والذي يكون فيه ذوبان كل من، انتاج السلع (اقتصاد السوق) والطبقات الاجتماعية والدولة امر ظاهر او في طريقه الى التحقق، باعتباره تحضيراً من اجل اعلى تحرر ممكن وتحقيقاً للذات لاكبر عدد ممكن من بني البشر.

وعليه، فان الماركسية ترمي الى مجتمع بدون سلع. أي مجتمع ديمقراطية النظام المركزي لادارة العمال.

هذا الموقف الحدي لماركس من السوق لم يأت من عبث، فقد ادرك انه رغم مرور اكثر من ٢٠٠ سنة على محاولات تنظيم السوق (هي فترة هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي) الا ان السوق لم يتم تنظيمه وظلت الازمات الدورية تعصف بالنظم

الرأسمالية، وبالتالي ظلت له ضحاياه العديدة من الفقراء لصالح القلة المترفة. وهذا هو بالذات الامر الذي يرعب البشرية اليوم. اي هيمنة علاقات السوق الرأسمالية بشكل همجي على العالم، وهو ما يتجلى في اكثر واعلى مستوى تكنولوجي متقدم، فهناك جيلا جديدا من الكمبيوتر كل سنة او اقل، الى جانب اوسع موت من الفقر، موت بالملايين في افريقيا، وحياة مئات الملايين تحت خط الفقر. ومع هذا وذاك يترنح العالم طربا على صوت معزوفة الديمقراطية وحقوق الانسان. التخطيط المركزي هو المبدأ الذي اعتمد في ثورة اكتوبر، وهو الذي كان لينين قد ارسى العملية التطبيقية بموجبه. لقد تمسك ستالين بالتخطيط المركزي، الا انه فشل في تركيز ديمقراطية المنتجين الاحرار. وهو الامر الذي ربما ينسب الى صعوبة الفترة الانتقالية (انظر لاحقا)، وبالتالي امكانية حدوث تجاوزات خلالها.

واذا كان ينسب الى ستالين اقامة الدكتاتورية القمعية في الاتحاد السوفياتي، وهذا صحيح، الا ان علينا ان لا نغوص في وحل الدعاية الرأسمالية التي تصف الديمقراطية البرجوازية بجنة الله على الارض. هذه الديمقراطية التي علينا ان لا نرغم ستالين بان يراها (آنذاك) كما نقيمها نحن اليوم وقد اصبحت تاريخا.

كان ستالين قائدا لدولة غزتها الامبريالية الغربية (الديمقراطية الغربية) عسكريا لسحق الثورة الاشتراكية هناك، كما ان الرأسمالية التي ولدت النازية التي غزت الاتحاد السوفياتي، وهذه الديمقراطية هي التي ضربت هيروشيما أمام أعين ستالين... لهذا كان لينين يعتبر الامر «اما دكتاتورية البرجوازية، او دكتاتورية البروليتاريا». وعلى اي حال، فان الامر هكذا بحق.

لقد حقق الاتحاد السوفياتي في الفترة الفعلية لتطبيق التخطيط المركزي اعلى نسبة تقدم صناعي وحياتي ممكنة، وذلك رغم الحرب العالمية الثانية وويلاتها التي كلفته ٢٠ مليون ضحية.

في هذه الفترة بالذات، كان هناك سؤال هام هو، لماذا وقف الشعب السوفياتي الى جانب النظام الاشتراكي كل هذه الوقفة الجبارة سواء في البناء او في مقاومة النازية، رغم غياب الديمقراطية السياسية؟. هل السبب هو ان ديمقراطية المنتجين

كانت موجودة؟. وهل السبب هو في ما اكتشفه الاقتصاديون الصينيون بان الديمقراطية السياسية ليست شرطا لارتفاع الانتاجية الاقتصادية والتطور؟.

اما فترة خروتشوف وما بعدها فقد قللت من سلطة التخطيط المركزي، ولكن، ليس لصالح ديمقراطية المنتجين، وانما لصالح المدراء، وهم الاكثر عددا لدرجة يمكن معها ان يشكلوا فئة او شريحة اجتماعية. هذه الفترة هي التي اسست كما نرى للبريسترويكا، بدل ان تؤسس لديمقراطية المنتجين وعدم تهميشهم. (انظر لاحقا).

الملكية العامة أو ملكية الدولة بالانابة

تتحدد طبيعة نظام الملكية على اساس من هي الطبقة المتحكمة بوسائل الانتاج.

«وفي هذا الصدد يقتطف ماركس في رأس المال من ارسطوطاليس قوله «يتحدد مركز السيد ليس بناء على الكم الذي اشترى به العبد، وانما بناء على من هو السيد الذي امتلكه»... ثم يتابع ماركس قوله «لا يعتمد مركز الرأسمالي على مقدار ما يملكه من رأس المال ــ الذي يوفر له القوة لشراء قوة العمل ــ بل على ما لديه من سلطة على تشغيل العامل، الذي هو العامل المأجور في عملية الانتاج» (Mao, 1977).

من الناحية الافتراضية، اعتمد البناء الداخلي للنموذج الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي على:

ــ الملكية العامة.

ــ الادارة الديمقراطية والمساواة.

هذه هي الاسس العامة التي كونت البنية الداخلية للنموذج، وبناء على الاقتراب منها تتحدد حقيقة التطبيق.

قبل وفاته وصف لينين الاشتراكية بانها مجتمع من المتعاونين المتحضرين. (Davies, 1990). وفي هذا ابراز لمسألة مركزية هي حق العاملين في العمل ضمن مناخ «ديمقراطية المنتجين». الا ان هذا وحده لا يفسر جيدا ما يقوله لينين. فالانسان المتحضر هو الانسان المتجرد من «وحش الملكية الخاصة». وهنا يبرز

الفارق بين انتقال الانسان من حالة ما قبل الشيوعي الى حالة الانسان الشيوعي. فالشيوعي يعمل و ينتج بحرية، لكنه لا يسرق جهد الآخرين. وهذا هو عنوان عودة الانسان الى انسانيته والتي فيها يكون قد حقق الانتقال من ملكوت الضرورة، وهي الخضوع للطبيعة والخضوع للانسان المالك والمستغل الى ملكوت الحرية بالسيطرة على الطبيعة وانتفاء خضوعه للانسان.

ولكن ما ان اتت الثلاثينات حتى كانت ملكية الدولة قد تكرست، واخذت وضعية العقيدة حالة محل ديمقراطية المنتجين الخلاقة.

يميل الكثيرون الى تبرير هذا الانعطاف الحاد، بالوضع العالمي الذي كان سائدا آنذاك، حيث الازمة الدورية لعام ١٩٢٩، والتي عصفت بالدول الرأسمالية الغربية، واستمرت بشدة حتى عام ١٩٣٦، مما ركز الاعتقاد بأن التخطيط المركزي هو الافضل امام فوضى الرأسمالية.

لعل الموروث البيروقراطي الذي حملت به مرحلة خروتشوف من مرحلة ستالين قد ساهم في تحريف دور الدولة، في الاشراف على الملكية والتخطيط لها الى حصر دور الدولة في الشريحة البيروقراطية، التي اخذت تتحكم بملكية الدولة وكأنها ملكية خاصة لشريحة او طبقة.

وهكذا، فبدل ان تشهد مرحلة جورباتشوف تفكيك البناء البيروقراطي، قامت هذه المرحلة بنقل اشرافه على الملكية، الى وضعية التحكم بها.

من يملك السلطة يقلب التشكيلة

لقد بدأت الملكية بعد ثورة اكتوبر كملكية عامة للشعب، على اساس علاقات اجتماعية تكون فيها وسائل الانتاج مملوكة بشكل متساو، وعلى هذا الاساس يصبح كل شخص سيد نفسه. انها الفترة التي قامت فيها البروليتاريا والشعب العامل بمصادرة الاموال المصادرة «الاموال المسروقة» على حد تعبير لينين، وتقويض كامل لسلطة الطبقة المستَغِلة.

«يقول بوخارين الذي ذكر هذه الواقعة، ان شعر رؤوس القيادة

السوفييتية قد اقشعر عندما سمعوا لينين يحرض العمال المتظاهرين على السرقة من متاجر ومخازن بتروجراد التي اصبحت في طرفة عين خاوية على عروشها:

«لقد كنا جميعا مسيحيين واستبطنا وصية الكتاب المقدس: لا تسرق. لينين هو الوحيد الذي بيننا كان ملحدا» (الاخضر، ١٩٩٠: ٩٥).

اما المقصود بتقويض سلطة الطبقة المسيطرة، فنورده هنا للتأكيد على ان من يمسك السلطة لا بد ان يسيطر على الانتاج. هذا ما يساعد جورباتشوف ممثل الرأسمالية الحديثة في الاتحاد السوفييتي على الانتقال الى اقتصاد السوق الحر.

وعليه، فان انتقال السلطة بعد فترة ستالين الى البيروقراطية كشريحة طبقية، وليس كدور، قد مكن هذه الشريحة من احتكار السلطة بيدها، ومن بلورة نفسها تدريجيا الى طبقة برجوازية ببيروقراطية احتكارية (سمارة، ١٩٩١: ٢٢ ــ ٢٧). وما كان لهذا التطور الرهيب ان يأخذ مجراه لولا تشوه الوعي العمالي وانحطاط هذا الوعي، وبالتالي تقزيم دور العمال كمنتجين، الى مجرد عمال مأجورين، في عملية الانتاج.

وقد زادت الامور تفاقما عندما استطاعت الدولة خلق حالة من التوحد بين الدولة والحزب. هذا التوحد الذي يلعب دورا ايجابيا بما لا يقاس في حالة ثورية الحزب (المرحلة اللينينية والستالينية)، بينما لعب منذ عهد خروتشوف دورا سلبيا اقترب في بعض حالاته من دور قطاع الطرق.

البروليتاريا والاجور

اشرنا الى ان ماركس كان قد أكد على الدور الاساسي في الاشتراكية للمنتجين الاحرار، وعلى ان الدولة الاشتراكية هي بعبارة اخرى دكتاتورية البروليتاريا.

ولكن الظرف الخاص الذي مر به الاتحاد السوفياتي كان قد ولد مناخا سهل استلاب الكثير من دور العمال وسلطتهم. فقد ادت الحرب الاهلية، والشيوعية الحربية ومقاومة الغزو الامبريالي الشامل ضد الاتحاد السوفياتي الى فناء الاكثرية

الساحقة من الطلائع العمالية المناضلة والمجربة. وقد قاد هذا عمليا الى إضعاف اتحادات العمال وكذلك تيار المعارضة العمالية مما سلبهم الكثير من الحقوق، وأسس لليهيمنة البيروقراطية.

وأبعد من هذا، فقد اصاب النموذج السوفييتي الخلل من مدخل آخر، وذلك عندما اصبحت التعاونيات هناك تقوم بشراء قوة العمل. ناهيك عن انتشار ظاهرة تفاوت الاجور وتبريرها بالتنظير لها.

«يعود عدم التساوي في الاجور الى عام ١٩٣١، عندما قال ستالين «في حديثه الى مدراء الاعمال» لا بد من التخلص من المساواة البرجوازية الصغيرة، وان تفارقا اعلى في الاجور ضروري، من اجل فعالية اقامة المجتمع الاشتراكي» (Davies, 1990).

ولكن لا يفوتنا التذكير هنا، بأن التفاوت لم يتجاوز النطاق الجزئي، حيث كان هدفه الاستفادة من الكفاءات غير الاشتراكية في المجالات التي تتمكن منها، وذلك بمنحهم اجورا اكثر واخضاعهم لرقابة اكبر.

وهنا نرى الفرق مرة ثانية بين التجربة الصينية في عهد ماو وقد الغيت الاجور حتى بالقطعة، وتم التركيز على العامل السياسي وخاصة خلال الثورة الثقافية. (حول الاجور، انظر لاحقا).

الا ان مسألة الاجور ليست محصورة في تفاوتها وحسب، بل و بشكل اكثر خطورة، في احتوائها على ما يبرر وجود طبقة او شريحة طبقية تستغل العمال. وفي هذا الصدد يقول شافانس:

«ان السمة الاساسية للبروليتاريا في البلدان الرأسمالية، وهي سمة موجودة ايضا في الاتحاد السوفياتي، هي الفصل الحدي للمنتجين المباشرين عن وسائل انتاجهم. ان تحليلا دقيقا للمجتمع السوفياتي يثبت ليس فقط، ان هذا الفصل الحدي موجود ومهيمن في هذا المجتمع، بل انه يعاد انتاجه و يصبح مسيطرا بشكل متزايد. هذا التقسيم المتنامي مشتق من حقيقة ان الشريحة الحاكمة تملك ادوات الانتاج، وان هذه

الحقيقة هي التي توضح الوضع الدستوري لهذه الشريحة كطبقة مستغلة والتي تحوز من المنتجين المباشرين على العمل الفائض غير مدفوع الاجر «حيازة خاصة». (Chavance, 1977: 2).

الفلاحون

رغم الدور الاساسي للفلاحين الذي اكد عليه لينين، ورغم كونهم الحليف الاساسي للطبقة العاملة في الثورة ودكتاتورية البروليتاريا، وخاصة في بلد لم يكن رأسماليا متقدما حين اشتعال الثورة الاشتراكية فيه (٨٠٪ من السكان فلاحين)، الا ان ستالين اصر، بان الفلاحين غير موثوقين للدرجة التي يحرروا معها ادوات الانتاج، ولذا قرر ان يكونوا معلقين بها. وان تكون ملكية وسائل الانتاج بيد الدولة. وربما كان هذا ما دفع ستالين للتركيز اكثر على الصناعة وتطويع الزراعة لتكون مجرد مصدر لبزل الفائض لصالح الصناعة الثقيلة. وهذا ما عمق ازمة التعاونيات الجماعية، في حين لم يحصل الشيىء نفسه في الكميونات الصينية.

فيما يخص الفلاحين فقد اعتمد ستالين على تراث ماركس وخاصة في عدم كونهم طبقة، وانشدادهم الى الملكية الخاصة وبها، والى دورهم السلبي في كميونة باريس. كما ان خصمه اللدود «تروتسكي» لم يقدم في هذا الجانب ما يحرج ستالين ليرغمه على مواقف اكثر تقدمية تجاه الفلاحين. فتروتسكي، وان كان لم يخالف لينين فيما يخص كون الحزب البلشفي حزب الطبقة العاملة وحلفائها الفلاحين، الا ان تروتسكي كان في حقيقة الامر اكثرهم كفرا بالامكانات الثورية للفلاحين.

ورغم التطوير الخلاق للموقف من الفلاحين، ورغم اكتشاف امكاناتهم الكامنة في صين/ ماو الا ان المدرسة السوفياتية واتباعها تعاموا كلية عن هذا الامر. إن ثمة ما يربط أمر الفلاحين بالمسألة القومية جيداً لكنها ليست مجالنا هنا.

الادارة

تركز الماركسية على ان تكون هناك ادوار عمل مشتركة لكل من الادارة

والانتاج. اي ان يقوم المدراء باعمال انتاجية وان لا يتحولوا الى محترفي ادارة لان هذا طريق الى النخبوية والتميز البيروقراطي. وان لهذا التبادل دور اساسي للبنية الفوقية والايديولوجيا. وعليه، فان الاهتمام بالعامل الاقتصادي فقط معناه الاقتصادو ية واهمال السياسة والايديولوجية، وهنا لا يبقى ما يحفز العمال على العمل. هذا التوجه من قبل ستالين معناه وجود عامل بلا ذات.

يقول ماو:

«بدون حركة شيوعية لا يمكن تصور الانتقال الى الشيوعية».

ان الوصول الى الملكية العامة مشروط بوفرة في الانتاج. وحيث تسيطر البيروقراطية، و يتضاءل التثقيف الشيوعي، و ينتفي اشراف العمال على الانتاج، ولا الفلاحين على ادارة التعاونيات، فان روح الانتاج والابداع تتراجع، ولا يتم انتاج مناسب، فتتقوض الملكية العامة، وهو ما حصل في الاتحاد السوفييتي قبيل انهيار النموذج.

في عام ١٩١٨ اصر لينين على ان «ادارة الفرد هي الاكثر نجاعة» في الصناعة، وطالب ان تحل هذه محل ادارة اللجنة، وانه يجب تعيين المدراء بدل انتخابهم. وقد فرض هذا عام ١٩٢٠، رغم موقف «المعارضة العمالية»، واتحادات العمال، واعضاء الحزب.

لا بد من الاشارة هنا الى ان لينين كان ينطلق من الوضع الاستثنائي للبلاد حيث الكوادر العمالية الواعية قد أبيدت، وحيث سياسة ال (نيب) هي بمجملها حالة استثنائية. ومما يعزز تحليلنا هذا هو: ان لينين نفسه الذي حذر من البيروقراطية.

> «الا ان تغيرا اخذ دوره في العقود اللاحقة، حيث حصل انتعاش نسبي للادارة الذاتية وانتخاب المشرفين والمدراء وخاصة خلال الخطة الخمسية الاولى ولكنها سرعان ما اختفت» (Davies, 1990).

ذات مرة قال انجلز:

«لا يمكن للادارة الفردية الا ان تقود الى الرأسمالية» لاحظ ان هذا

يدحض محاولة لينين تركيز دور الفرد على انه الاكثر نجاعة، رغم ان لينين كان يعيش فترة السنوات الاولى للثورة والتي تقبل الكثير من الاستثناءات. وعليه، فان تركز المديرين وتركز ادوارهم وزيادة اجورهم، والتي كانت ربما استثناءاً ضروريا في المرحلة الانتقالية أدت في فترة هيمنة البيروقراطية البرجوازية او قادت الى خلق طبقة جديدة لا علاقة لها بالانتاج. لقد وصل دور الاداري في المشروع في الاتحاد السوفياتي الى تحديد مستوى التشغيل، ليشغل او يفصل العمال، ليعطي مكافآت او يعاقب، ليحدد مستوى الاجور والحوافز، وتأجير ادوات الانتاج.

كما ان رئيس المزرعة الجماعية اصبح هو صاحب السلطة في التأجير والاستئجار، او ليشتري و يبيع بحرية وسائل الانتاج وحتى لاستئجار اناس من خارج المزرعة للعمل فيها.

لقد وصلت اجرة المدراء عشرات اضعاف العمال. يقول عامل سوفياتي امضى في العمل اكثر من ٣٠ عاما (عن فترة بريجنيف وخروتشوف):

«لدينا هنا العديد من المليونيرات، انهم مختلفون عنا ليس في مستوى المعيشة فقط وانما حتى في اللغة». و يقول مدير لمجمع انشاءات «ان المجمع هو بيتي» انا السيد اعمل ما اريد. لقد اصبح البيروقراطيون سادة الانتاج».

و بالمقابل، فان الثورة الثقافية في الصين قد رسخت دور كادر المصنع في الادارة وليس دور الفرد.

وعلى اية حال، فان استعراضا دقيقا لمجمل التجربة في مرحلة ما قبل خروتشوف يؤكد انه رغم الاخطاء التي حاقت بالثورة الروسية، فان التجربة ذاتها كانت قد حققت ما يمكن ان يؤسس لاقامة تشكيلة اجتماعية اقتصادية اشتراكية متكاملة. وان ما اعتور هذه التجربة من اخطاء، ربما كان لا بد منه في مرحلة انتقالية.

موجز استعراض عملي للمسيرة:

اضافة لكل ما ذكر، فان استعراضا عاما للمسيرة نفسها يمكن ان يساعد في دعم هذا التقييم. ان الجيش الاحمر الذي اسقط القيصرية هو الذي اخرج روسيا من الحرب العالمية الاولى بكل و يلاتها.

وإبان الثورة، والشيوعية الحربية قام لينين بسلسلة التأميمات، وإبان نفس الفترة استطاع الجيش الاحمر والشعب السوفياتي صد أضخم غزو من المركز الرأسمالي بما في ذلك الثورة المضادة في الداخل، ورغم ان حدا عاليا من الديمقراطية كان سائدا في صفوف الثوريين، الا ان السلطة كانت حقا في يد البروليتاريا ومع ذلك انتصرت الثورة ولم يقف الشعب ضدها.

في الحرب العالمية الثانية كانت هناك ٨٠ فرقة عسكرية المانية على الجبهة الشرقية، بينما كانت هناك ٢٠ على الجبهة الغربية. وقد صمد الاتحاد السوفياتي وحده منذ عام ١٩٤٢ الى ٦ آب ١٩٤٤، ولم تقدم له امريكا اي دعم، و بعد ان هزم النازية استطاعت قوات الحلفاء التقدم. وعليه، فان بقاء اوروبا «الديمقراطية» الحالي، مدين لانتصار السوفييت على النازية.

فكيف استطاع الشعب السوفياتي انجاز ذلك الانتصار العظيم، بينما ظل الغرب بكل «ديمقراطيته» وثرائه وتقدمه عاجز امام ربع القوات التي هاجمت الاتحاد السوفياتي؟.

ما يجب الاعتراف به ان هذه ال ـ اوروبا مدينة بوجودها للجيش الاحمر، في تبلوره ثم في انتصاره في الحرب الثانية بشكل خاص لدرجة ان اعتى عتاة الرأسمالية والامبريالية «ونستون تشرشل» وقف ليمدح الجيش الاحمر وقيادة ستالين!.

كيف كان انتصار الجيش الاحمر ممكنا في الحرب الثانية، اكثر من قوات الحلفاء وهي الافضل تسليحا، والاكثر عددا، والابعد عن مركز الدولة النازية، علاوة على امتلاك دولها لثروات هائلة من بلدانها ومن المستعمرات التابعة لها.

هل يمكن ان يكون السبب غير كون الشعب والجيش السوفياتيين معبأين سياسيا وايديولوجيا؟.

هل يمكن هذا كله لو لم يكن الجيش جيش الثورة وجيش الطبقة. الا يعني هذا ان ديمقراطية التسليح هي ارقى مستويات الديمقراطية؟. أما عندما حولته البيروقراطية الى جيش الدولة فقد هزم حتى في افغانستان.

اليست هي الاسباب نفسها التي بموجبها صمدت بموجبها قوات الشعب في حرب الشعب في الصين، والبانيا وكوريا الشمالية وكوبا وفيتنام، وتمكنت من الحاق الهزائم بقوات الحلفاء نفسها التي انقذ ماء وجهها على يد الجيش الاحمر.

لكن هذه البلدان الخمس قد امتازت عن الاتحاد السوفياتي بانها انتصرت بثورات شعبية، وببعد قومي لكل منها. او ان شئت، فان التلوين الماوي قد هيمن عليها حتى لو كان قسم منها قد حاجج غير ذلك.

ورغم كل ما يقال عن ستالين بانه قتل الملايين، وبغض النظر عن صحة العدد ام لا، وبغض النظر عن قيامه بتشكيل (الجماعيات) بالقوة، وارغام الفلاحين على الانضمام اليها، الا ان امورا وانجازات تاريخية وغير عادية تحققت في عهده:

١ ــ القفزة الصناعية في الاتحاد السوفياتي، وهي الفترة التي تأسس فيها، وللمرة الوحيدة، الاقتراب الصناعي السوفياتي من دول المركز الرأسمالي الامبريالي.

٢ ــ الانتصار العسكري في الحرب الكونية الامبريالية الثانية. وبالنسبة لهذين الامرين يمكن للشعب لو كان ضد السلطة او بالتحديد ضد النظام حقا ان يحول دون حصولهما، اي الانجازين، حتى لو كانت مخابرات السلطة فوق كل بيت.

والاهم من كل هذا، فان هذين الانجازين بدفعهما الذاتي، وليس بدفع من حكموا بعد ستالين، قد ولدا ما يلي:

١ ــ دعم ثورات التحرر الوطني (الجزء الاشتراكي منها) في الصين وكوريا وفيتنام وكوبا الى حد كبير لاحقا...

٢ ــ الحصول على اوروبا الشرقية «كهدية» للانتصار على النازية، ولكن المهم هنا ان الحصول عليها كان بسبب قوة السوفييت وليس بسبب ثورات شعبية ذات

توجه اشتراكي في تلكم البلدان.

٣ ــ قفزة العلاقة بحركات التحرر الوطني عامة، وهذا ما استغلته سلطة خروتشوف.

٤ ــ تم كل ذلك، ابان حكم (دكتاتورية البروليتاريا او الدكتاتورية ان شئت).

ــ في الفترة السابقة على الحرب الثانية وخلالها كان هناك مناخ للتسابق افضل نسبيا، بين الاتحاد السوفياتي والغرب وذلك بسبب:

ــ الازمة الاقتصادية الدورية لعام ١٩٢٩ التي اصابت دول المركز وفترة الابراء منها والتي ظلت حتى عام ١٩٣٦.

ــ التراخي القسري الذي كان قد اصاب قبضة الامبريالية.

ــ وهذا تجلى في تحويل فائض اقل من المحيط الى المركز.

ــ لذلك كان السوفييت اكثر تقدماً بالمفهوم النسبي والتنموي بالطبع.

وامتدادا للدفع الناجم عن انجازات مرحلة ستالين، انجز السوفييت ما يلي:

ــ طرأ تحسن بعد الحرب على الاوضاع الصحية والمعيشية والتعليمية بشكل ملموس.

ــ وبين نهاية الحرب الثانية ومنتصف السبعينيات تضاعف مستوى المعيشة في الاتحاد السوفياتي.

> «وخاصة من حيث الحصول على المسكن، والملبس، والنقل والعلاج والمتعة. «اما شعوب اوروبا الشرقية فعاشت بشكل افضل بسبب الدعم من الاتحاد السوفياتي» (Halliday, 1990). فهل كان هذا التحسن بحكم التسارع والدفع منذ عهد ستالين؟.

وهذا يذكرنا لاكثر من مرة بتفوق السوفييت عسكريا مقابل تخلفهم في التكنولوجيا المدنية، والتي لم تكن مهملة قط من لينين او ستالين، ففي فترة ستالين كان التصنيع امرا اساسيا، واما لينين فقال ان الاشتراكية هي التصنيع وكهربة البلاد.

في هذه الفترة، اقصد بعد ستالين، ارتكزت البيروقراطية السوفياتية على القوة العسكرية لتحمي نفسها من جهة، ولتحاول فرض تقسيم عالمي جديد للعمل، وهذا، بدل ان تقوم بالتركيز على التطوير التكنولوجي لانتاج صناعات مدنية تواكب الحاجات الانسانية في البلد الاشتراكي.

لقد كانت القوة العسكرية كافية لاحداث توازن وربما تفوق سوفييتي على الامبريالية الامريكية، وكان الجيش المتدهور من حيث التثقيف السياسي وجهاز الامن قادرين على قمع الجماهير.

في هذه الفترة بدأ التوجه السوفييتي الى العالم الثالث، ليس على اساس دعم حركات التحرر الوطني، وانما على اساس خلق محيط (دولة) لمركز الثورة المتبقرط.

وهذا ما يمكننا تفسيره، في التخلي في حالات كثيرة عن الحركات الثورية واستبدال العلاقة معها بعلاقة مع الانظمة البرجوازية، والبرجوازية الصغيرة المتحالفة مع الكبيرة في بلدان كثيرة من هذا العالم الثالث، والتي كل ما كانت تفعله هو اقامة و بلورة تشكيلات اجتماعية اقتصادية محيطية. اما «المساعدات» السوفياتية فقد سهلت تكيفها وانخراطها في النظام العالمي. وعندها، فان هذه الانظمة قد فقدت ما كانت تحاول تأسيس نفسها عليه (أي برجوازيات قومية تهدف الى اقامة بنيات رأسمالية صناعية مستقلة) وتحولت الى مجرد برجوازيات تجارية وكمبرادورية.

بل لقد اشتط من اسموا انفسهم بالعلماء السوفييت لدرجة «تخريج» طبعات جديدة مشوهة و بذيئة للاشتراكية مثل «طريق التطور اللارأسمالي» (انظر لاحقا). وفي الحقيقة فان كافة البلدان التي نعتت بهذا النعت لم تسر في طريق رأسمالي بحت، بل وفي طريق (الكمبرادورية الرأسمالية).

وأبعد من هذا، فقد هبطت البيروقراطية السوفياتية عام ١٩٧١ الى حضيض الامبريالية، تماما عندما قدمت لحكومة سيلان (سريلنكا) ما طلبته لسحق الانتفاضة الماوية هناك عام ١٩٧٠ حيث كانت:

«... الاسلحة بما فيها الهليوكبتر من الولايات المتحدة و بريطانيا والهند والجمهورية العربية المتحدة. لقد طلبت بندرانيكا وحصلت على قوات

وسفن حربية من الهند واسلحة من يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي. كما قدم الاتحاد السوفياتي طائرات وطيارين لتدريب طيارين هناك... وكانت النتيجة ذبح آلاف الشباب والثوار، اضافة الى التعذيب والتنكيل بل وحرق ودفن الكثيرين احياء». (Monthly Review, 1972: 48)

الباب الثالث

متى بدأت البريسترويكا:

يرى البعض ان اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة في الاتحاد السوفياتي في فترة لينين هي مبرر لاعتماد نظام السوق، في حين يرى الآخرون، ان هذه السياسة كانت مجرد تراجع مرن في فترة لم يكن نمط الانتاج الاشتراكي فيها قد تبلور وهيمن، اضافة الى الوضع الخانق الذي كان فيه الاتحاد السوفياتي بسبب الغزو الامبريالي الشامل له، والمآسي التي كانت قد خلفتها الحرب الاهلية ومشاركة القيصرية في الحرب العالمية قبل الثورة.

وعلى اي حال، فان ما حصل بعد ذلك من اعتماد ستالين للاسلوب المتشدد هو الذي يعطي للامر معناه الفعلي، الا وهو ضرورة الحفاظ على البناء الاشتراكي من خلال تبني سياسة اقتصادية صارمة وغير ليبرالية في مرحلة البناء. ومع ذلك، لم يكن الاقتصاد السوفياتي في الثلاثينات ايام ستالين بلا سوق. فاكثر الفلاحين في المزارع الجماعية ومزارع الدولة، والفلاحين الذين يديرون حيازاتهم الشخصية، والذين قد يملكون ابقارهم الخاصة ودواجنهم، بعد ان يفوا بواجباتهم تجاه الدولة، فان المزارع الجماعية والحيازات الفردية كان مسموح لها بالبيع في سوق المزرعة الجماعية وهو سوق حر تتحدد فيها الاسعار بالعرض والطلب. وخارج قطاع العمل القسري الكبير، فانه كان بوسع العمال تغيير مراكزهم. ولذا كان هناك سوق ولكن غير مكتمل من جهة، وخاضع لسيطرة النظام الاشتراكي من جهة ثانية. وكانت الاجور وحوافز اخرى تلعب دورا اساسيا في اغراء الناس للعمل في الاعمال الحائزة على الاولوية بينما كانت هذه ممنوعة تماما في الصين لدرجة انها حتى اليوم غير ممكنة (1990 Davies,).

ترتد البريسترويكا الى حكم خروتشوف الذي طرح اهمية الحصول على الحد الاقصى للربح باعتباره الهدف الاقصى للنشاط الاقتصادي. وهو الذي اعطى فرصة العمل الحر لعوامل السوق واستخدام حسابات الكلفة الرأسمالية، واصلاح بنية

الاسعار بما يتوافق مع دعم هذه المعايير. وهو الذي اسس ايضا لدور الدولة السوفياتية كبديل وعلى حساب الثورة في العلاقة مع البلدان المستقلة حديثا.

لقد رفض الاتحاد السوفياتي تمويل المرحلة الثالثة من السد العالي في مصر، الى ان وافقت على ذلك المانيا الغربية، وفي هذا المعرض قال خروتشوف:

«ينبغي لنا ان نتأكد اذا ما كان تمويل السد العالي عملا مربحا ام لا... نريد بلا شك تعزيز العلاقة باصدقائنا، الا ان هذا حديث سياسي محض، ولكن علينا ألاّ نلقي نقودنا في الهواء. لا بد لنا من التأكيد بأن المصريين قادرون على الدفع بشكل منتظم من قطنهم الجيد والارز والسلع الاخرى» (كدرون، ١٩٧٢).

وربما يوضح لنا موقف خروتشوف هذا، لماذا ابقى عبد الناصر علاقته مع الاتحاد السوفييتي في نطاق تكتيكي.

كما قال الكسي كوسيجن في حديث عام ١٩٦٥ حول الاصلاح الصناعي:

«فمن اجل توجيه المشروع نحو زيادة في الفعالية، فيبدو انه من المفضل استعمال مؤشر الارباح» (لوتا ١٩٨٣: ٤٤).

ولكن، لتوضيح مدى انحراف هذا التوجه عن الاشتراكية يجدر تبيان كيفية تحديد الاسعار في ما قبل مرحلة خروتشوف. يقول لوتا:

«في السابق، كانت تحدد الاسعار عن طريق اضافة الكلفات المادية ومدخلات العمل المباشر عملية زيادة، والتي تقدر بنسبة مئوية قليلة للكلفة المباشرة اضافة الى الاهلاك ونفقات عن الفرد. ... وعندما كان الاتحاد السوفياتي اشتراكيا ايام ستالين، كان توزيع رأس المال على المشاريع يأخذ شكل منح خزينة من الاجسام الاقتصادية المركزية. اما الاصلاح فقد اسس عمليات دفع يقدمها المشروع الى الدولة مقابل او عن موجودات رأسمال. هذه دفعات رأسمال ومندمجة في الاسعار. وهكذا، فان الاسعار بناء على ذلك تحسب، كما هو اليوم، على اساس انها الكلفة مضافا اليها نسبة على رأس المال» (لوتا، ١٩٨٣: ٤٥).

ما من شك في ان اصلاحات معينة كانت مطلوبة للاقتصاد السوفياتي، وهذه الاصلاحات هي امور لا بد منها بحكم الضرورة الطبيعية للتطور حتى لو كان النظام نفسه بدون اختلالات. ولكن المهم ان الاصلاحات التي كان لا بد منها هي في الاتجاه الاخر تماما، اي اصلاحات بل تحويلات جذرية تنمي الوعي الثقافي وتحدث الثورة الثقافية وتتجاوز الحوافز المادية التي تركز الفردية لدى العمال وتجهزهم للتلوث من جديد بالافكار الرأسمالية.

فرغم القفزات النوعية في المرحلة الستالينية الا ان الاقتصاد السوفياتي كان قد فقد عصبه الحيوي وهو ديمقراطية المنتجين، ولذا، كان لا بد للاصلاح ان يعيد ارساء هذه القاعدة الاساسية في التشكيلة الاشتراكية. وكان لا بد ان يتم ذلك على حساب قرارات التخطيط المركزي التي لم تكن تعطي المنتجين دورا في عملية التخطيط والادارة.

الا ان مرحلة خروتشوف لم تكن سوى تكريسا اكثر للخلل، حيث وسعت نطاق العدد المنضوي في الجهاز البيروقراطي اذ اعطت فرصة اوسع للاداريين على حساب المخططين. وتوسع العدد هذا، معناه بلورة عدد كاف لتشكيل طبقة او شريحة.

كان البروفيسور ايفزي لبرمان، من جامعة موسكو، هو الذي نادى:

«بتعديل نظام الحوافز في الاقتصاد السوفييتي، واعتبر ان الحوافز بما هي مكافآت مالية فانها لا بد ان تزيد معدل الانتاجية العامة للاقتصاد الوطني. وقد اشار الى ان المدراء لم يكونوا يتمتعون بالاستقلال الكافي في ادارة المصانع حسب ما يرونه مناسبا، لا سيما وان المصانع هي نطاق عملهم، وبالتالي فان المخططين حين يأخذون صلاحيات واسعة اكثر من طاقتهم فانهم يقعون في مشاكل يعجزون احيانا عن التخلص منها» (سمارة، ١٩٧٢).

هذه الدعوة تشير الى وجود ركود انتاجي، مما يبرر البحث عن مخرج يقود لتجاوز مسببات المأزق. الا ان خلق الشريحة البيروقراطية وتوسيع كل من عددها وصلاحياتها، لا تقود الى تجاوز المأزق، بل الى تقوية العوامل التي ادت اليه. او، ان

شئت، الى تقوية البنية التي ادت الى ذلك المأزق.

لا يكمن تحفيز الانتاج في تنشيط السوق وحسب، او ليس شرطا ان تكون نتيجة تنشيط عوامل السوق تحفيزاً للانتاج، الا اذا اخذت شكل الملكية الخاصة. و بالمقابل لم يلجأ الاتحاد السوفياتي الى تركيز الثقافة الاشتراكية للعمال لان جهاز الدولة نفسه كان نموذجا سيئا مسلكياته تدفع العمال لكره الاشتراكية.

وعليه، فان المدخل الصحيح كان يجب ان يكون خلع او تصغير دور الوسيط القائم بين المنتجين والمخططين، ليتم رفد المخططين بافكار ومساهمات المنتجين انفسهم، على اعتبار ان المدراء لا يلعبون دورا في الانتاج بما انهم مجرد مدراء فانهم مجرد فئة طفيلية تعيق العملية الانتاجية بقراراتها البيروقراطية، وتقوي مواقعها السلطوية ولاحقا المادية.

ان تركيز الفئة البيروقراطية الادارية ما بين المنتجين والمخططين، قد قاد حقيقة الى ارساء بذور التكوين الطبقي للبيروقراطية في الاتحاد السوفياتي، والتي كانت ثمارها القيام بما يشبه الانقلاب التدريجي على النظام الاشتراكي.

لقد كان بوسع قيادة عمالية في الاتحاد السوفياتي ادخال هذا البلد في المرحلة الثانية لتجاوز الخلل في التطبيق وذلك بشل «الشريحة الطبقية للمديرين والبيروقراطية عموما».

ان ما تم من تقليص لدور الخطة في مرحلة خروتشوف، لصالح المدراء بالطبع، يعني الخطوة الاولى على طريق انعاش النتوءات الطبقية في المرحلة الاشتراكية التي لم ينته الصراع الطبقي فيها. وهي كما يقول ماوتسي تونغ، مرحلة قابلة للتقدم نحو الشيوعية وكذلك للارتداد نحو الرأسمالية.

ولذا يعتبر تقوية دور المديرين، توجهاً في طريق خلع النظام الاشتراكي.

اقترح لبرمان:

«الاستفادة من نظام الارباح ومعدلات الفائدة، وتقدير الاسعار و يتم هذا من خلال اشراف الدولة بحيث تحدد مجالات تحصيل هذه الارباح ومستوى معدل الفائدة المسموح فيها ومدى انحراف الاسعار ضمن

السقف الذي تعينه الدولة فيما يتعلق بكلفة الانتاج، والسقف ومستوى معين من السعر يمنع البيع باعلى منه» (سمارة ١٩٧٢).

ولا يخفى ان هذا ينيط بالدولة دور اقتصادي ترتيبي اكثر مما هو تخطيطي، وبالتالي فانه يفرغ الدولة الاشتراكية من محتواها.

وكما نلاحظ، فان لبرمان لم يتعرض للخطة المركزية مباشرة، ولا لدالة تفضيل الدولة (اي المقومات والمعطيات التي تسترشد بها الدولة في وضع علائم ونسب الانتاج الوطني). ولكن هذا لا يعني انه ابقى للدولة ذات الدور المناط بها في نظام اشتراكي.

ومع ذلك فلم يغير من جوهر الامر شيئا ان ينسب لبرمان الى المركز تحديد مختلف العوامل الرأسمالية التي اقترح اضافتها الى الاقتصاد السوفياتي حيث كتب:

«ان مختلف الروافع الاساسية للتخطيط المركزي، الاسعار، التمويلات، حساب الخزينة، الاستثمارات ذات الرأسمال الضخم، واخيرا القيمة، العمل، ومختلف المؤشرات الوطنية الاساسية للمعدلات والنسب في مجالات الانتاج، والتوزيع، والاستهلاك.. سوف تحدد من خلال المركز» (لوتا، ١٩٨٣: ٦٩).

ورد في مقررات الادارة الصناعية للجنة التخطيطية للحزب الشيوعي السوفياتي في ٢٩ ايلول ١٩٦٥:

«ان التركيب التنظيمي الحالي للادارة واسس التخطيط والحوافز الاقتصادية في الصناعة لا تناسب الظروف الحالية ومستوى تطور قوى الانتاج... ان عمل المشاريع ينظم بواسطة عدد كبير من توجيهات الخطة والتي تقيد استقلال ومبادرة المشاريع الجماعية، وتقلل مسؤوليتها عن تحسين وتنظيم الانتاج... وتعرف كرغبة في ايقاف التنظيم المفرط لنشاط المشاريع ولتقليل عدد توجيهات الخطة التي تفرض على المشاريع من الاعلى، ومن اجل تزويدها بالوسائل الضرورية لتطوير وتحسين واستعمال هذه الروافع الاقتصادية الهامة جدا، كالربح والسعر

والمكافآت والاعتمادات... في حين توسع الاستقلال الاقتصادي للمشاريع... ان الحزب والحكومة السوفياتية سوف يمضيان في المستقبل في انجاز سياسة واحدة في التخطيط للاتجاهات الاساسية لتطور الانتاج والتقدم التكنيكي، واستثمار رأس المال والاسعار والاجور» (النشرة الدورية للمطبوعات في الاتحاد السوفياتي ــ سمارة، ١٩٧٣).

كما وقال الكسي كوسيجن:

«يجب تحسين الادارة الصناعية واكمال التخطيط، وزيادة الحوافز الاقتصادية في الانتاج الصناعي» (نفس المصدر).

«تقوم الدولة في الاتحاد السوفياتي طبقا لقوانين الاقتصاد الاشتراكي بوضع الاسعار لمختلف الحاجيات، وهذه الاسعار تتخذ عدة اشكال ولكنها ككل تتطابق مع ما تضعه الدولة، فالاجور واسعار السلع الاستهلاكية، يجب ان تطابق الاسعار الحقيقية للسوق، اي كلفة الانتاج، لانها تؤدي الى تسيير طلب العمال بشكل مطابق للخطة وتوزيع السلع الاستهلاكية».

و يقول لبرمان:

«ان اسعارنا ايضا، تبتعد في الغالب عن اساسها الطبيعي ــ كلفة الانتاج الاجتماعي الضروري، و بالطبع فانه ليس من السهل الجمع بين ثبات الاسعار و بين المرونة» (لبرمان، مرة ثانية الى الخطة والارباح).

يقول ل. ليونتييف:

«من المحتمل ان المشكلة الاكثر تعقيدا، والتي تظهر بالارتباط مع استعمال الارباح كمقياس وحيد لفعالية المشاريع هي من تكوين الاسعار» (ليونتيف، الخطة واسس الادارة الاقتصادية).

لقد اوردنا كل ما تقدم من اجل هدف واحد واساسي، هو توضيح ان جذور اعتماد الاتحاد السوفياتي لاقتصاد السوق مؤخرا، ليس صدفة، وانما يرتد الى الخمسينيات.

و بالمقابل، فقد وجدت هناك بعض التحفظات، وخاصة حول اعطاء دور اعلى للعملية السعرية، على اعتبار ان هذا سوف يخلق تميزات لبعض المشاريع، وهي التي تعني في التحليل الاخير تميزات للناس فيها.

يقول ل. جانوفسكي:

«اذا لم تصحح الاسعار على المدى الطويل، فان تقلبات كبيرة في الارباح سوف تظهر لا محالة، وتضع بعض المشاريع في وضع من الامتياز لا تستحقه وتزيد ارباحها بشكل اصطناعي... ولذا، فانه لا بد ان يتم سلفا تعديل ابعد في الاسعار وذلك بزيادة دور واهمية الارباح» (سمارة، ١٩٧٢).

كما يقول ليونتيف بشكل قريب ايضا:

«اذا قامت مؤسسة اقتصادية ببيع سلعها باسعار اعلى من اسعار مبيعات المؤسسات الاخرى، فان هذه المؤسسة سوف تنال ارباحا كثيرة تتراكم على المدى الطويل و يصبح لهذه المؤسسة وضعا ماليا خاصا وهذا يتنافى مع اقتصاد اشتراكي، وتجدر الملاحظة بان مثل هذا الشذوذ موجود في الاقتصاد اليوغسلافي، وهو من المآخذ الرئيسية والهامة ضد هذا الاقتصاد» (سمارة، ١٩٧٢).

لقد اشار ف. سيتينين رئيس لجنة الدولة للتخطيط ولجنة الاسعار في الاتحاد السوفياتي، والذي اشار الى اهمية السعر كأداة للادارة الاقتصادية و بالاشارة الى مقررات ١٩٦٥/٩/٢٩ بقوله:

«في عدد من الامثلة، فان اسعارا غير حقيقية قد وضعت دون ان تأخذ المقياس الموضوعي للاقتصاد في اعتبارها، وكانت ذات تأثير في اقتصادنا، ان هذا راجع الى اثبات اقل لكثير من تقديراتنا الاقتصادية، و يفتح الطريق الى قرارات ذاتية. ان الربح وعملية الربح والمتاجرة والتي تتحرك الى الامام كدلائل على نشاط المشاريع يمكن ان تشير او تدل على فعالية عملها فقط اذا كانت اسعار الناتج تعكس النفقات

الاجتماعية الضرورية للعمل...» (سمارة، ١٩٧٢).

يقول ل. جانوفسكي:

«اذا ما وضع السعر عاليا ايضا، وقدم اوتوماتيكيا ربحا كبيرا للمشروع فان هذا يزيد الحافز لانقاص كلفة الانتاج وزيادة انتاجية العمل واستعمال المصادر بشكل عقلاني، وان حياة بسيطة وحياة امينة تخلق للمشروع الذي يمكنها من ان تكون ذات ربح عال بدون اجهاد في بذل المجهود» (جانوفسكي، دور الربح في الاقتصاد الاشتراكي).

هذه الاقتراحات تضعنا امام مسألة اساسية، بغض النظر عما في الاقتراحات نفسها من تفرعات وتفاصيل. والمسألة هي: ان تجاهلا تاما يتم تجاه دور المنتجين في تقرير عملهم، و بالتالي انتاجهم، وان قرارات سلطوية تفرض عليهم من الاعلى. وليس الامر مجرد مسألة بيروقراطية هنا وحسب، بل ان كل العملية الانتاجية تحدد عبر آلية القيمة ومحاولة الحصول على اكبر قيمة زائدة، وهذا يشمل في التحليل الاخير تغريب واستلاب المنتجين.

ولكي نرى كم هو فظيع هذا الامر، فانه يتم في بلد، لا تتوفر فيه الديمقراطية السياسية البرجوازية (رغم شكليتها ومهارة البرجوازية في تجميلها)، كما لا تتوفر فيه ايضا ديمقراطية المنتجين (رغم اهميتها الحاسمة في بلد اشتراكي). تشير هذه الحقائق الى الشكل المشوه لهذا النظام الاشتراكي.

يحصل هذا الوضع المشوه لآلية عمل نظام اشتراكي، عندما تكون السلطة البيروقراطية هي المسيطرة من جهة، وحين يكون كل من الوعي الطبقي العمالي، والثقافة النظرية بالماركسية في حالة انحطاط، بل ان واحدة منهما تشترط الاخرى. وفي وضع كهذا، يصبح من المقبول على عمال مصنع معين القبول بالترتيبات الجديدة التي تجعل منهم مجموعة في اعلى حالات الانفصال عن البناء الاقتصادي الاشمل، وهذه حالة (فردانية المشروع ــ أي تحويله الى ما يشبه الفرد لينافس الآخرين).

في هذا الصدد، من المفيد ذكر ما كتبه ماو حول مناخ عودة الرأسمالية الى الاتحاد السوفياتي:

«انه عندما تطغى وجهة النظر الرأسمالية على الخط العام للحزب الحاكم، وعندما لا يعود اعتماد الحزب على الجماهير، ولا يعود يقودها نحو التخلص من الفوارق والتناقضات في المجتمع الاشتراكي ونحو حث الثورة العالمية، عندها لا بد ان تتم استعادة الرأسمالية. .. وحتى يتم الغاء الانتاج السلعي، وحتى تتم اقامة الشيوعية، على صعيد عالمي فان المجتمع الاشتراكي يولد طريقين، واحد الى الامام صوب الشيوعية والثاني الى الوراء صوب الرأسمالية» (لوتا، ١٩٨٣: ٣٩ ــ ٤٠ عن بوب افاكيان ١٩٧٩).

كما اود هنا الاشارة الى الآلية التي كانت توجه الانتاج في الصين الثورية كما يقول (لوتا):

«لا شك ان على المشروع الاشتراكي الحقيقي ان يستفيد جيدا من نجاعة الحسابات. ففي الصين الثورية كان يتم تسيير المصانع الريفية بنجاعة. ولكن القرار اين تقام الصناعة في الريف كان في الاساس سياسيا ــ كما ان الاهتمام الاساسي بالعمال في هذه المصانع كان السياسة. الا ان ما لدينا هنا هو ان قانون القيمة هو الذي يحكم الانتاج الاجتماعي. يحاجج مبرروا الامبريالية الاجتماعية بانه لا وجود لسوق لوسائل الانتاج. واليوم فان التجارة المستقلة بين المشاريع في الاتحاد السوفياتي تزداد اهمية، ولكن هذه ليست القضية الاساسية» (١٩٨٣: ٤٦).

«خلال الثورة الثقافية، في الصين، تم الغاء الاجر بالقطعة وكافة اشكال دفع العلاوات، مثل ادارة الرجل الواحد والتي استبدلت باشراك الكادر في العمل المنتج على نطاق جماعي. وابعد من ذلك، فان هذه الوحدات الانتاجية قد حولت الى وحدات للصراع السياسي والعلاقات بين هذه الوحدات تحولت باتجاه تحطيم الانفصال النسبي للعمال عن وسائل الانتاج وعن بعضهم بعضا. فقد رفع العمال رؤوسهم الى موضوعة سلطة الدولة والعالم. أما العمال في الاتحاد السوفياتي فقد الحقوا بشكل حاد

بسلطة هرمية وبحوافز تشركهم في الارباح... والامر الهام هو، عندما يهيمن انتاج القيمة الزائدة على الانتاج الاجتماعي فان العمل المأجور يصبح سلعة» (لوتا، ١٩٨٣: ٤٨).

وعلى اي حال، لم يقتصر الامر على الاتحاد السوفياتي في دخول الحقبة الاولى للبريسترويكا، بل كانت المجر قد طبقت كل هذا قبل الاتحاد السوفياتي نفسه، وطبقت قانون ضريبة الدخل لتمتص اجزاءاً اكبر من الارباح الفردية لصالح الدولة، وكذلك للمكاسب السياسية (Sunil, 1989: 65).

كما امتد الخلل الى الاحزاب الشيوعية في اوروبا، ولا اقصد هنا فقط التخلي عن دكتاتورية البروليتاريا، بل ايضا الدعوه للتمسك بالمشروع الخاص، ودوره (الايجابي)، (كاريو، ١٩٧٨).

لقد قام خروتشوف بتضييق الفجوة بين المداخيل بشكل مناسب بل وفي السبعينات قلصت الفجوة بين اكثر الفنيين والعمال غير المهرة الى حد كبير الا ان مداخيل المسؤولين الاعلى زادت (دافييس ١٩٩٠: ١٨). اما كوسيجن فكان اول من حاول تطبيق مبدأ اولوية الارباح هناك منذ اوائل الستينات.

تفسير دوافع البريسترويكا الاولى:

ان خروتشوف هو مؤسس البريسترويكا، الا انه حاولها في مناخ عالمي مختلف، حيث طرح تعايشاته السلمية الثلاث وهي، التعايش السلمي، والمباراة السلمية، والانتقال السلمي الى الاشتراكية والتي هي بمثابة محاولات اولية لانهاء الحرب الباردة بالمفهوم الغربي، والذي يقابله الصراع الطبقي بالمفهوم الاشتراكي.

لعل اوضح تعبير عن هذا ما قاله كوسيجن:

«غالبا ما يعتبر ممثلو الصناعة بان التجارة الخارجية امرا ثانويا. ان هذه محاججة فارغة تماما ولا بد من تغييرها، كما ان الصلات ما بين التجارة الخارجية والصناعة لا بد ان تتقوى. ان اهمية وجود اقتسام عمل ثابت بين البلدان الاشتراكية والنامية لا بد ان يتقوى» (لوتا، ١٩٨٣: ٥٨).

وعلى ما يبدو، فان كوسيجن لا يستطيع قول شيىء آخر. فعندما يفقد العمال حافز الانتاج بناء على الفقر الفكري، وعندما يصبح المدراء نخبة او شريحة على طريق التحول الى طبقة، عندها، لا بد للسلطة من البحث عن اكثر المصادر اربحية، وهنا تصبح التجارة الخارجية مبررة للحصول على ارباح. واية تجارة خارجية هذه، مع البلدان النامية، والتي كانت قد بدأت تتشكل كمحيط حول الاتحاد السوفييتي ولصالحه.

ولعل تجربة الاتحاد السوفياتي نفسه، هي افضل اثبات على امكانية تحقيق نمو عالي بدون المتاجرة الخارجية. بمعنى انه في ظل استراتيجية فك الارتباط مع النظام العالمي امكن للاتحاد السوفياتي والصين انجاز نمو عال:

«... وعلى العكس من هذا، فان كل من الاتحاد السوفياتي والصين قد انجزتا انطلاقة في عملية تصنيع بدون اية زيادة في المتاجرة الخارجية لاقتصاداتها» (بايكوف، ١٩٤٦ في براون، ١٩٧٤، ١١٢).

وفي هذا الصدد، يقول جيفارا:

«لا يمكن ان تبقى الاشتراكية بدون تغير في الضمير يجترح موقفا اخويا جديدا نحو الانسانية... اننا نؤمن بان مسؤولية مساعدة البلدان التابعة لا بد ان يتم التعاطي معها بهذه الروح ولا لزوم لاي حديث زائد، مثل، تطوير التجارة من اجل المنافع المتبادلة والقائمة على الاسعار الجامدة على حساب البلدان المتخلفة، بناء على قانون القيمة والعلاقات الدولية للتبادل اللامتكافىء، الناجمة عن قانون القيمة» (جيفارا، ١٩٦٥).

جيفارا

ولا يخفى ان ما يتحدث به جيفارا يمثل الى حد كبير ردا على ما يقوله كوسيجن، او ردا على موقف المؤسسة السوفييتية.

كان خروتشوف كرأس للسلطة التحريفية، يطمح في العودة للاندماج بالنظام العالمي (بالطبع بموجب شروط تقسيم العمل الدولي في هذا النظام) و بالتالي اخذ حصة فيه. لكنه نجح الى حد ما في خلق محيط معين للاتحاد السوفياتي، ولكن لسوء الحظ فقد كان هذا المحيط من البلدان المستقلة حديثا والتي كانت تحاول بناء تجربتها الاقتصادية والتنموية الخاصة بها. ورغم كل ما يقال عن العلاقة بين هذه البلدان والاتحاد السوفياتي الا ان هذه العلاقة تكونت في الفترة التي كان فيها الاتحاد السوفياتي قد غادر وضعية الثورة الاشتراكية الى الدولة الاشتراكية، وهذا ما اعطى خروتشوف فرصة المساهمة في تحريف التوجه الثوري لهذه البلدان من خلال التنظير الفاشل آنذاك، وهو تسمية هذه البلدان (ببلدان طريق التطور اللارأسمالي).. وقد كان احتلال تشيكوسلوفاكيا اكثر تعبير صارخ عن تلك الشهرة.

تجارة خارجية وتعميق لتبعية المحيط:

قبل الدخول في تفسير الجوهر الامبريالي للتجارة الخارجية، فان تحليلا لبنية التجارة الخارجية السوفياتية امر لا بد منه.

لقد زادت واردات الاتحاد السوفياتي من المواد الخام غير المصنعة الى سلع شبه مصنعة في الفترة من بداية السبعينيات وحتى نهايتها بشكل ملحوظ وزادت وارداته

من القطن الخام من العالم الثالث في الفترة ما بين ١٩٦٠ ــ ١٩٧٢ من ٩ر١٤٥ مليون دولار الى ٢ر١٨١ مليون دولار. بينما زادت الواردات من خيوط القطن والملابس من ١ مليون دولار الى ٣ر١٢٢ مليون دولار في نفس الفترة. (مهروترا وكلاوسن، ١٩٧٩: ١٨٦٨).

تبين اللوحة التالية مجمل صادرات وواردات الاتحاد السوفياتي مع العالم الثالث، بما فيه الواردات ذات الحصة الاكبر.

	الواردات الكلية	سكر وحبوب	اخريات
١٩٥٥	٤ر٢١٠	٨ر٥٧	٢ر٤٧
١٩٦٠	٤ر٥٦٤	٦ر٦	٩ر١٧٧
١٩٦٥	٩ر٨١٤	٧ر٤٧	١ر١٥٥
١٩٧٥	٢ر٤٢٨٠	٦ر٦٧٦	٦ر١٩٣٢

المصدر: وزارة الخارجية السوفياتية، عن مهروترا وكلاوسن ١٩٧٩: ١٨٦٩).

* بلغت واردات الاتحاد السوفياتي من النفط الخام عام ١٩٧٥ ما قيمته ٨٠٢ مليون دولار.

كما نلاحظ هنا، فان هذا البلد الغني بثرواته يقوم باستيراد المواد الغذائية، كما انه لا يصدر سلعا صناعية متقدمة (انظر اللوحة اعلاه). والاهم من هذا كله، فان هذه الدولة الكبيرة كانت تعيش بشكل مقبول حتى ابان الحصار الاقتصادي الغربي ضدها ما بين ١٩١٧ وحتى ١٩٤٥ وايضاً بعد ذلك، ولم تصبها المجاعة كما هو الحال اليوم.

وتبين اللوحة التالية صادرات الاتحاد السوفياتي لدول العالم الثالث بما فيها اهم الصادرات:

	الصادرات الكلية	آلات	منتجات بترولية
١٩٥٥	٤ر٢١٠	٥ر٤	٩ر٣١
١٩٦٠	١ر٣٣٥	٤ر١٢٥	٩ر٥٣
١٩٦٥	٧ر١١٢٢	٧ر٤٧١	٦ر١٣١
١٩٧٥	٠ر٣١٧٣	٤ر١١٣٢	٤ر٨٠٣

المصدر: (مهروترا وكلاوسن ١٩٧٩: ١٨٦٩).

نلاحظ ان حصة الآلات تصل الى ٤٠٪ من الاجمالي، كما يصل النفط الخام الى ٢٥٪ ايضا (سنرى لاحقا ان عدم تطور الصناعات المدنية قوض فرص تثبيت محيط للاتحاد السوفياتي). وفي حين ان الالات تشكل كما سنرى لاحقا مصدرا او طريقا لتثبيت نمط الانتاج الرأسمالي وعلاقات الانتاج الرأسمالية، فان تصدير النفط دليل على كيفية استغلال الاتحاد السوفياتي لبلدان العالم الثالث حيث يشتري منها النفط باسعار بخسة، اي يأخذه من العراق كدفعات على حساب ثمن اسلحة و يبيعه لاوروبا الشرقية باسعار عالية.

الا ان المهم في هذا الشأن ان صادرات الاسلحة غير مشمولة هنا. اذ قدرت الحكومة الامريكية ان مبيعات الاسلحة السوفياتية للفترة ما بين ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠ بـ ١٣٫٤٦٠ مليون دولار. فقد استوردت مصر وحدها اسلحة من الاتحاد السوفياتي في الفترة ما بين ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠ ما قيمته ٢٤٠٠ مليون دولار، وسوريا والعراق بـ ٢٠٠٠ مليون دولار والهند بـ ١٣٠٠ مليون دولار.

و يطلق السوفييت على هذه التجارة بانها مساعدات، بحيث يمنحون ثلاث سنوات سماح و يقبلون بالتسديد على فترة عشر سنوات. و بفائدة قدرها ٢ ــ ٢٫٥٪ و بأسعار اقل من اسعار الغرب بـ ٤٠ ــ ٥٠٪ و يرى مهروترا وكلاوسن ان سبب رخص الاسعار هو رداءة الاسلحة. كما يؤكدان بان هذه الارقام لم تؤكد من قبل الاتحاد السوفياتي بل ان مصدرها هو وكالة مراقبة التسليح ونزع السلاح الامريكية (مهروترا وكلاوسن، ١٩٧٩).

لقد عجز تصدير الالات السوفياتية ان يحقق سوقا جيدة وذلك بسبب معوقين اساسيين:

الاول، ضغط الحرب الباردة.

والثاني، سوء السمعة لهذه الالات (داثار، ١٩٧٢: ١٣٨ ــ ١٣٩، ٢٥٩). وهذا عائد بالطبع الى التركيز على السياسة التسليحية، والفشل حتى في متابعة سياسة ستالين الاقتصادية.

ولكن دعنا نتعرض لجوهر المتاجرة الخارجية السوفياتية، وهو الجوهر الذي يرى

فيه الماركسيون الثوريون دورا امبرياليا، رغم اختلاف الطبقات بين الاتحاد السوفياتي والغرب.

يقول كريستيان بالوا:

«ان قيام السوفييت بالشراء رخيصا، والبيع غاليا هو دليل على جوهره الامبريالي» (١٩٧٥).

و يقول باسو:

«ان مفهوم التبادل اللامتكافىء عامل اساسي، ولكنه غير كاف لتوضيح مفهوم الامبريالية... ولاثبات ان الاتحاد السوفياتي امبريالية بالمفهوم اللينيني، فانه يجب ان يتضمن تصديره لرأس المال. فالحزب الشيوعي الصيني يبني موقفه ومحاججته بان الاتحاد السوفياتي امبريالية على كون تصدير رأس المال يعزز اقتسام العمل العالمي غير المتكافىء والذي تهيمن بموجبه بضع بلدان على الاقتصاد العالمي واما الاخريات فمجرد توابع لهذه القوى الامبريالية» (باسو: ١٩٧٦).

من ناحية اساسية، فان تصدير رأس المال بالنسبة الى لينين، ليس مجرد تدفق النقود الى الخارج. انه نشر رأس المال كعلاقة اجتماعية في العالم الثالث. ان تصدير رأس المال باعتباره امرا مركزيا في نظرية الامبريالية، هو تحطيم انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية وفصل المنتجين المباشرين عن وسائل انتاجهم، او كما يقول ماركس خلق عمال محررين بشكل مزدوج، اي احرار في بيع قوة عملهم، ومحررين من ملكية اية وسائل لتدبير حياتهم.

ان رأس المال كعلاقة اجتماعية بين العمال المأجورين والرأسماليين لم يكن مهيمنا في معظم العالم الثالث قبل الامبريالية. و بينما حثَّ تكون السوق الرأسمالي العالمي عملية انتشار الانتاج السلعي، فالسوق العالمي (تصدير السلع) لم يقد الى الانتاج السلعي الرأسمالي. ان انتاج السلع (وخاصة ذلك الانتاج الذي ظل معزولا لصالح التصدير فقط)، لم يقد بحد ذاته الى بروز الرأسمالية (مهروترا وكلاوسن ١٩٧٩).

عندما اشار لينين الى ان الامبريالية مرحلة تتميز بتصدير الرأسمال، فانه كان يشير الى حقيقة ان الرأسمالية قد دخلت مرحلة جديدة، والتي تعمل فيها اعادة الانتاج الموسع، على حل انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية وعلى زرع علاقات انتاج رأسمالية على النطاق العالمي (راي، ١٩٧٢). وعليه، فان الامبريالية ليست مجرد خيانة سياسية حكومية ولا مجرد مؤامرة من الرأسماليين، كما يدعي كاوتسكي، و (شومبيتر، ١٩٥١)، وليست مجرد البحث عن اسواق كما تقول روزا لكسمبورغ (١٩٥١)، بل ان الامبريالية كامنة في قانون حركة الرأسمالية، في طبيعة رأس المال على شكل قيمة توسع نفسها. هذا الفهم الذي تجري العودة اليه اليوم، والذي ساهم فيه كريستيان بالوا، بشكل جيد، مؤكدا على ان نمط الانتاج الرأسمالي قد قام بتدويل نفسه. واضاف بالوا، بان تدويل رأس المال قد مر عبر عدة مراحل، وان شكل تصدير رأس المال قد تغير طبقا لذلك. ورغم ان الاشكال المتعددة لتصدير رأس المال كل منها يحتاج الى بحث، فان علينا ان نضع في الاعتبار بان تصدير رأس المال ظل من حيث الجوهر تصديرا للعلاقات الاجتماعية (مهروترا وكلاوسن، ١٩٧٩).

في عصر لينين، اخذ تصدير الامبريالية لرأس المال شكل اقراض نقدي من الرأسماليين، وخاصة بنوك البلدان الامبريالية الى حكومات واشباه حكومات العالم الثالث (علاوة على وجود شكل ثانوي هو الاستثمار في شركات ومناجم). وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية اصبح الشكل المهيمن لتصدير رأس المال هو اقامة شركات تابعة على يد المندمجات الكبرى، مقرها البلدان الامبريالية، وخاصة الشركات الصناعية، البنات (وهنا اصبحت القروض البنكية شكلا ثانويا والذي اتخذ وضعا متسارعا منذ عام ١٩٧٣).

هذان الشكلان لتصدير رأس المال مختلفان في المظهر. فالشكل الثاني يمثل درجة عليا في عملية التراكم الاولي في العالم الثالث، والذي فيه الشركات متعددة القومية تتغلغل في قلب الاقتصادات القومية الاخرى، وهذا بعكس البنوك التي عليها الاعتماد في السيطرة السياسية على تلك البلدان (والذي يتطلب على الاغلب

تدخلات عسكرية). وعلى الرغم من كل هذه الاختلافات، فان هذين الشكلين من تصدير رأس المال هما: شكلين لنفس عملية التدو يل.

الشكل السوفياتي في تصدير رأس المال:

تقدم الحكومة السوفياتية اعتمادات لتمو يل تصدير السلع الرأسمالية مقابل تدفق واردات من المواد الخام والسلع الاستهلاكية. وعلى الاغلب تستعمل الالات السوفياتية لاقامة عملية انتاج، والتي يرسل جزء من منتجاتها الى الاتحاد السوفياتي كدفعات على حساب السلع الرأسمالية مثل بيع انابيب النفط لايران مقابل غاز طبيعي. وفي مصر ليس هناك فقط المثال الواضح للسد العالي (والذي تدفع دفعاته من الانتاج الزراعي المتوسع الذي اتاحه السد)، بل ايضا

> «بالمساعدة الاقتصادية السوفياتية. اقامت مصر اوسع حوض لبناء السفن لها، فان مصر قد اخذت تبني وتصلح السفن للاتحاد السوفياتي. ان جزءا كبيرا من مخرج شركة الالمنيوم في مصر التي اقيمت هناك، يذهب للاتحاد السوفياتي مقابل دفعات عن قروضه لمصر» (سميرنوف ومتبوخين، ١٩٧٢: ٨٧).

ان طبيعة المساعدات والتجارة السوفياتية تؤكدان بان التمو يل والالات تأتي من الاتحاد السوفياتي، اما قوة العمل والمواد الخام فتأتي من العالم الثالث والجزء الجيد من المنتجات تشحن الى الاتحاد السوفياتي.

تبرر الحكومة السوفياتية تمو يل صادرات السلع الرأسمالية بالقول، ان هذه الصادرات تساعد بلدان العالم الثالث على التصنيع. ولكن التصنيع ليس على أية حال عملية لا طبقية في بلدان تحكمها طبقات رأسمالية كالهند. فالتصنيع لا يعني اكثر من مراكمة رأس المال. رغم ادعاء السوفييت ان توسيع القطاع العام يعني نمو الاشتراكية. ان تجربة الصناعات المؤممة في البلدان المتقدمة كما اشار انجلز في (اشتراكية: او يوتوبيا اشتراكية) تؤكد ان الملكية الجماعية للصناعة على يد طبقة رأسمالية ككل (صناعة مؤممة) لا تقود الى سلطة العمال، لا في مجال الانتاج ولا

على المستوى الاجتماعي (دكتاتورية البروليتاريا). ان التصنيع الممول من قبل السوفييت يخدم في الحقيقة في توسيع علاقات الانتاج الرأسمالية: ان المصانع السوفياتية تزيد تشغيل العمل المأجور (في ظروف استغلال مكثف) على حساب انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية.

لقد اقتصرت المساعدات السوفياتية لمصر وسوريا والهند لصالح الطبقات البرجوازية وليس لصالح العمال. وقد عمق هذا الدور السوفياتي، التقسيم العالمي للعمل، إذ احتكرت قلة من الدول انتاج التكنولوجيا المتقدمة.

وبالاضافة الى دعم التقسيم العالمي للعمل، واقتلاع انماط الانتاج الماقبل رأسمالية، فان المساعدات السوفياتية قد اقامت علاقات انتاج رأسمالية. فالكثير من المساعدات السوفياتية وظفت لاقامة مصانع كاملة، مصممة في الاتحاد السوفياتي، وتستعمل آلات منتجة في الاتحاد السوفياتي، كما وتدار (في المرحلة الاولى) بواسطة سوفيات. ان مجرد اقامة هذه المصانع المزودة من قبل السوفيات قد يعمق علاقات الانتاج الرأسمالية بشكلها الهرمي المراتبي، والذي يعني تبعية العمال للآلة بدل ان يتحكموا بها عبر دورهم في اخذ القرار وصنعه عبر معرفتهم بعملية الانتاج كما هو في الاشتراكية.

ان المساعدة السوفياتية مقنعة اكثر من الغربية. فلكون المساعدات السوفياتية مملوكة من قبل البرجوازية الحاكمة ذات التسمية الاشتراكية فانه لا خوف ان تضيع من خلال التأميم.

ان شكل التدويل للرأسمال الذي ابتدعه السوفييت، هو تدويل رأس المال الانتاجي (مهروترا وكلاوسن، ١٩٧٩: ١٨٨١)، وربما يشكل احدث مرحلة في التدويل. ان هذا النوع من المساعدات هو اتفاقات بين الدول، وهو اكثر ضمانا من اعتماد المندمجات الغربية على السوق.

لم تكن السلطة السوفياتية بريئة في تصدير كامل الجهاز الصناعي الى بلدان المحيط، وشراء منتجات هذه المصانع. فهي تحقق بهذا عدة ايجابيات:

ـ ضمان تصدير آلاتها، لانها تعمل من خلال السلطة.

ـــ باستيرادها للمنتجات تضمن عدم قدرة تلك الدولة على استيراد المصانع الغربية.

ـــ تضمن اسعارا هابطة للواردات، لانها تنتج في بلدان اجور العمال فيها هابطة.

ـــ تضمن عدم ترك تلك البلدان للتكنولوجيا الغربية لانها، اي تلك البلدان قد تورطت في اقامة كامل بنيتها الصناعية بالاعتماد على التكنولوجيا السوفياتية، ولانها مضطرة لشراء قطع الغيار والسلاح السوفياتي.

بناء على ما تقدم لا بد لنا من تناول الدور السوفييتي لادراك جوهر الامبريالية الاجتماعية الاشتراكية هناك.

الا ان الازمات الاقتصادية الحادة التي اصابت محيط الاتحاد السوفياتي تبلورت في ازمات اجتماعية وسياسية قد أدت الى سقوط البرجوازيات القومية في البلدان (التي اطلق على تطورها طريق التطور اللارأسمالي) لصالح الرأسمالية التجارية والكمبرادورية.

هنا تتضح خطورة الدور السوفياتي في نشر علاقات الانتاج الرأسمالية في المحيط، تلك العلاقات التي قوضت الانماط الماقبل، والتي كان بالامكان الانتقال منها الى علاقات انتاج اشتراكية. وحيث انتشرت علاقات الانتاج الرأسمالية، فان هذه البلدان، وخاصة بسبب عدم وصولها الى الاستقلال والتطور الاقتصاديين، فانها قد اصبحت، وخاصة نظرا لنشر علاقات الانتاج الرأسمالية على يد السوفييت فيها، اصبحت جاهزة للانخراط والتكيف مع النظام العالمي. وبهذا يكون الاتحاد السوفياتي عمليا قد ساهم في توسيع نطاق النظام العالمي بدل تقويضه. وهي الخطوة التي خطاها الاتحاد السوفياتي نفسه مؤخرا بقيادة الطبقة الرأسمالية الطالعة فيه.

كان ذلك كافيا للمركز الامبريالي بان يقلب البرجوازية القومية المهزومة في المحيط و يستبدلها بالتجار والكمبرادور. لذلك، ليس من الصعب الربط بين انهيار الاقتصاد السوفياتي اليوم، و بين الانهيار الذي حاق بمحيطه في العقدين الاخيرين.

الباب الخامس

صورة الاتحاد السوفياتي على ضوء الجولة الاولى للبريسترويكا:

ترافق مع ما ذكر اعلاه، تطوير التكنولوجيا العسكرية والنووية في الاتحاد السوفييتي، وهاتان تنسجمان مع البيروقراطية، حيث تحقق التكنولوجيا العسكرية ضمانا بعدم الغزو الخارجي، وتحقق البيروقراطية ضمان قوة يحول دون الانفجار الاجتماعي.

اما سياسة الوفاق الدولي فكانت تعبير عن التوازن العسكري، ولكن، لم يستغل الاتحاد السوفياتي هذا التوازن لتثبيت الثورات بل لتثبيت المصالح.

بالمقابل، فانه رغم ازمة المركز الامبريالي في الستينات، وازمته النقدية في السبعينيات (Magdoff & Sweezy, 1977) الا ان الاقتصاد المدني فيه كان يتطور، في حين ان تركيز السوفييت على الانتاج العسكري قاد الى تخلفه التكنولوجي وهو الامر الذي اتضح في الثمانينات.

هذا التخلف توافق مع:

١ ــ نضوج البرجوازية في ما اسميت ببلدان التطور اللارأسمالي، نضوجا فقدت بموجبه بعض المزايا الثورية التي كانت تحملها منذ فترة التخلص من الاستعمار، واصبحت بموجب العلاقة الاقتصادية والايديولوجية مع الاتحاد السوفياتي والمتركزة في نشر علاقات الانتاج الرأسمالي، جاهزة للعودة الى حظيرة الامبريالية والتكيف مع النظام العالمي وبهذا، فقد عادت هذه البرجوازية الى اصولها الطبقية التجارية، ولكن هذه المرحلة في طبعة اكثر خدمة للنظام العالمي (طبعة كمبرادورية)، ان مصر السادات ومبارك افضل مثال على هذا.

فهي، اي برجوازية العالم الثالث، كانت تحتج على عدم حصولها على حصة في الاقتصاد الوطني، وها هي قد اخذتها، وجربت قوتها، واكتشفت احتجاز تطورها، فعادت صاغرة مطيعة لسيدها السابق متيقنة بل ومتعهدة بان لا تسمح ثانية لعنقها

او لعنق احد من بني جلدتها بالتطاول باكثر مما قسمت له الامبريالية.

٢ ــ انتعاش الرأسمالية في المركز وتقدمها تكنولوجيا وسلعا افضل. بل ان طبيعة صادرات الاتحاد السوفياتي تعكس تخلفه وعدم توفر اسواق له. ولم يكن للازمة ان تتأخر الا لان ٤٦٫٥٪ من صادرات الاتحاد السوفياتي كانت من النفط والغاز والكهرباء. وهنا، تجدر الاشارة الى اهمية طفرتي النفط ١٩٧٣ و١٩٧٨، حيث قدمتا للاتحاد السوفياتي رشوة كبيرة ليس في ارتفاع سعر النفط فقط، بل لاستمرار قدرته على تزويد اوروبا الشرقية بالنفط، مما اجل الاعتراض الشعبي هناك على مجمل النظام البيروقراطي فيها. وبالمقابل، فان لحظة الانهيار للكتلة السوفياتية قد اتت متوافقة مع تدهور وضع منظمة الاوبك وهبوط اسعار النفط وبالتالي عائداته. وحتى صادراته من النفط، فهي في التحليل الاخير تجريف لثروة محيطه من الجمهوريات الاسلامية في حين تتركز الصناعة في جزئه الاوروبي.

وهنا تجدر الاشارة الى التدهور المبكر لبولندا، التي تدهور موقف الحركة العمالية فيها منذ نهايات العقد الماضي (سمارة، ١٩٨١).

اما النتيجة، فكانت انكماش اسواق الاتحاد السوفياتي وضيق المحيط الذي بدأ بتكوينه خروتشوف، وذلك، كما اشرنا، بعد ان اكتمل التطور الرأسمالي المحيطي لهذه البلدان لتعود الى التكيف مع مقتضيات وشروط النظام العالمي والتي اقلها احتجاز تطور هذه البلدان. (انظر لاحقا متاجرة البلدان العربية مع الكتلة السوفياتية).

كما لعب الفساد دورا بارزا في هذا الامر. تقول الاقتصادية السوفياتية تتيانا كورياجن:

«بلغت قيمة الاقتصاد الاسود في الاتحاد السوفياتي ١٤٥ بليون دولار، بينما كان قبل ١٥ ــ ٢٠ سنة ٨ بليون دولار (Sunil, 1989).

ولكن ليس هذا بيت القصيد، ففي التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية يتم الاستغلال من اجل الربح والاستهلاك والاستثمار، وبالتالي يجد الفائض طريقه الى العملية الانتاجية. وفي التشكيلة الرأسمالية المحيطية، فان الاستثمار ضعيف جدا

لان الدورة النقدية مثقوبة بتهريب الفائض الى الخارج، و باحتجاز تطورها، اما في الاتحاد السوفييتي في عهد البيروقراطية، فقد اخذ الاستغلال طريقا غير مكتمل وهو حيازة الفائض لانفاقه على الاستهلاك حيث لم يكن ممكنا للمفسدين بيروقراطيا ان يقوموا بالاستثمار باسمهم.

لقد انتقل الاتحاد السوفياتي عبر سلسلة من التطور احادي الجانب، وذلك على النحو التالي:

ـــ الصناعة الثقيلة واهمال الزراعة ايام ستالين.

ـــ العسكرة ايام خروتشوف، مع ان الطريق السليم كان كامناً في تطوير تجربة ستالين.

ـــ تصدير النفط والمواد الخام، ومحاولة الدخول في معادلة التقسيم العالمي للعمل.

لقد استغلت القيادة التي اتت بعد ستالين الامر لتفريغ الجيش من السياسة، وتفريغ الصناعة من التطور التكنولوجي، وتحويل صناعة السلاح الى احتكار تصديري باسم الدولة. وعليه، اصبح لاعادة الجيش والعمال الى معادلة البناء الاشتراكي والدفاع عن الاشتراكية، فانه لا بد من (ثورة ثقافية) كما يقول (Sweezy & Bettlehim, 1971:84). اضافة الى هذا فقد كان هناك تطور لامتكافىء بين جمهوريات الاتحاد السوفياتي نفسه، مثلا، الفارق بين قازاخستان وروسيا

لقد اتضح من حديث جورباتشوف ان الانتاج هناك كان قد تدهور منذ الثمانينات، وان التطور التكنولوجي قد ركد وان الوضع التمويلي تدهور حيث فاقت النفقات المدخول بشكل منتظم.

> «ومن هنا حاولت الدولة زيادة دخلها بفرض ضرائب على الكحول فارتفعت من ٦٧ بليون روبل في فترة الخطة الخمسية الثامنة الى ١٦٩ بليون في الحادية عشرة. لقد وجد في الاتحاد السوفياتي ١٨ مليون بيروقراطي يأخذون رواتب بقيمة ٤٠٫٠٠٠ مليون روبل بينما ينتجون بقدر نصفها فقط (Davies, 1990).

يقول الاقتصادي السوفياتي المؤيد للبريسترويكا أغانبكيان:

«كان نمو الدخل القومي ٢٪ فقط ما بين ١٩٧٨ ــ ١٩٨٠، وما بين ١٩٨١ ــ ١٩٨٥ لم يحصل اي نمو (Sunil, 1989).

وربما يعود هذا الى انحسار فترة الطفرة النفطية، والتي استفاد منها الاتحاد السوفياتي كثيرا في تحسين ميزان مدفوعاته. اما الازمة المالية لدى الاتحاد السوفياتي وتوابعه في اوروبا الشرقية فتجلت في الاضطرار للاستدانة من البنك وصندوق النقد الدوليين (انظر ادناه). وخاصة للانفاق على نشاطاته الخارجية في انجولا وموزمبيق ولاحقا افغانستان. وبالطبع فان هذه الاستدانة نجمت عن دخول الاتحاد السوفياتي نطاق السوق العالمي.

مبادلات الاتحاد السوفياتي التجارية

مع الدول الرأسمالية المتقدمة (بلايين الروبلات)

	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨١
صادرات	٢ر٢	٣ر٧	٦ر١	٨ر٧	١٧ر٢
واردات	٢ر٥	٤ر٦	٩ر٧	١١ر٠	١٨ر١

Source: USSR, Annual Statistical Reviews, Trade & quoeed in Coexistence, 1984: 156).

وفي حين غلبت على واردات الاتحاد السوفياتي من الدول الغربية السلع المصنعة مثل:

«الآلات ٢٩ر٦٪ والمواد الغذائية ومواد خام لانتاجها ٢٣ر٧٪ والواح الفولاذ ١ر٨٪ والكيماويات ٥ر٤٪ والورق ٠ر٦٪ فان صادرات الاتحاد السوفياتي الى اوروبا الغربية تركزت في تصدير المواد الخام حيث كانت حصة النفط ومشتقاته وحدها ٥٨ر١٪، واخشاب الزان ٢ر٤٪»

(Trade & Coexistence, 1984: 159, 162).

ان هذا المستوى من التبادل لا يمكن النظر اليه من خلال حجم الصادرات الى الواردات، وانما يمكن النظر اليه من مدخلين:

المدخل الاول والاساسي، وهو عودة الاتحاد السوفياتي للاندماج بالنظام العالمي

مما ينسف أسس فك الارتباط بهذا النظام ويخضع التبادل لقانون القيمة الدارج في النظام العالمي.

والمدخل الثاني، وهو مشروط بالاول، عبر كون الاتحاد السوفياتي مجرد مزود للغرب بالمواد الخام باسعار رخيصة. وهذا يكشف فيما يكشفه عن ان هذا المستوى المتخلف في الصناعات المدنية هو تركة عقود من عدم التخطيط السليم، وليس نتاجا لعدم صلاحية مبدأ التخطيط نفسه. هذا الوضع يكشف عن اهمال الصناعات المدنية، وافساد البيروقراطية باستهلاك الفائض. والا فلماذا كان يمكن للاستثمار في التصنيع العسكري ان يتقدم وفي المدني لا؟. وهذا التخلف التكنولوجي اعلاه هو الذي ساهم في كسب الامبريالية الغربية لاسواق محيط الاتحاد السوفياتي مما حرمه من القيمة الزائدة التي كانت تحول له من ذلك المحيط، وساهم في التحليل الاخير في استحكام ازمته الاقتصادية.

> «قفز العجز التجاري للاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية من ٣ بليون عام ١٩٧٣ الى ٩ بليون دولار عام ١٩٧٥... كما قفزت الديون لصالح الغرب من ٢٠ بليون عام ١٩٧٤ الى ٩٠ بليون عام ١٩٨١. وما بين ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ فان البنوك الغربية كانت تقرض ٥ بليون دولار سنويا. وهذا خلق فرصة جيدة لتراكم رأس المال. وبحلول عام ١٩٨١ وصلت الفوائد السنوية ٩ بليون دولار» (ارمسترونغ، جلين وهاريسون ١٩٨٤: ٣٥٢).

لقد استفاد الغرب من هذا التدهور في الاتحاد السوفياتي بان قدم مرونات للدول التي لم يكن يبيعها، مما اغراها بان تشتري منه مصنوعات مدنية وعسكرية، وهذا قوض امكانية استمرار دخل السوفييت من السلاح.

وبالتوازي مع هذا كله، فقد ثبت ان تصدير الاسلحة والمواد الخام لا يمكنها (خلق محيط، عبر نفس قانون القيمة السائد في النظام العالمي) وهذا ما افقد البيروقراطية السوفياتية القدرة على تجنيد دول محيطية له باستمرار. وحتى تصدير المواد الخام (النفط خاصة)، فانه لم يكن حكرا على الاقتصاد السوفياتي، فهناك العديد من

بلدان العالم التي تنافس في هذا المجال ولا سيما لانها كلها تابعة ومنخرطة في النظام العالمي بعمق اكثر مما هو شأن الاتحاد السوفياتي حتى تلك الفترة.

والشيء نفسه عن تجارة الاسلحة، فهذه التجارة لها منافسين ايضا، حتى من خارج دول المركز. وهذا ما افقد الاتحاد السوفياتي ميزته المقارنة.

فمن جهة، كانت الدول ذات التوجهات الثورية هي المستورد الذي يعطي الافضلية وربما ينحصر في الاسلحة السوفياتية، الا ان تراجع انظمة هذه البلدان بسبب كونها دول تقودها طبقات رأسمالية ساهم الاتحاد السوفياتي نفسه في نشر علاقات الانتاج الرأسمالية في تلكم البلدان مما دعم الرأسمالية وليس الطبقة العاملة هناك. هذا اضافة الى الخلل الاقتصادي فيها، وتوفر اسلحة من العالم الثالث. كل هذا قلص من تفرد الاتحاد السوفياتي باسواق هذه البلدان وخاصة لانه لم يوفر لها التكنولوجيا المدنية او الصناعات المدنية المنافسة لتلك التي في المركز الامبريالي وهذا يقلل ارباحه.

هناك تأثير للتطورات التي طرأت عالميا، فقد تراجعت الكثير من البلدان ذات انظمة حكم اليسارية، والتي كان لتراجعها على الجبهة الايديولوجية علاقة فعلية، بل ارتباط ان لم نقل نتيجة للتدهور الايديولوجي في الاتحاد السوفياتي، بمعنى ان تبرير التحالف مع الانظمة البرجوازية الوطنية والقومية في تلك البلدان، شجع اتجاهات الانخراط في النظام العالمي لدى هذه البلدان. خاصة وان الاتحاد السوفياتي كان يتعامل معها كمحيط، وليس كحليف ثوري.

اذا كان لنا ان نطبق نظرية سمير امين حول ان سقوط التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية المركزية يأتي من محيطها، فان تدهور محيط الاتحاد السوفياتي والتهامه من قبل الامبريالية قد عجل بسقوط الاتحاد السوفياتي نفسه. ولعله من المثير ان الاتحاد السوفياتي في ازمته المشار اليها لم يصل مستوى استحكام الازمات التي واجهتها الرأسمالية لا من حيث الوضع الاقتصادي، ولا من حيث عدم المساواة الاجتماعية كما في الغرب، ولا من حيث الجريمة مثلاً... فلماذا الذوبان السريع؟.

وهنا يمكننا تسجيل العوامل التالية (اضافة لما ناقشناه آنفا) كآليات ساعدت

على تدهور الكتلة السوفييتية.

١ ــ اعتماد القوة والتكنولوجيا العسكرية وهذا اشرنا له آنفا.

٢ ــ فشل استراتيجية الاتحاد السوفياتي في العالم الثالث، وافلاس دول (محيطه)، وتحول الكثير منها الى عبء عليه، وخاصة دول افريقيا الجنوبية.

٣ ــ ازمة المديونية في العالم الثالث، والتي جعلت مجرد استمرار العديد من انظمة الدول المدينة في الحكم امر بيد امريكا، وهذا بعكس ما كان عليه الامر في السابق حيث كانت مجرد العلاقة للدول المستقلة حديثا مع الاتحاد السوفياتي تعطي السلطة في تلك البلد وجها ثوريا.

٤ ــ انتهاز امريكا الفرصة والضغط على العديد من بلدان العالم الثالث اقتصاديا لكي تتحول الى الغرب. وفي بعض الاحيان كانت تقوم الولايات المتحدة وحلفائها بالغزو العسكري لبعض هذه الدول.

٥ ــ «قيام امريكا بمنع المتاجرة مع الدول اليسارية مما قاد الى التسريع في خروجها من فلك موسكو» (Bennet, 1987: 38-39).

٦ ــ تمكن المركز من تسيير فوائض النفط بحيث تخدم استراتيجية البنك الدولي والولايات المتحدة بشكل خاص (انظر لاحقا ــ الجزء المتعلق بمتاجرة العالم العربي).

٧ ــ تخلف التثقيف الفكري والسياسي في الاتحاد السوفياتي، مقابل نشاط هائل من الدول الغربية في البرامج التثقيفية بالايديولوجيا البرجوازية وخاصة ايديولوجيا الاستهلاك والتي تخترق ايضا وطننا العربي حتى القاع، ناهيك عن (ثورة) الاعلام المكتوب والمرئي. فقد كان التلفزيون الاوروبي الغربي بمثابة ثورة ثقافية برجوازية لجذب شعوب اوروبا الشرقية الى (الحضارة) الغربية اللامعة والمبهرجة. في حين اعتمدت السلطة البيروقراطية على القوة لتثبيت الحكم. واكثر من هذا، فان البيروقراطية السوفياتية كانت بوق الدعاية الاساسي لتشويه الثورة الثقافية في الصين، علما بان اعادة التوازن الى الوضع هناك ما كان ممكنا بدون هذه الثورة.

٨ ــ هناك ايضا تبعية الاحزاب الشيوعية في العالم الثالث لمركزها المسكوفي. وهي التبعية التي اخذت اشكالا عديدة ومعقدة. فاذا افترضنا ان الشيوعيين العرب

هم سفرائنا في دول الكتلة الشرقية، فقد كان ديدنهم الاعجاب وتصوير ان كل شيء على ما يرام. هذا ناهيك عن التهام التحليل السوفياتي لمختلف قضايا العالم بما فيها قضايانا العربية. واشير هنا الى خطورة التهام التحليل وليس الموقف، لان بداية الخلل كامنة في نسخ التحليل. واليوم فقط نسمع من هؤلاء «السفراء» ان الوضع في الكتلة الشرقية كان سيئا في كذا وكذا... بل الى ما لا نهاية. ألا تكمن هنا مشكلة اخلاقية؟!.

٩ ــ ان ما كان مفخرة للاتحاد السوفياتي بحل المشكلة القومية في اطار اشتراكي لم يكن حقا الا في العقود الاولى من حياته. فقد اتضح ان هناك تطورا لا متكافىء بين الجمهوريات الاوروبية والآسيوية، واهمال خاص للشعوب المسلمة. وهذا ما تجلى في شعور كل جمهورية بضرورة الطلاق من الاخرى، وهو ما تفعله بعد الانقلاب الغامض الذي حصل في آب ١٩٩١، مما يؤكد ان بقاء العلاقة سابقا كان بقوة القمع.

١٠ ــ ترافق تدهور المحيط مع تدهور السوفييت. حيث سادت فيه مشاكل الاقتصاد والبيئة والتلوث، وتحول تجارة العالم الثالث كليا لصالح المركز (انظر لاحقا).

١١ ــ انحباس استثمارات وارصدة اوبك عن الكتلة الشرقية رغم قيام الكثير من المفكرين بوضع الطفرة النفطية في سياق النضال التحرري للعالم الثالث.

١٢ ــ فتح الابواب للقروض من البنك الدولي ولاستثمارات الشركات الغربية وما انطوى عليه هذا من بدء تقويض النمط والتشكيلة.

١٣ ــ فقدان الروح والانجازات الثورية للشيوعية، مثل انتصار الجيش الاحمر، اول صاروخ للسماء، حصول ثورات. بل ان ما حصل كان دعوة خروتشوف للتعايش السلمي، والتنازل عن الثورة في الغرب بالقوة، وتبني الحوافز في الستينات...

١٤ ــ بدل الثورة الثقافية ساد خطاب غوغائي في الاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية التقليدية عن حتمية انهيار الرأسمالية ولم يدرك اهل هذا الخطاب كيف

كانت الرأسمالية تعيد انتاج نفسها بطبعات مجددة.

١٥ ــ الاثر السلبي الذي خلفه الخلاف الصيني السوفييتي على الاجيال الشابة، والتي كانت ترى الخلل في البلدين، في حين كانت ترى ان ضواري الامبريالية الذين كانت قد دارت بينهم ابشع حروب التاريخ يسيرون نحو التوحد وخلق حتى نظام سياسي عالمي جديد.

١٦ ــ الثورة التكنولوجية الصغيرة التي عبأت مختلف الجوانب الحياتية اليومية للناس مثل اجهزة الكمبيوتر والحاسبات الصغيرة والفيديو، والتي تشعر المرء بمدى سهولة الحياة عند توفرها. هذه الثورة التي لم يقدم الاتحاد السوفياتي بديلا لها لا تكنولوجيا ولا تربويا. هذا الى جانب استشراء النزعة الاستهلاكية مقابل فقر ثقافي تعبوي وايديولوجي.

١٧ ــ انتشار الفساد والرشوة وامتيازات الحزب، بوجود مخازن واسعار خاصة لاعضائه.

الباب السادس

البريسترويكا في التطبيق:

في أعقاب تطورات الاشهر الاخيرة في الاتحاد السوفياتي لم يعد من الصعب على احد ادراك ان من يمسك بدفة السلطة هناك هي طبقة رأسمالية، ايديولوجيا على الاقل. ولكن هذا كله لا يغني عن ضرورة الاشارة الى ان جورباتشوف قد سلك سلوكا ذكيا الى حد كبير. فمن يرجع الى ما كتبه في كتاب «البريسترويكا» نفسه يجد ان الرجل قد قاد سفينة اغتيال الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي بشكل تكتيكي ناجح. ففي السنوات الاولى كان يطرح جورباتشوف اهمية الدفاع عن الاشتراكية واعادة بنائها والمفاخرة بانجازاتها....

فمثلا، في محاولته تبرير اعتماد اقتصاد السوق لجأ جورباتشوف ودعاة السوق من حوله للاستنجاد بالسياسة الاقتصادية الجديدة في بداية الثورة البلشفية وخاصة افكار بوخارين (تيمرمان، ١٩٨٩). ولذا لم يكن من السهولة بمكان التقاط الموقف الفعلي للقيادة الجديدة في الاتحاد السوفياتي الا اذا ما حاولنا النظر ما بين السطور او قراءة تصور تلك القيادة لعلاقات الاتحاد السوفياتي الخارجية ورد هذه السياسة الخارجية الى البناء الفكري والنظري للماركسية اللينينية. وهذا ما لوحظ في الفذلكة التي دار حولها جورباتشوف كثيرا وهي مسألة تغليب الانساني على الطبقي. والبيت الاوروبي الواحد والتمحور الاوروبي Euro-Centricism والاعتراف بالمصالح الحيوية لامريكا في الشرق الاوسط.

ولم يقتصر الطرح المخادع عن البريسترويكا على جورباتشوف وحده، بل شاركه آخرون ممن ينتمون الى الطبقة الرأسمالية الجديدة هناك. فقد صرح ايغور ليغاتشوف، وهو آنذاك عضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي:

> «ان الثورة الجارية في الاتحاد السوفياتي ثورة من نوع خاص مهمتها نقل المجتمع السوفياتي من وضع نوعي الى وضع نوعي آخر.... وان الحديث لا يدور عن الانتقال من تشكيلة اجتماعية اقتصادية الى اخرى، بل عن

تغيير علاقات الانتاج بما يتلاءم مع المستوى الجديد لتطور القوى المنتجة»
(قضايا السلم والاشتراكية، عدد ٧ تموز ١٩٨٧ نقلا عن: ماجد عمل، الآداب، الاعداد ٤، ٥، ١٩٨٨).

لا شك انه لا ضرورة لتفنيد كل نقطة مما يقوله دعاة البريسترويكا وخاصة جورباتشوف، فكثيرا ما يتفوه الساسة باحاديث مجانية، وغير علمية بشكل خاص.

ان ما يهمنا هنا هو التكتيك الالتفافي الناجح الذي عمل بموجبه جورباتشوف. فالحديث عن ان ما يدور في الاتحاد السوفياتي «ثورة من نوع خاص» هو حديث كان يمكن ان ينطلي سابقا. اما اليوم، فان هذه الثورة من نوع خاص كشفت عن انها انقلابا من نوع خاص. بل ان قوله ان «الحديث لا يدور عن الانتقال من تشكيلة اجتماعية اقتصادية الى اخرى، هو حديث مخادع. فما يدور في الاتحاد السوفياتي اليوم وبوجود واشراف جورباتشوف نفسه هو تحطيم تشكيلة اجتماعية اقتصادية لصالح اخرى. اما قوله ان الحديث عن ان ما يدور «هو تغيير علاقات الانتاج بما يتلاءم مع المستوى الجديد لتطور القوى المنتجة»، فهذا ينطوي على تناقض علمي على الاقل.

ان تغير علاقات الانتاج، يعني بداية وجود نمط انتاج جديد وقوى اجتماعية جديدة، تخلق اسلوبا جديدا في التحكم بادوات او القوى المنتجة. ان تطور القوى المنتجة ليس لديه ما يفعله بدون الدور اقيادي والموجه لعلاقات الانتاج التي يقف الناس ورائها.

ولذا، فان ما طرحه جورباتشوف هذا كان يشي سلفا بما ينوي فعله الا وهو تغيير طابع الملكية. فقوى الانتاج يمكن ان يملكها الرأسمالي ويمكن ان تملك جماعيا من قبل العمال.

اثناء زيارة الى تشيكوسلوفاكيا قال جورباتشوف:

«انه في طريق تطور الاشتراكية، لا بد من التجديد الدوري لاشكال العلاقات الاجتماعية» (ماجد عمل ص٥٠).

وقال جورباتشوف ايضا:

«كانت الغلبة للامزجة المحافظة والخمول والسعي الى الاشاعة عن كل ما لا يدرج في الاطر المألوفة او لغياب الرغبة في حل المسائل الاقتصادية والاجتماعية الملحة» (النشرة الاخبارية العدد ٦، ص٦ ــ ١٩٨٧، عن ماجد عمل ص٥١).

في حين انه كان محقا في القول:

«في الوضع السابق حذفت من النظرية ومن العلوم الاجتماعية ــ بحكم ملابسات معروفة ــ روح المناقشة الحية والفكر المبدع، بينما اصبحت طروحات وتقديرات الرأي الفردي حقائق لا تقبل الجدل بل يكتفى بالتعليق عليها» (ماجد عمل، ١٩٨٧: ٦).

الى ان يقول:

«وجرى ما يشبه التأليه لاشكال تنظيم المجتمع القائمة في الواقع العملي. والاكثر من ذلك هو ان هذه التصورات كانت في جوهر الامر كما هي مع مواصفات الاشتراكية وتعتبر غير قابلة للتغير وتصور في ما يشبه الجزئيات التي لا تدع مجالا للتحليل العلمي الموضوعي. ونشأت صورة جاهزة لعلاقات الانتاج الاشتراكية، ولم يقدر التقدير الكافي تفاعلها الديالكتيكي مع القوى المنتجة. وجرى تصوير البنية الاجتماعية تصويرا مسطحا كبنية مجردة من التناقضات ومن دينامية المصالح المتنوعة لمختلف فئات المجتمع وشرائحه» (ماجد عمل، ١٩٨٧).

و يقول:

«ان بعض علمائنا الاجتماعيين فضلوا العمل خلال فترة طويلة من الزمن، لوضع ابحاث ذات طابع تمجيدي، عوضا عن القيام بدراسات موضوعية للظواهر الواقعية في مجال العلاقات القومية وتحليل العمليات الاجتماعية ــ الاقتصادية الروحية الفعلية المعقدة جدا والمتناقضة من حيث جوهرها» (ماجد عمل، ١٩٨٧: ٢٥).

اما عن ما يسميه بالظواهر البائسة في المجتمع السوفياتي فيقول:

«لقد حصل ضعف خطير في النظر وفي الرقابة على الملكية الاشتراكية، وهي الملكية التي تشرف عليها الدولة، وكانت نتيجة ذلك ان اصبحت مشاعا ونهبا للمصالح الانانية والذاتية».

وهذا الوضع هو الذي يصفه ايغور ليغاتشوف، بان:

«الملكية الاشتراكية اصبحت ملكية لا ملك لها... اصبحت كرجل الاحسان يهب الاعطيات والمنح بغض النظر عن العمل والجهد».

وفي خطابه الاخير عشية ثورة اكتوبر يقول:

«لقد تمت اباحة الملكية الاشتراكية امام الانانيين والذاتيين، وتم النظر للملكية التعاونية وكأنها من الدرجة الثانية، وادى التعامل الفوقي والبيروقراطي الى القضاء على التعاونيات الحرفية.. والى جانب الضرر الذي لحق بالتعاونيات والكولخوزات نشأ ضرر بحق النشاط الاقتصادي الفردي... واكتسب التخطيط طابعا مركزيا فرديا شاملا... واستعيض عن التوجيه الحي بالادارة المكتبية والتظاهر بالروح العملية وتجيير الاوراق» (ماجد عمل، ١٩٨٧: ٥٢).

و يقول:

«وفي هذا السياق فقد نشأت تحاملات ضد العلاقات البضاعية، ــ التقدمية، ومفعول قانون القيمة، وادت هذه التحاملات الى الانتقاص من تقدير نظام الحساب الاقتصادي، والى المساواة حسب مبدأ الاواني المستطرقة في دفع الاجور، وتمخضت عن اسس ذاتية في سياسة التسعير واختلال التداول النقدي واهمال مسائل ضبط العرض والطلب» (النشرة الاخبارية العدد ٢٦، سنة ١٩٨٦: ٩).

من بين عدة مقتطفات اعلاه، والتي بعضها محايد و بعضها صحيح و بعضها مجاني، فان المقتطف الاخير يفصح باكرا عن جوهر البريسترويكا. فما هي العلاقات البضائعية ــ التقدمية؟. اليست العلاقات البضائعية هي علاقات متبقية او عالقة بنمط الانتاج الاشتراكي، وان تطوره الطبيعي هو صوب ازالتها، وان استمرارها يعني

عدم التمكن من القضاء عليها، و بالتالي الاضطرار للتعايش معها؟.

وكيف لا تكون هناك تحاملات على قانون القيمة، والذي حكم علاقات الانتاج والتبادل في الاتحاد السوفياتي، حكمها بموجب متطلبات قانون القيمة في النظام الرأسمالي العالمي، مما حقق للاتحاد السوفياتي تبادلا لامتكافئا، وعمق الاستهلاكية، وساهم بقوة في اقتلاع جذور الاشتراكية. واذا كانت الاشتراكية ضد العمل بأجر، فما العلاقة بينها و بين التنظير لتفاوت الاجور بل وتشريع ذلك؟.

و يقول:

«واخيرا جرى في ظل المركزية المؤلمة تقييد حقوق المؤسسات والاتحادات الانتاجية مما ادى للحد من دور المباراة او ضعف نشاط المواطنين العلمي والانتاجي، ونجم عن ذلك انخفاض في وتائر زيادة الدخل الوطني خلال فترات الخطط الخمسية الثلاث الاخيرة (انتهت عام ١٩٨٥)، و بقيت المؤشرات الاقتصادية على حالها منذ بداية السبعينيات، وادى ركود الانتاج الى ركود تطوير المعدات وكثرات عملية شراء المعدات من الاسواق الرأسمالية بطريقة لم تكن دائما مبررة» (النشرة الاخبارية، العدد ٢٦، ١٩٨٦: ٩).

ان الهجوم المفرط على الخطة المركزية امر، وهيمنة البيروقراطية كطبقة امر آخر تماما.

ففي عصر اجهزة الكمبيوتر يصبح التخطيط امر سهل ومنضبط علميا الى حد رهيب (Mandel, 1988). وعليه، فان المنطقة العازلة بين تطبيق وتفعيل الخطة ومشاركة العمال فيها، و بين مواقع الانتاج هي البيروقراطية، والتي لا تلعب دور معيق التطبيق بل ايضا تلعب دور العملاق الطفيلي الشره الذي يلتهم الكثير من الفائض ولا ينفقه بشكل استثماري مما يؤدي في التحليل الاخير الى العجز عن تنفيذ الخطة حتى لو كانت متواضعة.

وحول التبادل مع الغرب يقول:

«ولا نخفي اننا ادركنا بتأخر تلك الكمائن المنصوبة على الطرق التجارية

المؤدية للغرب، وقد ورد هنا ذكر الخسائر الكبيرة التي تكبدتها بولندا وحدها. فقد لحق بنا الضرر حتى من مجرد الفكرة التي تقول ان الشراء من السوق الرأسمالي اسهل من الانتاج بانفسنا. اننا نقتلع الآن بحزم مثل هذه الافكار. والمقصود ليس طبعا تقليص العلاقات الاقتصادية مع الغرب، فالمطلوب الاستفادة منها والتخلص من الافراط والحيلولة دون التبعية الاقتصادية» (النشرة الاخبارية عدد ١٧ لعام ١٩٨٦: ٣٤).

اما عمليا، فان ما نراه اليوم في الاتحاد السوفياتي تأكيد على استمرار الانخراط في النظام العالمي، بما في ذلك فتح الباب للاستثمارات الغربية على مصراعيه بل واقتراب من الانخراط سياسيا في النظام العالمي كما يحصل في ازمة الخليج العربي او العدوان الثلاثيني على العراق.

وفي الوقت الذي كان جورباتشوف يلقي خطبه النارية بما فيها عدم الاستيراد من الغرب، كانت السلع الاستهلاكية الامريكية تتفشى كالسرطان في الاتحاد السوفياتي:

«ففي الشهر الماضي، قامت شركة ستامفورد للهندسة وشركة مصافي النفط الحكومية السوفييتية بعقد اتفاق لمدة خمس سنين لتطوير المصافي السوفياتية. كما قامت شركة بيتزا هوت بافتتاح خمس مطاعم لها في موسكو، كما تتجه شركات سنجر، ومونسانتا وايلي ليلي واوكسيدنتال للنفط بالتوجه نحو موسكو» (New York) Times, Sunday, November 29, 1987).

ولا ينسى جورباتشوف التعرض للجانب الروحي والثقافي، ليقول:

«اذا انحط الاصل الروحي، الاخلاقي للانسان والمجتمع، اشتدت لا محالة الميول الاستهلاكية وعبادة الاشياء واصبح العالم الروحي اكثر فقرا» (النشرة الاخبارية عدد ٢٣، لعام ١٩٨٦: ٤١).

لعل في هذا مفارقة ايضا، فالاستهلاكية تنتشر اليوم في الاتحاد السوفياتي بشكل مريع، الافلام الغربية، الهامبورجر، والجينز ...الخ.

كما نلاحظ هنا عدم تطرقه للعلاج المطلوب ضد الاستهلاكية اي للتربية الاشتراكية والثورة الثقافية.

و يستمر جورباتشوف في عرض مفاتن فلسفته الى ان يشير الى «ظهور الغطرسة القومية (النشرة الاخبارية، العدد ٢٣، ١٩٨٦: ٣٤).

أما عن الحزب فقد اشار الى:

«انتشار ظواهر الكسل وضعف الانضباط، وضعف الروح الكفاحية وروح التطلب العالية، وضعف التكوين الفكري والسياسي للشيوعيين، والاهم من ذلك انتهاك مبدأ الجماعية في العمل، وضعف دور الاجتماعات الحزبية والهيئات المنتخبة... فبعض المسؤولين راحوا يسيئون استعمال السلطة، و يكبحون الانتقاد و يكدسون الثروات حتى ان بعضهم ضلع في اعمال اجرامية» (النشرة الاخبارية، العدد ٢٣، ١٩٨٦: ١٢).

ولا حاجة بالطبع للتعليق اكثر على امراض الحزب وامتيازاته، و يكفي القول هنا، انه اذا كان بعض افراد الحزب قد كدسوا الثروات، فان ما قام به جورباتشوف هو فتح باب التسابق والتنافس بين الجميع لكسب الثروات، وهنا نعود الى المجتمع الرأسمالي (في ثوب الدفاع عن الاشتراكية)، هذه العودة التي تنطوي على تشريع الاستغلال. اما التالي فهو نموذج للخطاب الانتهازي، والذي هو تقليد منذ عهد خروتشوف و بريجينيف وذلك بانتاج كتب من طراز «بريجنيف على النهج اللينيني».

والنموذج المقصود هنا هو مؤلف (ايلين وموتيليف)، كتاب «ما هو الاقتصاد السياسي» حيث قد فصلا الكتاب حسب ما يريده جورباتشوف، فقسما الاشتراكية الى ثلاث مراحل:

الاولى: مرحلة انجاز الثورة و بناء القاعدة التكنيكية، حسب انجاز البرنامج الاول للحزب، ١٩٠٣ ــ ١٩١٧، والبرنامج الثاني من ١٩١٩ ــ ١٩٦١.

المرحلة الثانية: مرحلة بناء واعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية والانتقال

للاشتراكية المتطورة وهذه بدأت مع البرنامج الثالث للحزب الذي تم اقراره عام ١٩٦١، واعيدت صياغته في المؤتمر السابع والعشرين للحزب عام ١٩٨٦.

المرحلة الثالثة: هي استكمال بناء الاشتراكية المتطورة، والتمهيد للانتقال الى الشيوعية.

لا نعتقد ان حديثا مجانيا من هذا القبيل يستحق مجرد الالتفات اليه على ضوء ما يجري اليوم!.

تشير تطورات الاشهر الاخيرة، بما لا يقبل الشك كيف تقوم السلطة في موسكو باعادة الرأسمالية الى الاتحاد السوفياتي بكامله، وربما ليس اقلها خطة جورباتشوف «الخمسمائة يوم» لتطبيق نظام السوق الحر.

ولكن السؤال، هل كان مكمن الخلل في مجرد غياب الديمقراطية ام في غياب الاشتراكيين في السلطة الحاكمة في الاتحاد السوفياتي؟ هذا ما يجيب عليه الاقتصاديون الصينيون بان (الدقرطة) السياسية ليست حاسمة للقيام بالاصلاح الاقتصادي (Davies, 1990: 11). وهذا يعني ان غياب الاشتراكيين هو الذي كان لا بد ان يقود الى ما حدث، بل وما زال يحدث.

سأحاول فيما يلي تلخيص بعض الاراء المطروحة في الاتحاد السوفياتي حول الشكل الذي يجب ان يكون عليه الاقتصاد هناك:

يريد جورباتشوف:

> «ان تكون الدولة مسؤولة عن الخدمات الاجتماعية ومنظم عام للاقتصاد. ولم يلزم نفسه بان تكون الدولة مسؤولة عن ادارة الانتاج والاستثمار. ... ستظل بيد الدولة المفاتيح الاساسية للتقدم العلمي والتكنولوجي والبنية الاساسية الدفاع والبيئة والنظام المالي بما فيه الضرائب والتشريع الاقتصادي والتشريع ضد الاحتكار» (ازفستيا ٣١ ايار ١٩٨٩ في: Davies, 1990).

و يقول ايضا:

> «اننا ندعم علاقات اجتماعية مرنة فيما يخص استغلال الثروة

الاجتماعية، فكل شكل من الملكية يجب ان يظهر قدرته وحقه في الوجود في مجرى المباراة الحية والمنافسة العادلة. ان شرطا واحدا لا بد منه وهو استغلال وتغريب العمال عن وسائل الانتاج هو الذي لا يسمح به» (Davies, 1990: 15).

ولكن كيف يمكن الحيلولة دون الاستغلال في بنية من هذا الطراز، تقوم على عدة اشكال من الملكية، والتي سيكون اخصها الملكية الخاصة، وتقوم على المنافسة على الثروة والاثراء و بالتالي على الاستغلال.

والحقيقة ان الذي يجب ان يحول دون استغلال العمال هم العمال انفسهم.

يقول آخرون من منظري البريسترو يكا:

«ان الافضل هو تأجير المشروع للعمال، وفروع او الوحدات التابعة له للعاملين فيها» (فور بوسي ايكونوميكا عدد ٣، ١٩٨٩: ٣٥ ــ ٥٣ عن: Davies, 1990: 61).

والبعض يقترح «توزيع المشروع كحصص على العمال» (Davies, 1990: 16). لكن ما الذي يمنع ان يشتري عامل حصة آخر او آخرين.

هناك مدرسة فكرية اخرى تنقد اعطاء اجورا متساو ية لعمل غير متساوي وتصر على ان يقوم كل مشروع بترتيباته الخاصة. بل ان فيدوروف، وهو المشرف على تعاونية جراحة عيون قد هاجم نظام الاجور القومي وقال «انه عبودية في مجتمع عبودي (نيداليا ٢، ١٩٨٩ في: Davies, 1990: 17).

ف. أ. ميدفيديف يقول: «ان الفوارق في الاجور سوف تزيد بشكل واضح، ... ان الدعوات الديماغوجية عن التساوي في المداخيل في كل شيىء ولكل شيىء غريبة عن الاشتراكية» (برافدا، ٢٢ نيسان ١٩٨٩) ص١٨.

لقد تم الحديث كثيرا عن مسألة تطو ير مفاهيم الاشتراكية الا ان لحظات قليلة هي التي تم الحديث فيها عن امور محددة. فالحديث عن التكثيف والمرونة في استيعاب التكنيك حديثا مجانيا لا معنى له لانه يمكن ان يتم في كل مجتمع بغض النظر عن معدلات السرعة. اما الحديث عن ما اسماه غور باتشوف:

«التطوير النظري لمبدأ العلاقة بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج، حيث ثبت التقرير ضرورة التطوير الدوري لشكل علاقات الانتاج بما يتناسب مع تطور القوى المنتجة وبين ان شكل علاقات الانتاج الذي قام على اساس التنمية الافقية، لم يعد ملائما مما استدعى تغييره بالتنمية العمودية... وهذا يشكل تجاوزا للصورة الجامدة السابقة التي رسمها العهد السابق بحيث اصبحت العلاقة بين الجانبين جامدة ثابتة، وتم تصويرها انها لن تتغير سوى مع الانتقال الى الشيوعية، ونشأ كذلك وهم بأن تطور القوى المنتجة سيلحق بصورة تلقائية تطور علاقات الانتاج، وفي اطار هذا الوهم ثم نسيان دور العامل الذاتي في استنهاض علاقات الانتاج، وكذلك تم تركيز وهم آخر مفاده ان الطبيعة الاشتراكية للنظام كافية بحد ذاتها لحمايته من السلبيات» (جورباتشوف، قضايا السلم والاشتراكية، عدد ١٢ لعام ١٩٨٦).

كما اضاف:

«تطوير علاقات الحساب الاقتصادي لتحقيق افضليات الملكية العامة بصورة افضل، وهنا تم تجاوز الحالة السابقة التي كانت فيها الملكية العامة مشاعا يتناهبه ذوو المصالح الخاصة، واصبحت كل مؤسسة وكل اتحاد انتاجي يقع ضمن اطار هذه الملكية العامة ذو استقلالية نسبية وله حسابه الخاص، وعليه ان يشتري حاجاته من الماكينات من هذا الحساب، وكذلك ان يطور الانتاج ويستمر فيه من هذا الحساب، وبدون اية مساعدات من الدولة، وهذا النظام كفيل بتنمية اهتمام المؤسسات والافراد وحرصهم على الملكية العامة الواقعة تحت سيطرتهم، وكذلك بفعل انهم يستفيدون مباشرة من هذه الملكية، وكلما عززوا انتاجهم من حيث الكم والجودة كلما زادت استفادتهم تلك» (جورباتشوف، قضايا السلم والاشتراكية، العدد ١٢، ١٩٨٦).

ولكن، كيف يمكن لعمال ان يطلبوا مساعدة من الدولة طالما اصبح المصنع

ملكية خاصة لهم؟. وهل ظلت الملكية التي تحت سيطرتهم ملكية عامة؟.

و يقول كذلك:

«تطوير اشكال التسيير الذاتي الاشتراكي... والانتقال من نظام الاوامر والمركزية الى نظام يجمع بين التخطيط المركزي و بين الاستقلال النسبي للمؤسسات والاتحادات الانتاجية».

«تعمير الاقتصاد الوطني على اساس التقدم العلمي والتقني وسيتم هنا ادخال الاجهزة الالكترونية والروبوتات في جميع مراحل وعمليات الانتاج، وكذلك سيتم تغيير كل المكائن القديمة في موعد اقصاه ١٩٩٢» (قضايا السلم والاشتراكية، العدد ١٢، ١٩٨٦).

الى أن يقول:

«ان صدور قانون يوسع نطاق النشاط الاقتصادي الفردي والذي اصبح يسهل البناء والخياطة والمقاهي والمطاعم... مسألة لا تتناقض مع الاشتراكية، بل انها تأكيد على مبدأ العمل كأساس للكسب، ومن يعمل اكثر يكسب اكثر، و بالطبع فان العمل المأجور ممنوع في سياق القيام بالعمل الاقتصادي الفردي» (قضايا السلم والاشتراكية، العدد ١٢، ١٩٨٦).

لكن من يكسب اكثر فانه لا بد ان يستخدم طالما لديه ما يمكنه من الاستخدام. ان مثل هذه الفتاوى، لا تعدو كونها قطع لمنطق الحياة اليومية في ظل الرأسمالية، وهو قطع لا يتحقق بقرار السلطة، حتى لو رغبت في ذلك حقا، وانما بقطع الرأسمالية نفسها.

ترى، هل يمكن ان يدرج قانون من يعمل اكثر يكسب اكثر في نطاق الاشتراكية؟.

والآن، لا تعنيني هنا الفذلكات عن الانساني وعن امكانية التعايش بين الدول العظمى... ولكن دعنا نتفحص ما يقوله في مجال آخر:

«لقد تعاونت الرأسمالية والاشتراكية في الحرب العالمية الثانية لدرء

الخطر الفاشي، وعليه، يمكنها التعاون اليوم ضد التسلح النووي وضد الخطر الايكولوجي... تاريخيا نمى اقتصاد اليابان والمانيا الغربية وايطاليا بالاتجاه الرأسمالي بدون تسلح، و بالتالي فانه يمكن من الناحية التاريخية ايجاد رأسمالية يتطور اقتصادها و ينمو بدون تسلح. ... ان استغلال البلدان النامية بما يلحقه من ديون هائلة وتعسف للشركات فوق القومية سيقود الى طريق مسدود، فالطبقة الرأسمالية داخل البلدان الرأسمالية التي يجري حل مشكلاتها على حساب تحويل العالم الثالث الى كبش فداء سيجري الكف عن حل مشكلاتها بفعل الطريق المسدود المذكور. كما ان التبادل اللامتكافىء مع البلدان النامية سيؤدي الى الانفجار، مما سيضطر الامبريالية لقبول النظام الاقتصادي الجديد القائم على العدالة والتكافؤ والغاء الاستغلال في العلاقات الاقتصادية بين الدول» (ماجد عمل ص٧٢).

افكار طريفة حقا، فليس جديد القول ان هناك امكانية لنمو رأسمالي بدون التسلح، ولكن السؤال هل يمكن ان تنمو الرأسمالية بدون الاستغلال؟.

وهل يمكن ان تلغى علاقات الاستغلال بين الدول؟. هذا اذا لم نناقش ان التبادل بين الدول هو استغلال ام ان الاستغلال فقط في موقع العمل؟. والمهم كيف يمكن الغاء التبادل اللامتكافىء طالما ان التطور لامتكافىء؟. وهل يمكن لدول المركز ان تسمح لدول المحيط بالتطور الحر واللحاق بها؟. واذا كان الجواب نعم، فما الذي يقوله العزيز «جوربي» عن حرب الابادة التي شنتها دول المركز وتوابعها ضد شعب العراق؟.

الجزء الثاني

العلاقات العربية السوفياتية
سياقها التاريخي
وتجلياتها الاقتصادية والسياسية

العلاقات العربية السوفياتية
سياقها التاريخي
وتجلياتها الاقتصادية والسياسية

ما هي العوامل التي حددت سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه الوطن العربي؟، وهل هنالك معايير ثابتة أم ان العوامل السياسية متغيرة بناء على متغيرات أخرى؟.

ما هي العوامل التي تتحكم بالسياسة، هل المستوى السياسي مستقل بذاته، وهل له الاولوية على الايديولوجي، وما علاقتها بالاقتصادي؟، او هل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية انعكاس للسياسة الخارجية ام العكس؟. هذه الاسئلة، او هذه المعالجة لازمة لانارة الطريق امام دراستنا للنموذج السوفييتي.

وفي حين كان الجزء الاول من هذا الكتاب قراءة للاسس النظرية للنموذج الاشتراكي، وتشخيص للمسار الداخلي للنموذج/ النظام السوفييتي قياسا على النموذج النظري، فان هذا الجزء مناقشة لعلاقة هذا النموذج مع الدول العربية التي كانت بشكل او آخر في محيط النموذج السوفييتي.

الباب الأول

السياق التاريخي للعلاقات العربية السوفياتية:

يمكننا تقسيم هذه العلاقة تاريخيا الى ثلاثة اطوار:

١ ــ فترة الثورة الاشتراكية، والتي واكبها عالم عربي تابع تحكمه طبقة التجار والاقطاع السياسي.

٢ ــ فترة الدولة الاشتراكية، والتي واكبها عالم عربي منقسم بين الانظمة القومية البرجوازية والانظمة التابعة للامبريالية من مستوى العملاء.

٣ ــ فترة دولة التوجه الرأسمالي، والتي يواكبها وطن عربي محكوم من جديد بطبقات تجارية وكمبرادورية.

لم يكن الوطن العربي بمعزل عن الاهتمام الروسي به منذ حكم القياصرة، وهو ما اتضح في محاولات الكنيسة الارثوذكسية للحصول على حق الاشراف على رعايا الطوائف المسيحية الشرقية وخاصة في فلسطين. وقد اكتسبت هذه الكنيسة نفس الحقوق التي حصلت عليها دول المركز الرأسمالي الاستعماري، ولاحقا الامبريالي من الاستعمار التركي في الوطن العربي.

وقد استطاعت القنصليات والبعثات الاوروبية الحصول من السلطة العثمانية للتجار الاجانب على حق السيطرة على التبادل مع النظام العالمي، وهذا ما ارسى بداية انخراط تركيا (وان تدريجيا) بهذا النظام (Islamoglu & Keyder, 1981) (سمارة، ١٩٩١).

ومن ضمن امتيازات الرعايا الغربيين في الدولة العثمانية، ان سمحت تركيا للاجانب بالتملك في فلسطين وبقية البلدان العربية.

لكن انتقال روسيا القيصرية البطيء الى الرأسمالية، (بل وكل الشعوب السلافية) ادى الى تخلفها عن اقتطاع حصة من الامبراطورية العثمانية لصالحها، فما بالك بالحصول على شيىء من اقتسام العالم؟، في حين كان لاوروبا الغربية نصيب الاسد في هذه الامبراطورية حتى قبيل انهيارها في الحرب الغربية/ الاوروبية الاولى.

على هذا المستوى يمكن تقسيم اوروبا الى ثلاث مستويات من حيث التطور:

المستوى الاول: بريطانيا وفرنسا وهما طليعة القوى الامبريالية الاوروبية.

المستوى الثاني: المانيا وايطاليا، واللتين كانتا مفجرتين للحرب الامبريالية الثانية بهدف اعادة اقتسام العالم.

المستوى الثالث: امبراطوريتي روسيا والنمسا.

أما عدم حصول اوروبا الاقل تطورا على حصة (او حصة مناسبة) في اقتسام العالم، فهو الذي قاد الى اشتعال الحرب بين ضواري الاستعمار والامبريالية، حيث حاول الحلفاء تثبيت تقسيمهم الخاص للعالم في حين كان هدف المحور تغيير هذا التقسيم.

الثورة الاشتراكية والعرب:

بانتصار الثورة البلشفية وسقوط نظام القياصرة في روسيا، تسنى لزعيم الثورة البلشفية (لينين) ان يطلع على نصوص اتفاقات سايكس/ بيكو، حيث فضحها على الملأ مدشنا علاقة سوفييتية جديدة مع الوطن العربي.

وتقضي اتفاقية سايكس بيكو لاقتسام مستعمرات الامبراطورية العثمانية، بان تأخذ روسيا القيصرية استانبول وشواطىء بوسبورس واجزاء من ارمينيا التركية، مقابل التنازل عن ادعائه في القدس واجزاء من فلسطين» (Pamilla, Smith, 1986) وفي عام ١٩٢٣، عقد مؤتمر شعوب الشرق في موسكو، والذي خصص للحركات الثورية من بلدان المشرق، وفيه دار النقاش التاريخي بين لينين والشيوعي الهندي روي. وقد حضره نفر محدود من البلدان العربية حيث لم تكن حركة التحرر العربية ذات محتوى فكري متقدم آنذاك.

وكانت الفحوى الاساسية لهذا المؤتمر وما تلاه من شبيهاته هو استنهاض شعوب المستعمرات ضد الامبريالية في محاولة او استراتيجية لمد الثورة الدائمة، الى المحيط وليس الانحصار في مدها الى المركز فقط. وربما كان من حوافز هذا التوجه عدم اشتعال الثورة الاشتراكية في المانيا.

«تتعلم كافة حركات التحرر الوطني في المستعمرات والقوميات المقهورة من تجربتها المرة بأن خلاصها الوحيد يكمن في انتصار النظام السوفياتي على الامبراطورية العالمية» (Collected Works, 1966: 146).

كانت القضية الفلسطينية هي مفتاح العلاقة بين الاتحاد السوفييتي والعرب، حيث عبرها، وان لا مباشرة، كانت تدور تلكم العلاقة. ولذا تجدر الاشارة هنا ان لينين كان يرى في المسألة اليهودية موقفا رجعيا، وهذا ما يتضح اكثر في هجومه على النزعة البوندية، وهي نزعة صهيونية لليهود في الاحزاب الشيوعية آنذاك تحت يافطة ماركسية. وكان هدفها اقامة حزب بروليتاري لليهود بالانفصال عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي. وبالاجمال كان هذا الاتجاه اليهودي عرقي يركز على وجود ما تسمى «أمة يهودية».

لقد دعى لينين الى اندماج اليهود في الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه، مستندا على عدم وجود امة يهودية، وفند مقولة اللاسامية مبينا ان اليهود هم الذين خلقوا المناخ الذي نمت فيه هذه المسألة.

فهو يقول:

«ان مشاعر العداء تجاه اليهود لا يمكن ان تتلاشى نهائيا الا عندما يكف اليهود عن ان يكونوا جسما غريبا في قلب الامة التي يحيون بين ظهرانيها. وان الصهيونية ومعها البونديين يعرقلون الحل الوحيد الممكن للمسألة اليهودية بعبادتهم الخصوصية اليهودية وبدعوتهم الى تأييدها» (نصوص حول المسألة اليهودية، ترجمة وتقديم جورج طرابيشي، منشورات صلاح الدين ــ القدس، ص١٢).

نلاحظ هنا ان لينين لم يصل من وصف الظاهرة الى تحليلها، اي الى الاسباب الاقتصادية التي مارسها اليهود في السمسرة والربا، وبالتالي الاحتماء في الجيتو من غيظ الطبقات الفقيرة التي كانت ترى فيهم نموذج الاستغلال والافقار الذي تعانيه.

ولذا، فان ما حصل في فلسطين حيث استوطنها اليهود، ليس تغييرا في بنية وتاريخ هذه الديانة بل تكريس لذلك. فقد تم تجميع اليهود في جيتو الدولة بدل جيتو

الحي، اما الدور المالي فقد ظل كما هو، ولكن على نطاق عصري، اي في المؤسسات البنكية والمالية الدولية وصولا الى الرأسمال المالي متعدد القوميات.

ولعل المفارقة انه في الوقت الذي كانت القيادة البلشفية تأخذ موقفها الثوري هذا ضد الصهيونية، كانت الطبقات التجارية والعقارية والعشائرية العربية التي تتطلع الى الحصول على مراكز للسلطة في بعض اقطار الوطن العربي تؤيد اقامة وطن لليهود في فلسطين. وهذا ما اتضح من موقف فيصل الاول في مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩، وكذلك من موافقة الامير عبد الله بن الحسين في الاردن، على هذا بشكل مبكر.

والشيء نفسه بالنسبة لملك السعودية عبد العزيز آل سعود الذي كتب:

«أنا السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل السعود اقر واعترف الف مرة للسير برسي كوكس مندوب بريطانيا العظمى، لا مانع عندي من اعطاء فلسطين للمساكين اليهود او غيرهم...» (الشعب ١٩٩٠/٨/٢٨).

وحيث كانت الهجرات الاستيطانية اليهودية الى فلسطين (ملونة) ببعض الاشتراكيين، فقد كان المهاجرون المستوطنون اليهود في فلسطين هم الواجهة التي تتصدر مبعوثي الوطن العربي الى مؤتمرات الاممية العالمية في موسكو. وهذا التلوين هو الذي طبع الحركة الاشتراكية المستوطنة بالطابع الصهيوني من جهة وهو الذي أصل في ذهنية الشعب الفلسطيني ان الصهيونية والشيوعية صنوان؟.

لقد كان الموقف البلشفي موحدا تجاه الصهيونية، فقد كتب ستالين:

«ان الصهيونية مظهرا للشوفينية الفجة، وهي حركة سياسية رجعية تجمع انصارها من اليهود من صغار ومتوسطي البرجوازيين والمثقفين ورجال الاعمال الفنيين واكثر القطاعات تخلفا من العمال اليهود وتهدف الى تنظيم دولة برجوازية يهودية في فلسطين كما تهدف الى فصل جماهير الطبقة العاملة عن النضال العام للبروليتاريا» (مبادىء ثورة اكتوبر ومواقف الاتحاد السوفياتي ازاء القضية الفلسطينية ١٩١٧ ــ ١٩٤٧، الكاتب، العدد ٦٨).

ان ستالين هنا اكثر وضوحا من لينين، لكنه لم يكشف الدور التنسيقي الذي يدور بين الصهيونية وانظمة الحكم في المركز لشل الثورات البروليتارية، بل ومجمل حركة التحرر الوطني في الوطن العربي على الاقل. والمقصود هنا، ان ستالين لم يشر الى الحبل السري بين الصهيونية والنظام الرأسمالي الامبريالي العالمي، والى الدور الذي سوف تلعبه الدولة الصهيونية في فلسطين لصالح هذا النظام. والحقيقة، انه بدون ان تقاس الامور بهذا المقياس فان ادراك خطر دولة استيطانية يكاد ينعدم.

وبتحديد اكثر، فان عدم تمتع قيادة الاتحاد السوفياتي آنذاك بالتحليل النظري المناسب افقدها بوصلة الوصول الى الفهم السليم للدولة اليهودية في فلسطين، واصبح حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني على قدم المساواة مع اعطاء دولة لمستوطنين بيض تمت عملية استيرادهم كبشر، واستيراد نمط الانتاج الرأسمالي المتقدم معهم وزرعهما في فلسطين وطرد اهلها.

وقد اتضح تشوه الادراك هذا بقرار ستالين بالاعتراف باسرائيل، بل وفي وصول الاسلحة التشيكية الى المستوطنة الجديدة (انظر لاحقا).

وفي سياق الموقف الثوري السوفياتي للقضية الفلسطينية، قدمت حكومة الاتحاد السوفياتي مذكرة الى حكومات بريطانيا وفرنسا وايطاليا في ١٢ ايار ١٩٢٣ تقول:

> «لقد فرض ما يسمى بنظام الانتداب على اراضي فلسطين وسوريا، ان حكومة روسيا لا تعترف بهذا الشكل الجديد من اشكال السيطرة الامبريالية» (بونداريفسكي، ١٩٧٥: ٢٨٠).

والحقيقة، انه كان لحركة التحرر الوطني العربي موقف وفهم مختلفين عن ذاك الذي للقيادات العربية التابعة للامبريالية، فقد عبر قادة الحركة القومية العربية في سوريا عن امتنانهم للاتحاد السوفياتي في وثيقة «لجنة الاتحاد العربي» التي تشكلت في سوريا عام ١٩٢٠ بالقول:

> «ان حكومة لينين واصدقائه والثورة الكبرى التي فجروها من اجل تحرير الشرق من نير المستبدين الاوروبيين يعتبرهم العرب بمثابة قوة عظمى قادرة على منحهم السعادة والحياة الكريمة. ان السعادة والسلم في العالم

اجمع يتوقف على تحالف العرب مع البلاشفة» (د. ماهر الشريف، الاممية الشيوعية وفلسطين، ١٩١٩ ــ ١٩٣٨).

وبالمقابل كانت السلالات الاقطاعية والعشائرية والطبقات التجارية تقبل تيجان الامبريالية على نفس الاقطار المذكورة. وهذا يوضح سلفا خيط التحالف ومساره بحيث تتحالف القوى الثورية مع الاتحاد السوفياتي والطبقات الحاكمة مع الامبريالية.

وعندما اثارت بريطانيا مسألة التقسيم في الامم المتحدة لاول مرة عام ١٩٤٦، اعترض الاتحاد السوفياتي باعتبار:

«ان العرب سيفقدون بالتقسيم افضل اراضيهم، وفق مشروع لجنة بيل، وان اقامة الدولة اليهودية لا يخدم سوى مصالح البرجوازية اليهودية وسيوجه ضربة الى الحركة الثورية العربية» (الكاتب، العدد ٦٨: ٢٣).

وعندما طالبت الدول العربية الاعضاء في الجمعية العامة للامم المتحدة اضافة فقرة الى جدول الاعمال تنص على «انهاء الانتداب على فلسطين واعلان الاستقلال» ايدت وفود الاتحاد السوفياتي واكرانيا وبيلوروسيا هذا الاقتراح، وعارضته الدول الامبريالية، حيث اعلن ممثل امريكا هرشل جونسون:

اننا لا نوافق على الرغبة العربية في زج هذه الجمعية (العمومية) في مناقشة كاملة للقضية الفلسطينية... وعندما تم التصويت على انهاء الانتداب، حاول مندوب الاتحاد السوفياتي اجراء تعديل باضافة (بما في ذلك اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية دون تأخير)، ولكن هزم التعديل بعد ان نال ١٥ صوتا وعارضه ٢٦ وامتنع ١٢ وغاب عضوان» (سخنيني، ١٩٨٦: ١٨٤ ــ ١٨٧).

وفي الجلسة رقم ١٢٨ للجمعية العامة للامم المتحدة التي انعقدت في ١٩ تشرين ثاني ١٩٤٧، اقرت خطة اللجنة الخاصة التي عبرت عنها الاكثرية والداعية الى تقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية، وقد صوت الاتحاد السوفياتي واكرانيا وبيلوروسيا الى جانب تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين.

تشير كل هذه المعطيات الى ان موقف الاتحاد السوفياتي لم يكن قد تدهور بعد تجاه القضية الفلسطينية. الا ان مراقبا ماركسيا حاذقا، كان يمكنه توقع ذلك التدهور طالما ان الموقف من اسرائيل لم يقم على التحليل الفكري والنظري لقضية اساسية وهي دور المركز الامبريالي واهدافه من خلق اسرائيل، و بالتالي موقعها من النظام العالمي. ونحن اذ نقيم الامر هكذا، فلاننا ننطلق من مناقشة الاتحاد السوفييتي في تلك الفترة كثورة اشتراكية وليس كدولة. وسنلاحظ ادناه ان الروائح الكريهة للموقف السوفييتي الرديء تجاه فلسطين قد عبر عنه اندريه جروميكو، الذي على اي حال قبض على خناق الموقف السوفييتي من المسألة الفلسطينية في اروقة الامم المتحدة منذ منتصف الاربعينيات وحتى وفاته قبل بضع سنوات مؤكدا اخلاصه لعدم اتخاذ الاتحاد السوفياتي موقفا جذريا ضد اسرائيل.

بدأ التغير الحاد في الموقف السوفياتي منذ ١٤ ايار ١٩٤٧ في كلمة المندوب السوفياتي غروميكو، بقوله:

> «ما من دولة اوروبية غربية كانت قادرة على ضمان الدفاع عن الحقوق الاولية للشعب اليهودي وحمايته من الجلادين الفاشيين، وهذه الحقيقة توضح طموحات اليهود في اقامة دولتهم الخاصة بهم، وانه لمن غير العدل انكار حق الشعب اليهودي في تحقيق هذا الطموح» (سخنيني، ١٩٨٦: ١٨٨).

كما نلاحظ، فان هذا الخطاب «الانساني» يفشل في فهم علاقة الامبريالية بالصهيونية ولا يجد ما يجمعه بالماركسية شيئا. هذا ناهيك عن ان غروميكو كان قد شهد محاولة ستالين لاقامة دولة لليهود في الاتحاد السوفياتي، ولكنهم رفضوا ذلك، او رفضوه لان المركز الامبريالي والحركة الصهيونيه كانا يعدانهما لمهمة اخرى. كما انه لم يكن للفلسطينيين اي دور فيما عمله الفاشيين باليهود، وهذا يدفعنا لعدم الترحم على بلاغة الدبلوماسي الروسي الكبير.

كما ان حديث موسكو آنذاك، عن دولة ديمقراطية موحدة في فلسطين حديث فارغ، ولا يجد ما يجمعه بالماركسية ــ اللينينية، واداك دور الامبريالية والنظام

العالمي في خلق اسرائيل.

وربما كان الايحاء الصهيوني لستالين بامكانية اقامة دولة (استيطانية/ اشتراكية) في فلسطين، هو الذي اقنعه بالتراجع عن مشروعه لاقامة دولة لليهود في الاتحاد السوفياتي في منتصف الثلاثينات. أما النتيجة، فقد تجلت في تضليل ستالين، بأن هناك امكانية لتوليد حركة شيوعية ثورية في مستوطنة اقيمت في اوج عصر الامبريالية، بل وان هناك فرصة لاقامة قلعة للاشتراكية في فلسطين على يد هذه المستوطنة.

وهنا، يتضح اكثر، ان لتخلف الحركة الشيوعية العربية الفكري والبنيوي، وتذيلها للاشتراكيين اليهود الاوائل، بل وتخلف حركة التحرر الوطني العربية عموما، دور في سقوط ستالين في مثل هذا الوهم.

كما ساهم عامل آخر في هذا الصدد وهو ان ستالين والقيادة السوفياتية آنذاك، كانوا اسرى تنظير ضحل بشأن المسألة القومية العربية حيث كانت تعتقد ان «الامة العربية أمة في طور التكوين». وربما هذا ما شجعها على التعاطف مع «الدولة اليهودية الاشتراكية المحتملة» على حساب «أمة في طور التكوين» حيث كانت القيادة السوفياتية آنذاك تواقة لتوسيع نطاق البلدان الاشتراكية، لا سيما وانها في تلك الفترة بالذات كانت مأخوذة بالكسب على الجغرافيا وليس على الارضية الفكرية. فكانت قد كسبت دول اوروبا الشرقية وليس الثورات الاشتراكية في اوروبا الشرقية.

ان الفقر النظري من جهة، والنقاء الثوري التواق لتوسيع نطاق جغرافيا الاشتراكية من جهة ثانية (وهما على اي حال امران يشترط واحدهما الآخر)، هما السمتين الاساسيتين اللتين طبعتا المرحلة الستالينية فيما يخص علاقة الاتحاد السوفياتي بالعالم والحركة الشيوعية العالمية.

اما الفقر النظري، فهو ولا شك، العامل الذي عجزت بموجبه القيادة النظرية والسياسية السوفياتية عن تفهم الاسباب الحقيقية لعدم انتصار القومية العربية. ذلك ان الامة العربية لم تكن امة في طور التكوين، فهي امة موجودة قائمة كسائر الامم

القديمة، وانما هي امة محتجزة التطور، تطورها معاق بموجب عوامل خارجية وهذه العوامل، ليست الا دور الامبريالية في منع هذه الامة من التطور.

ان النظر الى العالم من منظور مركز/ محيط، هو المفتاح السحري لوصول الى الاحاطة باسباب التخلف والوقوف على اعتاب تجاوز التخلف هذا. الا ان هذا المفتاح لم يكن حقيقة بيد ستالين وخاصة بعد الحرب العالمية الاولى، وانتقال التركيز السوفياتي من الفكر والنظرية الماركسية اللينينية الى الجغرافيا. هذا الطبق الشهي الذي سوف يتمتع بالتهامه خروتشوف، والذي سوف يضيف اليه وجبة امتلاك السوفييت للقنبلة النووية.

لقد اصيبت الحركة الشيوعية العالمية، وخاصة التابعة للاتحاد السوفياتي بهذا المرض. ولذا، فقد رأينا الكثير من الكتب والمحاججات الشيوعية التقليدية التي تسخر اولى صفحاتها للحديث عن عدد سكان البلدان الاشتراكية بان فيها ثلث سكان العالم وانها تتربع على ربع مساحته، او العكس. ولكن دون ان تناقش هذه الكتب كم هم الماركسيين في هذه البلدان، وما هو مدى شعبية الثقافة الشيوعية في هذه البلدان، وهل انجزت ثورة ثقافية فيها...

أما عن الحركة الشيوعية في الوطن العربي، فقد كان الوضع اكثر بؤسا. فرغم التضحيات الطبقية الجبارة التي قدمها مناضلون شيوعيون في اقبية التحقيق، لصيانة الشرف الشيوعي، واسقاط الانظمة الضالعة في خدمة الامبريالية والصهيونية ولا تزال، رغم كل هذا، فان معظم قيادات الحركة الشيوعية العربية لم تتعدى كونها ظلالا لافكار القيادة السوفياتية.

وليس نقاشنا هنا حول المسألة النظرية قط بل ان نقاشنا هو حول غياب المسألة النظرية، واستبدال استيعاب النظرية كدليل عمل، بالتهام وابتلاع التحليل السوفياتي لواقع البلدان العربية وتبني هذا التحليل والدفاع العنيد عنه، ولكن امام حقائق عنيدة ايضا.

واجدى، ان لم نقل اهم الاشكاليات المتعلقة بهذا الامر هي الموقف من الامة العربية والوحدة والقومية، حيث تمترس الرفاق الشيوعيون وراء مقولة ستالين، وظلوا حتى الانفجار البريسترويكي!!!.

وهذا ما افقدهم الالتفاف الجماهيري من جهة، وافقد الحركة الوطنية فصيلا طليعيا فيها، واعطى الانظمة على تخلفها ورجعيتها وعمالتها فرصة اسهل للتنكيل بالشيوعيين لأنهم شيوعيين، الا انها استفادت وتسترت كثيرا بالمسألة القومية.

هذا ما لاحظناه بعد خلق اسرائيل واعتراف الاتحاد السوفياتي بها، وهو الموقف الذي كان سيغير الكثير لو لم تقف الاحزاب الشيوعية العربية الى جانب التحليل السوفياتي وضد حقيقة قومية ميدانية. وليس الموقف من الوحدة المصرية السورية باقل خللا من الاعتراف باسرائيل، سيان فيما يخص الاحزاب الشيوعية العربية او من أسموا «بالعلماء السوفييت». هذه الزمرة التي اجازت لنفسها التفكير بالنيابة عن مختلف شيوعيي بلدان العالم، وحتى في مشاكل بلدانهم.

وفي عام ١٩٦٤ اصدرت الاحزاب الشيوعية العربية بيانا اعلنت فيه:

«انها تؤيد تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني بالطرق السلمية وتعارض تصفية حقوق الشعب الاسرائيلي» (توما، ١٩٧٥: ٣٢٣ ــ ٣٢٦). ولا أخال الموقف هنا متعلق بحق اليهود أم لا، بمقدار ما هو موقف يكيف نفسه مع الصيغة السوفياتية للامر».

في تبريره لموقف السوفيات كتب الشهيد ماجد أبو شرار:

«وحتى عام ١٩٧٠ لم تتمكن الثورة الفلسطينية من ان تقدم هويتها السياسية الواضحة التي من خلالها تستطيع ان تحدد معسكر الاصدقاء ومعسكر الاعداء» (ماجد ابو شرار، الكاتب، العدد ٤٣: ٢٥).

والحقيقة ان لهذه الفقرة فائدة جمة لموضوعنا. فهل المشكلة فنية الى هذا الحد؟. وهل العلاقات بين «الثوريين» يمكن ان تتشوه وتنهار اذا حصل فشل فني في عرضها؟. لا يوجد منطق ثوري يؤكد هذا النحت. فقد كانت هوية المقاومة الفلسطينية واضحة، ولكن الاتحاد السوفياتي كان وظل يرفض تحرير فلسطين. ولذا، كان على المقاومة الفلسطينية ان تكون اقل تسليحا واكثر دبلوماسية ليقبل بها الاتحاد السوفياتي في «ابرشياته»، وهذا ما حصل بعد ايلول، ولا أخال المرحوم ابو شرار لا يعرف ذلك جيدا. اما الصين فاعترفت بالمنظمة منذ عام ١٩٦٥.

في الفترة منذ ثورة اكتوبر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت مختلف اقطار الوطن العربي بين مستعمرات واشباه مستعمرات للامبريالية الغربية. وكانت التحالفات الطبقية الحاكمة فيها مجرد طبقات لا دور انتاجي لها. فهي افرازات لبعض العائلات الارستقراطية والملاك العقاريين، والبرجوازية التجارية التي لا تجد مبررات اعتمادها الذاتي على دورها في العملية الانتاجية ولا على دعم الشعب لها، ولذا لم يكن امامها الا التوكؤ على الاستعمار لدعمها والانفاق عليها، بل لقد كانت هي نفسها من صنع الاستعمار بمعنى انه لم يكن لها دور فعلي ما قبل علاقتها به.

وحتى التي استقلت منها، فقد استقلت شكلا وابقت على علاقتها بالسيد الامبريالي وليس المقصود العلاقات السياسية بل الاقتصادية ايضا وخاصة الطبقة البرجوازية الكمبرادورية التجارية. وعليه، فنحن نقدم هنا صورتين او مستويين من التخلف العربي في العلاقة مع الثورة البلشفية:

الاولى: تخلف انظمة الحكم وكونها ادوات للامبريالية تنصبها كيف تشاء، مما يعطي البلاشفة صورة الى اي حد يمكن لثورة اشتراكية في اوجها ان تحتقر ابنية سياسية من هذا الطراز.

والثانية: تخلف في مبنى حركة التحرر الوطني سيان في فلسطين، موقع الصدام او في مصر كبرى البلدان العربية، حيث لم يتجاوز الافق السياسي والايديولوجي فيها قضية التحالف مع الامبراطورية البريطانية. اما الحركة الشيوعية، فلم تكن احسن حالا، بل اختارت لنفسها تبعية للشرق مقابل تبعية الآخرين للغرب.

فاذا كان موقف ايديولوجي بحت وأعمى هو الذي سمح للاتحاد السوفياتي بالاعتراف باسرائيل، فان هناك خللا ايديولوجيا في قبوله باقامة مستوطنة من صنع الامبريالية على ارض شعب آخر. وهنا تبرز ملاحظة، للتذكير ليس اكثر، وهي انه كان هناك دور لقياديين يهود في الاحزاب الشيوعية في اوروبا الشرقية والذين تمكنوا وفي فترات كثيرة من التأثير على صياغة القرار السياسي في تلك الدول.

ولعل هذا واضح في وسطية الموقف السوفياتي من اسرائيل منذ ١٩٤٨ وحتى اليوم. والذي باصراره على استمرار الاعتراف باسرائيل، فانه رفض، وحافظ على

رفض تحويل علاقته بالعرب (وخاصة تجاه القضية الفلسطينية) الى علاقة استراتيجية، وعليه، لم تكن الصداقة العربية السوفياتية استراتيجية في اي يوم من الايام.

وحيث اقام الاتحاد السوفياتي، منذ بداية عهد ستالين علاقة (الاستذة) مع الحركة الشيوعية العربية، وحيث طور في عهد خروتشوف علاقته مع الانظمة العربية على حساب الحركة الشيوعية العربية التي لم تكن تملك حق الاعتراض، فان صورة العرب لدى السوفيات ظلت سلبية.

الباب الثاني

الدولة الاشتراكية والعرب:

لعله من قبيل المفارقة التاريخية، ان ترافق الصعود القومي العربي الى السلطة في الفترة التي كان الاتحاد السوفياتي يخرج من جلده الثوري و يتجه صوب الاندماج في المركز الامبريالي او محاولة المشاركة في اقتسام العالم، او كما اشرنا اعلاه، دخول الاتحاد السوفياتي مرحلة تقديم النظرية والفكر الايديولوجيا.

فكما اشرنا اعلاه، كانت قيادة خروتشوف بشيرا بانتهاء قوة الدفع الثورية في الاتحاد السوفياتي.

ولكن رغم هذا الخلل في الاتحاد السوفياتي فقد كان هناك ما يبرر التحالف مع دول معسكر القومية العربية. فالاتحاد السوفياتي بحاجة الى محيط، والدول العربية بحاجة الى حليف ومصدر تسليح، وكلاهما له اهدافه ضد الامبريالية الغربية.

ولذا، يهمنا القول هنا انه لم تكن هناك طبيعة مشتركة بين الطرفين. لم تكن هناك (كلوية) عربية على اي صعيد رسمي كان. فالتجزئة تقسمه الى اقطار وكيانات متعددة، رغم انه بالمفهوم العام كان هناك المعسكر الرجعي والمعسكر التقدمي العربيين.

كان المعسكر الرجعي مجموعة من الدول والدويلات التي ترتبط انظمتها الحاكمة بالامبريالية ارتباط حماية كما هو شأن السعودية، او ارتباط حماية وتمويل للنظام وجنده ومخابراته كما كان حال الاردن. وكان المعسكر الرجعي العربي محكوم بقوى طبقية من العائلات الارستقراطية المطعمة على العشائرية في قمة السلطة كآل سعود او الهاشميين، يتحالف معهم التجار وشبه الاقطاعيين، وكبار الملاك العقاريين. في حين كانت انظمة الحكم في المعسكر التقدمي تحالفات من البيروقراطية العسكرية ذات الطموح القومي في الحكم متحالفة معها البرجوازية الصغيرة القومية وشرائح طالعة من الرأسمالية الصناعية، اما التحالف مع الطبقة العاملة فكان مجرد كليشيه سياسي.

وفي حين كان المعسكر الرجعي مجرد مجموعة من الدمى للامبريالية وقواعد لضرب المعسكر التقدمي والتآمر عليه، كان يعيش المعسكر القومي حالة من الانفصام تتمثل في عدائه السياسي للامبريالية وانسجامه الايديولوجي مع ايديولوجيتها وخاصة فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الذي يقيمه.

في هذه المرحلة اعني الخمسينيات والستينيات، كانت كل برجوازية تجريئية في الوطن العربي تطور نفسها داخليا وتطور علاقاتها الاقتصادية في الخارج بما يزيد تباين التطور بينها وبين اي قطر عربي آخر. وعليه، فقد وضع التطور اللامتكافىء الذي كان يسود بين البلدان العربية، قد وضع على طريق (تعميق او تطوير اللاتكافؤ بين هذه الاقطار. (Samara, 1986).

كانت الناصرية بشكل خاص تناضل من اجل اقامة الوحدة العربية، واسترداد فلسطين وبناء اقتصاد وطني مستقل. وكان هذا يصطدم بالدول العربية ذات الارتباط العضوي بالامبريالية، والتي هي ضد القومية العربية وضد استقلال اقتصاداتها وضد النضال القومي وخاصة في فلسطين.

وبهذا المعنى، فقد كانت الناصرية وهي طليعة حركة الثورة العربية آنذاك في حالة صراع مع الامبريالية والرجعية العميلة والصهيونية. الا ان الافق الفكري والنظري للناصرية لم يكن مطابقا لذلك الذي في الاتحاد السوفياتي.

وبالمقابل، كان للبيروقراطية السوفييتية موقفا «منافسا» للامبريالية، الا ان صراعها معها لم يكن تناحريا وكذلك كان حال الناصرية في مصر والنظامين البعثيين في سوريا والعراق، ونظام جبهة التحرير الوطني في الجزائر..

ولذلك، ما ان حلت هزيمة ١٩٦٧ بجيوش كل من مصر وسوريا، حتى تساقط المعسكر القومي البرجوازي العربي لكي ينحط من ثورة برجوازية طموحة لاقامة الوحدة العربية الى انظمة مدجنة عبرت (ماخور) التضامن العربي الذي تجلى في علاقات تصالحية بين الانظمة الرجعية العربية ليحافظ كل منها على الآخر معترف بكامل الخريطة التجزيئية، ومعطيا قيادة الوطن العربي الرسمية للدولة الاكثر رجعية وارتباطا بالمركز الامبريالي الامريكي، اي السعودية.

وقد شهدت هذه المرحلة ليس مجرد ردة بالمفهوم الايديولوجي والسياسي، بل حتى بالمفهوم الاقتصادي والانتاجي ايضا. فقد صعدت الى الحكم من جديد في دول المعسكر القومي الطبقة التجارية الكمبرادورية، لتعمل على التخلص من الكثير من صناعات بدائل الإستيراد في هذه الدول ولتجعل البنية الاقتصادية في البلد تماما في خدمة الطبقة الاساسية في الحكم طبقة الكمبرادور ومنذ ذلك الحين تدهور الانتاجين الزراعي والصناعي و بدا واضحا ما معنى الانكشاف الغذائي في الوطن العربي.

لا يخفى ان هذه الهيمنة للتجزيئية قد لعبت دورا حاسما في تحديد موقف الاتحاد السوفياتي من القومية العربية والذي كان موقفا لا يبتعد كثيرا (من حيث نسبة الضرر) عن القمع الامبريالي لها. فقد نجح الاتحاد السوفياتي في اغراق الشيوعية العربية في موقف كوزموبوليتي مضاد للقومية العربية والذي لم يتجاوز التنظير الستاليني المتخلف آنذاك (بان الامة العربية امة في طور التكوين). وفي هذا عجز عن فهم آلية تركيز تخلف المحيط على يد المركز في بداية الامر، والتفاعل (الجدلي) بين هذه لاعاقة للتطور و بين مصالح الطبقات التجارية والكمبرادورية في تركيز هذا التخلف بآليات محلية هي مصالح الطبقات المذكورة. وربما يمكن لنا القول ان الاتحاد السوفياتي (كدولة وليس كثورة) وهو يتطلع نحو حصة في التقسيم العالمي مع الامبريالية يصبح من الافضل له العمل ضد الوحدة العربية وان كان ذلك بالافق الفكري. و يصبح هذا الحديث اكثر معقولية على ضوء ما اوردناه في الجزء الاول من هذه المحاضرة عندما كانت اجراء كبيرة من الوطن العربي ضمن محيط المركز السوفييتي.

الا ان العلاقة العربية السوفياتية، كانت علاقة هشة، لا يضعفها من ناحية السوفييت مجرد اعترافهم باسرائيل ودعم دخولها الى الامم المتحدة، بل كذلك، موقف الاتحاد السوفياتي السلبي من الوحدة المصرية/ السورية، وهو الموقف الذي ايدته الاحزاب الشيوعية العربية.

واذا كان البعض يرى في قضية التسليح مصدر ضعف العلاقة العربية السوفياتية، فانني لا ارى هذا الامر، بل اراه هنا في ضعف البنية العربية في تحمل

مسؤوليات الصراع، على اعتبار ان كسب المعارك الوطنية والقومية وحتى الطبقية ليس شرطا ان يكون بالكم التسليحي. هذا ناهيك عن انه في حالتنا المعهودة، فان دور الانظمة الرجعية العربية في بناء اسرائيل لا يقل عن دور الامبريالية نفسها.

ليس من الصعب تلمس طرف خيط في العلاقة بين موقف الاتحاد السوفييتي من اسرائيل، وبين تخوفه من استعادة الامة العربية لشبابها. فبالاضافة الى الاعتراف باسرائيل، فانه، اي الاتحاد السوفياتي لم يسحب هذا الاعتراف في اعقاب عدوان ١٩٦٧، رغم ان صداقته ومصالحه الاقتصادية كانت في اوجها مع المعسكر القومي البرجوازي العربي. من جهة، ورغم وضوح الدور الاسرائيلي المعادي لقوى الثورة العالمية ككل من جهة ثانية.

ومن هنا جاز لنا الاستنتاج، بان الصداقة السوفييتية تجاه العرب لم تكن استراتيجية في يوم من الايام. كما لا يمكن وصف الصداقة بانها استراتيجية بناء على بيع الكم التسليحي، بل ان الموقف الاستراتيجي راكز على اساس الموقف الايديولوجي السياسي. وربما يتضح هذا الموقف اكثر من علاقة الاتحاد السوفياتي بالمقاومة الفلسطينية حيث لم تقم هذه العلاقة الا بعد هزيمة ايلول ١٩٧٠ في الاردن، ووضوح الاتجاهات التسووية في اوساط قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وبدا واضحا، انه كلما اقتربت قيادة المنظمة من التسوية كلما اشتدت علاقة السوفييت بها. اما تطورات اليوم، فقد حملت الاتحاد السوفييتي ليكون العدو رقم واحد ضد الشعب الفلسطيني بتزويد اسرائيل بكل ما لديه من ملايين اليهود. هذا ناهيك عن ان موسكو قد تبادلت في العام الحالي ١٩٩١ القنصليات مع اسرائيل، بعد ان كانت تشترط اي تمثيل دبلوماسي بمؤتمر دولي وبانسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة.

وحتى بالنسبة للجزائر، فان الاتحاد السوفييتي لم يعترف بالجزائر الا بعد الاستقلال. كما انه هو الطرف الذي ارسى بذور انهيار تجربة عدن، ليس من خلال تلقيحها بعدوى البيروقراطية، وانما من خلال الاصرار على تصفية الجناح الماوي في الثورة بقيادة فيصل العطاس وقطع الامدادات عن اليمن الجنوبي لكي تتوقف عن دعم ثورة ظفار، مما قاد الى ذبح الثوار هناك بعد ان كانوا قد حرروا ثلث البلاد

وحرروا مدينة سلالة، اي انتقلوا من الجبال الى الساحل.

ولا يمكن النظر الى هذا الموقف الا في سياق تفاهم مع الامبريالية على ان هؤلاء الماركسيين اللينينيين العرب قد اقتربوا من منابع النفط، وهذا ما لا يسمح به «وفاق الدبين».

اما المتمعن في اقامة الاتحاد السوفياتي علاقة مع الانظمة العربية وابتعاده عن اقامة علاقات مع الثورة في الوطن العربي، او حصره العلاقة مع الثورة في نطاق التبعية الفكرية، فيدل على قلق الدولة الكبرى من اية قوة قد تنشأ في محيطها. ورغم وجود منطق في القول ان المنطقة العربية هي مكان وجودنا ومجالنا، ولذا، فان اهتمام موسكو بها لن يكون بنفس النسبة، وهذا امر طبيعي تماما. كما ان عدم وجود مصالح حيوية لموسكو هنا يقلل من درجة هذه المنطقة في سلم اولويات موسكو. الا ان الامر لا يقف عند هذا الحد، بل يجب ان نتنبه لمسألة اساسية اتضحت مؤخرا في ما كتبه غورباتشوف:

«بأننا نتفهم وجود مصالح طبيعية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط».

هذا الحديث هو حديث دولة تنظر الى العالم كمناطق معدة للتقاسم بين القوى العظمى. وليس شرطا ان يكون هذا الحديث قد تطور في الاتحاد السوفياتي ايام غورباتشوف، بل هو مترافق مع بدء تحول الاتحاد السوفياتي الى دولة بدل ثورة.

واذا كان بعض اليساريين العرب قد لاموا على الاتحاد السوفياتي عدم تبني موقف ايديولوجي تجاه المنطقة، فان هؤلاء قد فشلوا في التقاط مسألتين اساسيتين:

الاولى: ان هناك تناقض مفترض بين الانظمة العربية والاتحاد السوفياتي على الاقل فيما يخص المصالح.

والثانية: ان الاتحاد السوفياتي كان مع كل درجة من تعاظم تخلفه الاقتصادي والتكنولوجي عن الغرب، كان يتنازل عن درجة اخرى من حرارة الايديولوجيا لاكساب موقف الدولة نقطة على حساب موقف الثورة. وعليه انتقل الاتحاد السوفياتي من موقف ايديولوجي مغلوط ايام ستالين فيما يخص فهم اسرائيل، الى مرحلة كانت الايديولوجيا تخضع لحسابات الدولة وليس الثورة.

الباب الثالث

العلاقات الاقتصادية بين الدولة السوفياتية والعرب:

تجد العلاقات الدبلوماسية بين الدول معناها الحقيقي في حدود المنافع الاقتصادية، سواء كانت هذه المنافع بالنهب الكولونيالي او بالتبادل اللامتكافىء. وبهذا المعنى يكون المستوى السياسي في العلاقات وكذلك المستوى الايديولوجي اقرب الى البنية الفوقية المعتمدة على والمستمدة قوتها من البنية المادية. وهذا بالرغم من التعاطي والتعويل المبالغ فيه من قبل العديد من الماركسيين فيما يخص المستويين السياسي والايديولوجي.

وفيما يخص العلاقات الاقتصادية العربية السوفياتية، فانها تشكل مدخلا مناسبا لتقييم هذه العلاقة ولاستشراف شكلها المحتمل مستقبلا.

لقد اشرنا في صفحات سابقة الى ان العرب لم يشكلوا المحيط المناسب لطموحات الاتحاد السوفياتي، كما ان الصداقة السوفياتية للعرب ايضا لم ترتق الى الحد الذي يمكن وصفها معه بان الاتحاد السوفياتي صديق استراتيجي.

واذا جاز لنا التعبير، فان الانظمة العربية كانت على الصعيد الاقتصادي تجاه موسكو اشبه بالقول المأثور «قلوبنا معكم وسيوفنا مع بني أمية». واذا صح هذا التقييم، فانه يبرر ان ينطوي موقف الاتحاد السوفياتي (كدولة) على توجهات سلبية تجاه العرب لا سيما واننا نتحدث عن الاتحاد السوفياتي كدولة اشتراكية وليس كثورة اشتراكية، وهذا يكسب العامل الاقتصادي او عامل المصالح المادية ان شئت اهمية خاصة ودورا حاسما ومقررا.

بنية المتاجرة العربية:

سيكون مدخلنا في هذا الصدد، بل ومرتكز حوارنا هو العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والكتلة الشرقية، والسياق الذي اتخذته على الصعيد العالمي.

تعتبر المتاجرة الخارجية العربية امتداد للعلاقات التجارية لهذه البلدان منذ الحقبة

الاستعمارية. ولان استقلالات هذه البلدان تمت بموجب صياغة استعمارية امبريالية لها، وانتهت بتولي الحكم فيها من قبل طبقات ذات بنية تجارية كمبرادورية، فان علاقتها مع النظام العالمي لم تزد عن تكرار للتكيف مع هذا النظام. بل ان الفترة التي شهدت الصعود القومي البرجوازي العربي لم تحدث نقلة نوعية بمعنى محاولة فك الارتباط مع هذا النظام، بل اخذت، كما هو في السياسة، شكل الاحتجاج التكتيكي. فقد كان المثال الارقى الذي احتذته البرجوازية القومية العربية هو سياسة احلال الواردات Import-Substitution والتي لم ترق عن كونها تصنيعا تابعا. بل ان هذا التصنيع التابع هو نفسه الذي لعب دور اعادة تكيف اقتصادات هذه البلدان مع النظام العالمي لتقبر هذه الانظمة تلك السياسة وتعود مؤدبة مدجنة لتصبح انظمة تجارية كمبرادورية اقرب لما كانت عليه قبل تطبيق سياسة احلال الواردات.

ولذا، لا غرابة انه بمجرد حصول هزيمة ١٩٦٧، تهاوت الانظمة التقدمية، وصعدت الى القمة من جديد طبقة الكمبرادور، التي على اي حال لم تكن غائبة، بل بالعكس فهي احدى الولادات الشرعية للتصنيع التابع. هذا التصنيع الذي كان وضعه قد تأزم لتأتي الهزيمة العسكرية لتقرأ له خطبة الوداع.

سوف احاول في الصفحات التالية تتبع تطور المتاجرة الخارجية العربية زمنيا، محاولا تبيان حصة الكتلة الاشتراكية في هذه التجارة، وكيف تطورت هذه الحصة سلبا او ايجابا.

صادرات السوق العربية المشتركة بالنسب المئوية(*)

السنة	اليابان	الدول الاشتراكية	اميركا	بريطانيا	المجموعة الاوروبية	(**)
١٩٥٨	٥ر٦	١٠ر١	٨ر٢	١٨ر٣	٣٦ر٧	٥ر٦
١٩٦٤	١٠ر٦	١١ر١	٢ر٦	١٦ر٧	٣٦ر٠	٨ر١
١٩٦٦	١١ر٣	١٢ر٩	٢ر٣	١٢ر٩	٣٥ر٦	٨ر٧

واردات السوق العربية المشتركة بالنسب المئوية

١٩٥٨	٤ر٣	١٧ر٣	١١ر٤	١٤ر٨	٢٥ر٦	١٠ر٧
١٩٦٤	٣ر٩	١٤ر٩	٦ر١	١٠ر٥	٢٠ر٧	٨ر٢
١٩٦٦	١ر٥	٢٠ر٨	١٦ر٥	٩ر٤	٢١ر٢	٩ر٧

(*) وهي الاردن، ومصر وسوريا والعراق والكويت.

(**) وهي دول اوروبية غربية اخرى اضافة الى استراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا.

المصدر: سمير التنير، ١٩٧٨: ١٦٢ ــ ١٦٣.

يجوز لنا اعتبار دول السوق العربية المشتركة ممثلة للبلدان العربية (في موضوعنا المعطى)، وذلك لان مصر وسوريا والعراق من الدول الصديقة (آنذاك) للاتحاد السوفياتي، في حين تمثل الكويت البلدان العربية النفطية التابعة للغرب، والاردن بلدا غير نفطي وتابع للغرب. نلاحظ اولا ان واردات الدول العربية المذكورة من المجموعة الاشتراكية تفوق صادراتها، وربما كان السبب في هذا كون الدول الاشتراكية هي مصدر تسليح الدول العربية لا سيما وان اربعة منها دول لها دور في الصراع العربي الاسرائيلي. كما نلاحظ ان التعامل التجاري الرئيسي لهذه الدول هو مع اوروبا الغربية مما يؤكد استمرار الموروث الاقتصادي للعلاقات الاستعمارية ولاحقا الامبريالية. او بعبارة اخرى عدم الفكاك مع النظام العالمي رغم سياسة احلال الواردات ورغم العداء الاوروبي السافر للعرب، بل ولثلاث من هذه الدول تحديدا.

اما اذا اخذنا مجموع نسب صادرات هذه البلدان العربية الى بلدان المركز الامبريالي عام ١٩٦٦، وهو عام الحافة، اذا قسنا بمقياس ما قبل حرب حزيران لعام ١٩٦٧، فتصل الى ٧٠٪ من مجمل صادرات هذه البلدان العربية، في حين ان وارداتها من هذه البلدان كانت ٦٢٪ من مجمل واردات هذه الدول. اما حصة الدول الاشتراكية فهي ١٢ر٩ من الصادرات و ٢٠ر٨ من الواردات.

هذه البنية للتجارة الخارجية العربية مع الاتحاد السوفياتي، توضح ان الصداقة

العربية السوفياتية كانت سياسية المضمون، واقتصادية الشكل في حين كان العكس فيما يخص العلاقة مع الغرب حيث العداء السياسي في الشكل والتبعية الاقتصادية في المضمون. واذا كان الامر على هذا النحو بالنسبة لمصر وسوريا والعراق، فما بالك بالنسبة للسعودية وعمان؟.

فيما يلي حصة المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة وكندا (اكثرية دول المركز الامبريالي) مقابل حصة الكتلة الشرقية من مجمل صادرات وواردات دول عربية في عام ١٩٧٤. (بالنسب المئوية).

	دول المركز		الكتلة الشرقية	
	وارد	صادر	وارد	صادر
الجزائر	٧٧	٧٥	١ر٨	٤ر٠
السعودية	٤٦	٧٠	١ر٥٦	—
العراق	٤٦	٤٥	١٠ر٨	—
سوريا	٤٥	٣٠ر٤	١٥ر٧٩	٢٨ر٦٥
مصر	٥٩	٢٧ر٥	٧ر٣٥	٤٠ر٧٧

المصدر: عبد الحميد براهيمي، ١٩٨١: ١١٦.

نلاحظ ان هذه المتاجرة ما تزال راجحة لصالح دول المركز وخاصة في حالتي مصر وسوريا (اللتين تعاملنا معهما في اللوحة السابقة)، وان الرجحان لصالح المركز اعلى بكثير في حالة الدول العربية الاخرى في هذه اللوحة.

اما ارتفاع صادرات مصر وسوريا الى الدول الشرقية، فلا شك انها كانت تسديدا لثمن صفقات السلاح لا سيما وان هذه الارقام كانت في السنة التالية لحرب اكتوبر.

«ارتفع نصيب البلدان الاوروبية الصناعية من الواردات العربية من ٦٨ر٣٪ عام ١٩٨١ الى ٧٣ر٦٪ عام ١٩٨٢، اي بزيادة سنوية قدرها

٣ر٥٪ والخاسر الاول فيها مجموعة الكوميكون حيث انخفض نصيبها من الواردات العربية بنسبة ٣ر٠٪ سنويا» (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤: ١١٩).

وهنا تجدر الاشارة الى ان واردات الدول العربية من دول المركز الامبريالي هي واردات تفضيلية، في حين ان واردات الدول العربية من الدول الاشتراكية هي واردات اضطرارية، سيان في هذه المرحلة ام قبلها، حيث ان معظمها واردات تسليحية، وهي الواردات التي كانت ترفض دول المركز تصديرها الى البلدان العربية كمساهمة منها في حماية اسرائيل.

فيما يلي ملاحظات عن اتجاهات التجارة الخارجية العربية مستخلصة من اللوحة ٥/١٠ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤ وهي كما يلي:

«ارتفعت الصادرات البينية العربية من ٥٪ عام ١٩٨١ الى ٣ر٧٪ عام ١٩٨٢.

أما الواردات البينية العربية فارتفعت من ٣ر٧٪ عام ١٩٨١ الى ١ر٩٪ عام ١٩٨٢».

وهذه النسبة متدنية جدا بين البلدان العربية ليس بمقياس العلاقات القومية الواحدة التي هي اساس اية امكانية للتطور والتقدم، وانما حتى بمقياس العلاقات والتماس الجغرافيين بمعنى ان السوق الملاصق هو السوق الطبيعي. وهذا يؤكد ارتباط كل قطر عربي على حدة بالمركز الامبريالي، وفي هذا بالطبع تصوير حقيقي لمدى هشاشة ما يسمى بالنظام العربي. ولولا وجود صادرات النفط بين البلدان العربية وعدم وجود مصادر نفطية مجاورة وغير عربية لهبطت نسبة التبادل الى اكثر من ٥٠٪ مما هي عليه الآن.

«لقد شكلت البلدان العربية سوقا مشتركة تحت الحكم العثماني، وكان تبادل السلع بينها حرا. وفي السنوات القليلة السابقة على الحرب العالمية الغربية الاولى وصلت حصة مصر وحدها ربع صادرات سوريا، وكان الربع الآخر موجه الى سائر اجزاء الامبراطورية العثمانية. وفي عام

١٩١٠ كان خمس واردات مصر آت من البلدان العربية، باستثناء السودان، وفي عام ١٩٢٩ تدهورت هذه النسبة الى ٣٪.

لقد تدهورت المتاجرة بين البلدان العربية بشكل ملحوظ خلال الثلاثينات، ففي الفترة ما بين ١٩٢٨ ــ ١٩٣٨ هبطت صادرات سوريا الى مصر من ١٧ ــ ٥٪ وهبطت حصة سوريا من صادرات مصر الى النصف» (Samara, 1986: 78).

ما يستفاد من هذه المعطيات ان المتاجرة بين الاقطار العربية، كانت في وضع جيد قبل انخراطها التام في النظام العالمي، بمعنى ان زيادة المحوطة ترافقت مع زيادة تفكك التكامل وبالتالي التبادل الاقتصادي العربي، وهذا امر طبيعي. وكما نلاحظ فان الفترة ما بين الحربين الامبرياليتين، قد زادت في تدهور المتاجرة العربية. الا ان فترة «الاستقلالات» هي التي قادت الى تدهور منهجي في المتاجرة العربية البينية مما يوضح مدى التوجه الواعي للبرجوازيات العربية التجارية والكمبرادورية للتمفصل مع المركز الامبريالي كل على حدة Samara, 1986. واذا كان هذا وضع البلدان العربية فيما بينها فما بالك بوضع متاجرتها مع الكتلة الشرقية؟.

كانت حصة الغرب ٦ر٦٩٪ من مجمل الصادرات العربية عام ١٩٨١ هبطت ال ٣ر٦٣٪ عام ١٨٩٢. وكانت حصة الغرب ٣ر٦٨٪ من مجمل واردات الدول العربية عام ١٩٨١ زادت لتصبح ٦ر٧٣٪. وربما كان هبوط الصادرات العربية نتيجة لتقليل الغرب من استهلاك الطاقة، وخاصة ان تلك الفترة كانت قمة نشاط الوكالة الدولية للطاقة واوج نشاطها المعادي لمنظمة اوبك التي تشكل الدول العربية جزئها الاكبر. اما حصة الكوميكون من مجمل صادرات الدول العربية فكانت ٧ر٠٪ لنفس الفترة وظلت كما هي كما كانت حصة الكوميكون من مجمل واردات الدول العربية في نفس الفترة قد هبطت من ٠ر٩٪ الى ٧ر١٪ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤: ٢٨)، وقد يكون السبب هنا هو توقف مصر عن استيراد الاسلحة من هذه الكتلة.

التوزيع الجغرافي للصادرات العربية ما بين ١٩٧٥ ــ ١٩٨٣

المنطقة	نسبة مئوية					
	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٣	
	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد
الدول العربية	٥ر٢	٩ر٤	٥ر١٥	١١ر٠	٧ر٣٤	٨ر٠٨
المجموعة الاوروبية	٣٩ر١٨	٤٣ر٢٢	٣٤ر٠	٤٦ر٠٤	٢٨ر٦١	٣٩ر١٨
اميركا	٧ر٤٥	١٢ر٣٥	١٤ر٤	١٢ر٣٧	٦ر٣٤	١٢ر٦٧
اليابان	١٤ر٩٧	٨ر٨١	١٦ر٤٢	١٣ر٦٤	٩ر٦٨	١٢ر٦٦
الدول الاشتراكية	٢ر١	٤ر٥٨	٥ر٠	٢ر٤٣	٠ر٨٦	١ر٧٦
الدول النامية	١٩ر٧٧	١٣ر٠١	٢٠ر٣	١٤ر١٦	٢٤ر٦٩	١٥ر٣٢

المصدر: مستخلصة من اعداد متفرقة من صندوق النقد الدولي.

نلاحظ من الجدول اعلاه، وصول التبادل بين الدول العربية والكتلة الاشتراكية الى مستوى هامشي، يقل عن التبادل بين هذه البلدان واية دولة من دول المركز الامبريالي منفردة. ولا شك ان فترة الثمانينات هي علامة مميزة في تدهور العلاقات بين البلدان العربية والبلدان الاشتراكية، وخاصة في اعقاب توقيع اتفاقات كامب ديفيد التي اعلنت بموجبها الرأسمالية الكمبرادورية المصرية انتهاء دورها الوطني والقومي وبالتحديد تنازلت عن اية محاولة لبناء اقتصاد مستقل او متطور حتى بالمفهوم الرأسمالي. كما رافق هذا تدهور اكبر في الموقفين الوطني والقومي لمختلف الانظمة العربية.

وكما نلاحظ، فان هذه الفترة هي التي شهدت الغزو الاسرائيلي للبنان، وبالتالي وقوف الاتحاد السوفياتي موقف «الدولة» وليس موقف «الثورة» تجاه الفلسطينيين في لبنان. وهذا يعني ان موقف موسكو منسجم في محدوديته مع محدودية العلاقات الاقتصادية العربية معها.

البنية المحيطية للاقراض العربي:

حتى المساعدات والقروض والهبات العربية للدول الافريقية وغيرها فقد كانت خاضعة لاستراتيجية المساعدات الامبريالية المجسدة في (فلسفة) صندوق و بنك النقد الدوليين. ففي حين يفتقر ما يسمى بالنظام العربي الى تماسك بنياته السياسية والاقتصادية، فان هذا لا بد ان ينعكس على بنياته المالية ايضا.

فالبنوك العربية لا تحكمها فلسفة اقتصادية موحدة، ولذلك فانها لا تشكل في السوق المالي الدولي كتلة محددة، بل تقوم بنوك كل دولة بالعمل بموجب المصالح الخاصة لتلك الدولة والمحكومة بهيمنة رأس المال الاحتكاري الامبريالي عليها. ولا يخفى ان عدم وجود سياسة اقتصادية متكاملة بين العرب لا يمكن الا ان يولد بعثرة في النشاط المالي، يأخذ مضمون التبعية في علاقته بالرأسمال الاحتكاري الامبريالي، وشكل «الصدقات» مع الدول الفقيرة، فلا المضمون مشرف ولا الشكل قادر على الثبات اذا ما قلت الصدقات او نضبت.

> «في الفترة ما بين ١٩٦٢ ــ ١٩٨٣ بلغت المساعدات التي وزعتها الدول العربية ٩٤٢٦٫٧٣ مليون دولار وزعت كما يلي، ٥١٪ للبلدان العربية، ١٩٫٧٪ لبلدان افريقية، ٢٧٪ لبلدان آسيوية، ١٫٩٪ لبلدان في امريكا اللاتينية، و ٠٫٦٪ لبلدان اخرى» (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤: ٢٩٦).

كما نلاحظ، فان بنية المساعدات لا تختلف عن بنية المتاجرة، بل اكثر هشاشة. فلا توجد اية مساعدات اطلاقا للبلدان الاشتراكية بدءا من كوبا وانتهاء بالبانيا. وهذا ينسجم مع خطة الامبريالية الامريكية في عدم تقديم اية مساعدات للدول الاشتراكية.

فيما يلي حصة المساعدات من الناتج المحلي الاجمالي لدول العالم التي تقدم مساعدات خارجية. كانت نسب مساعدات التنمية الى الناتج المحلي الاجمالي من قبل الدول التي قدمت مساعدات في عام ١٩٨٣ على النحو التالي:

امريكا	٠ر٢٤٪
دول السوق الاوروبية المشتركة	٠ر٥١٪
السعودية	٣ر٥٣٪
الكويت	٤ر٤٦٪
معدل دول الاوبك	١ر٠٥٪
الكوميكون	٠ر١٩٪

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥: ٣٩٩.

تضيف هذه اللوحة نقطة وعي جديدة، لادراكنا لمدى توظيف المساعدات الخارجية العربية لصالح استراتيجية النظام الرأسمالي الاحتكاري العالمي. ففي حين حصلت دول النفط على فائض كنتيجة لارتفاع اسعاره، فقد ازدادت المساعدات التي تقدمها للدول التي تدور في فلك الامبريالية لكي تبقي على توازن اجتماعي فيها يحول دون سقوط انظمتها لصالح القوى الراديكالية. وهذا يؤكد الدور الرجعي والاسود للرأسمال العربي على مستوى العالم. وحيث تزيد الدول العربية ما تقدمه من مساعدات، فان هذا يخفف عن الدول الامبريالية اضطرارها لبذل المزيد لمساعدة عملائها، وهذا ينطبق على المساعدات الامريكية بطولها وعرضها بدءا من مصر وانتهاء بزائير.

لعل من المفيد التذكير هنا الى ان دول الكوميكون وخاصة الاتحاد السوفياتي الذي كان يقدم مساعدات لبعض دول العالم حتى بداية الثمانينات، يعاني اليوم من المجاعة؟؟.

بلغ مجموع المساعدات العربية المقدمة لافريقيا ما بين ١٩٧٤ ــ ١٩٨١ ما قيمته ٣٥٣٩ر٠٥ مليون دولار امريكي (Arab & Africa, 1985: 413).

ومن الطريف ذكره في هذا الصدد، بان المساعدات العربية هذه لافريقيا كانت كمن يحرث في البحر. ففي حين قطعت اكثرية الدول الافريقية علاقاتها مع

اسرائيل في اعقاب عدوان ١٩٦٧، «طوعا ولوجه الله»، فان الهبات والمساعدات العربية الضخمة لتلك الدول، والتي اتخذت اشكالا صدقاتية، ولانها كانت جزءا من الاستراتيجية الامبريالية، فانها لم تثمر شيئا. وعليه، فعندما نقصت تلكم المساعدات او توقفت اعادت الدول الافريقية علاقاتها مع اسرائيل بحرارة، مؤكدة ان «لا شكر للعرب لانهم يقومون بما تأمرهم به الامبريالية كسيد مشترك».

ولذا، تمكنت اسرائيل من اعادة اختراق افريقيا لسببين، الاول هو ان تسهيل دخول اسرائيل الى هذه المستعمرات الافريقية كان على يد السيد الامبريالي، والثاني، وهو قيام اسرائيل بتوفير خبراء وتوفير خبرات ومعارف علمية في علاقتها بافريقيا، اي وضعها «لارصدة ثابتة وملموسة»، والتي لا تنتهي ببساطة.

لقد بلغ عدد الموفدين الاسرائيليين الى افريقيا ما بين خبراء وفنيين ما يقارب ٣٥٫٠٠٠، وهذا العدد غير عال اذا عرفنا ان عدد الفلسطينيين الحائزين على شهادة الدكتوراة كان في بداية الثمانينات ٣٥٫٠٠٠ شخصا. اي انه كان بوسع العرب ارسال خبراء الى افريقيا ودفع رواتبهم ايضا، مما يجعل الفائدة اعلى واكثر ثباتا. ولكن، أنى للدول العربية التي لا توظف خبرائها داخل البلد الواحد او من بلد في آخر وتستعيض عنهم بالخبراء الاجانب الذين في احيان كثيرة لا يوازون الخبراء العرب بل ومنهم نسبة عالية من المخبرين لحكوماتهم، انى لهذه الدول ان تفكر في ارسال خبراء الى الدول الافريقية.

> «بلغ مجمل المساعدات المقدمة من اللجنة الدولية لاغاثة مناطق الجفاف في الساحل الافريقي ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٥، ووصلت الى ١٫٢٥ بليون دولار عام ١٩٧٩، اما حصة ما قدمه العرب منها فقفزت من الثمن اي ١٠٠ مليون دولار الى الربع اي ٣٠٠ مليون دولار لنفس الفترة اعلاه. وقد بلغت حصة هذه المساعدات من مجموع المساعدات المقدمة الى العالم الثالث من ٣٩٪ الى ٥١٪ (Amin, in Arab & Africa, 1985: 438).

هذا يكشف عن حقيقة قيام الامبريالية بالقاء عبء مساعدة توابعها في العالم

الثالث على العرب. والمهم هنا هو ان الانظمة المتهالكة لدول العالم الثالث، حتى لو احتفظت بصداقة وامتنان للعرب، فان هذه الانظمة لا قيمة لها ولدعمها في الرأي العام العالمي. واذا كان المقصود الصدقة عليها، فان الحري بالتصدق عليها هو سارق خيراتها اي الامبريالية، هذا علاوة على ان الحل السليم هو ترك هذه الدول لتنفجر فيها الازمات الاجتماعية بدل تلطيف وضع الكمبرادور الحاكم فيها.

في هذا الصدد يقول سمير امين ان هذه المساعدات العربية لم تذهب لمشاريع تطويرية وانما للاستهلاك وتسديد الديون والمساعدات الغذائية الطارئة. ومع ان توجيه الدعم للغذاء والزراعة امر اساسي، الا ان هذا يجب ان يرتبط بصناعة غير احلال الواردات، التي تزيد استهلاك الطبقات الغنية. ولان شيئا من هذا لم يحصل، فان المساعدات العربية لم تخرج عن نطاق المساعدات الغربية بل كانت تابعة لها. (Amin, in Arab & Arica, 1985: 438).

«كانت ليبيا اكبر مصدر للمساعدات المالية للدول الافريقية غير العربية لكن الارقام لا موجودة ولا منشورة. ... واما تبرير المصدر العربي فهو انها واجب تجاه الاخوة وان معظم هذه المساعدات كان في نطاق الهبات. .. واشار المصدر الى ان بعض هذه المساعدات كانت من خارج الصناديق القومية لهذه الدول» (Amin, in Arab & Africa, 1985: 497).

وهكذا، يرى سمير امين هذه المساعدات في نطاق اعادة نشر الرأسمال بما يناسب رأس المال الاحتكاري الامبريالي.

واعتقد ان هذا قاد الى احتجاز تنمية هذه البلدان، وتصميد انظمتها من السقوط لصالح افريقيا راديكالية، وعدم مساعدة الدول اليسارية لتسقط لصالح الامبريالية ومكن الدول المدينة من تسديد اقساط ديون المركز على حساب العرب، ولم يقد الى اية تنمية. ولانه ليس تنمويا بشكل ملموس فقد انتهى بانتهاء الدعم، وفي التحليل الاخير اعاد الرأسمال الى المركز.

هنا تجدر الاشارة الى ان ارتفاع فواتير النفط على دول العالم الثالث، قاد الى

تأليب هذه الدول ضد العرب، مما جعل المساعدات العربية بمثابة اعتذار لهذه الدول. كما قاد ارتفاع فواتير النفط الى زيادة عجز هذه الدول ومديونيتها وبالتالي حاجتها للامبريالية مما زاد التوجه اليميني فيها. وبالطبع، لم تكن الدول العربية مرشحة ولا جريئة لتوضيح ان ارتفاع اسعار النفط ليس اكثر من تقريب سعر النفط الى مستواه الفعلي، في حين ان اسعار كافة منتجات المركز فوق كلفتها الفعلية باضعاف.

«في الفترة التي كانت فيها انباء المجاعة في اوائل عام ١٩٨٥، تحتل العناوين الرئيسية في الصحف في اوائل عام ١٩٨٥، كان يتم تصدير القمع السوداني الى بلدان الخليج» (Bennett, 1987: 65).

«وفي خريف عام ١٩٨٤ نشرت الصحف السودانية قصة نقاش حاد بين الحكومة المركزية وحكام الاقاليم حول نشاطات بنك فيصل الاسلامي في دارفور وكردفان حيث كانت قد بدأت التقارير تفيد عن بدء المجاعة هناك، اذ كان البنك يشتري علنا كميات كبيرة من القمح بدلا من الفائدة والتي لا يسمح بها الاسلام» (Bennett, 1987: 66).

الا يؤكد هذا الدور التخريبي للرأسمال العربي وتعميق اللاتكافؤ وخدمة الغرب في افريقيا؟.

فيما يلي المعونات التي قدمتها الدول العربية (السعودية والكويت والامارات وقطر والجزائر وليبيا والعراق) ما بين ١٩٧٩ ــ ١٩٨٢ بملايين الدولارات:

السنة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الاجمالي	٧٦٩٩	٩٦٢٢	٨٤١٥	٧٦٥١

المصدر: تقرير غرفة التجارة العربية البريطانية ١٩٨٤: ٢٠ الجزء العربي.

وبالمقابل بلغت القروض التي حصلت عليها بلدان عربية هي التالية: الجزائر ومصر وجيبوتي والاردن وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان وتونس واليمن الشمالي والجنوبي، من يوليو ١٩٨٢ الى ديسمبر ١٩٨٣ ما قيمته ١٣٦١ر٤ مليون دولار

(نفس المصدر ص٢١).

أما في فترة المديونية فاصبح الوضع كما يلي:

«بلغت قيمة الديون العربية لامريكا اللاتينية ٥ بليون دولار ورغم ان هذا المبلغ صغير اذا ما قورن بديون البنوك الاوروبية ولكنه مبلغ هام اذا ما قيس بامكانيات البنوك العربية نفسها كما انه غير معلوم لاحد ما هو وضع هذه الديون تجاه الدول المدينة حيث ان المعلومات المتوفرة من قبل هذه البنوك نادرة جدا» (فايننشال تايمز ١٩٨٧/٦/٢٣).

والسؤال هنا، ترى لو استثمرت هذه المبالغ في السودان قبل المجاعة، اما كان لها ان تدرء عنها جزءا من هذه المجاعة على الاقل؟. ولو استثمرت في الدول الشرقية مثلا، اما كان لها ان تربح اولا «بمفهوم الاستغلال الرأسمالي»، وان يتم التأكد من استردادها هذا ناهيك عن ان عملا كهذا، كان يمكن ان يعمق الصداقة العربية السوفياتية، وربما يتبلور عن تقليل في هجرة اليهود السوفييت الى فلسطين.

على اثر تجميد امريكا للارصدة الايرانية صرح وزير النفط الكويتي جاسم الخرافي ان:

«الكويت تفكر في توسيع نطاق استثماراتها النفطية الى الصين والهند والاتحاد السوفييتي وتركيا وكوريا الجنوبية» (فايننشال تايمز ١٩٨٦/٥/١٥).

ولكن، هذا الحديث المتأخر جدا، لم يجد طريقا الى التنفيذ، علاوة على انه حديث استهلاكي لتهدئة الرأي العام العربي، الذي ينظر الى الارصدة العربية في الغرب على انها ارصدة معدومة.

كل هذه الامور تؤكد بان رؤوس الاموال العربية رؤوس اموال قطرية وليست رأسمالا قوميا موحدا ولذا فانها متداخلة مع الرأسمال الاحتكاري الامبريالي (سمارة، ازمة البنوك العربية سياسية واقتصادية وقومية، العرب ١٩٨٦/١/٢٤).

هذه صورة المتاجرة والاقراض والسيولة المالية العربية على الصعيد العالمي، ولا أخال احدا بحاجة لتوضيح اكثر، او ان في ما ورد لغز بحاجة الى حل!

الباب الرابع

استشراف العلاقة العربية السوفياتية على المدى القريب:

آمل ان يكون ما طرح في هذه المحاضرة قد نجح في تبيان ان ما حصل في الاتحاد السوفياتي ليس مجرد اتباع سياسة جديدة، او اعتماد تفكير سياسي جديد. و بدون ان ندخل في تفسير العلاقة اللصيقة بين المستويات، الاقتصادي والسياسي والايديولوجي، والدور الحاسم والمقرر للعامل الاقتصادي باعتباره المصالح المادية للطبقات الاجتماعية، فان المستوى السياسي بالذات، يرتد بل انه مشروط في التحليل الاخير بالمستوى الاقتصادي.

لهذا، بالذات كان لا بد من مناقشة المستويين الاقتصادي والايديولوجي كأسس للحكم على العلاقة السوفياتية العربية.

وهكذا، فان البريسترويكا، تهدف كما اوضحنا (بغض النظر عن حدود نجاحها فيما تهدف اليه) الى اقامة تشكيلة اجتماعية اقتصادية جديدة، تشكيلة غير اشتراكية. وتؤسس هذه التشكيلة على نمط انتاج غير اشتراكي. اما ما هو جوهر هذا النمط وتلك التشكيلة، فهذا معتمد على التفاعلات الاجتماعية في الاتحاد السوفييتي.

على هذه الاسس تتحدد اذن سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه البلدان العربية وخاصة تجاه العراق اليوم. ولان الاتحاد السوفياتي فقد صفة الثورة، بل وحتى الدولة الاشتراكية، فان على العرب ادراك ذلك، والتعاطي معه بفهم انهم يتعاملون مع دولة كبيرة، لا توجد لديها مميزات ايديولوجية ثورية لتمتاز بها عن مختلف الدول الرأسمالية في المركز. وبهذا المعنى، فان وضع الامة العربية في المعترك السياسي الدولي اليوم شديد الخطورة والحساسية، لان امة مفككة ومستهدفة في عالم يحكمه نظام برجوازي اقتصادي وشبه سياسي، هي امة على طريق الانهيار والابادة، حتى بالمفهوم الفيزيائي.

السمات الايديولوجية المتوقعة

كما هو واضح، فان القيادة الحالية للاتحاد السوفياتي ليست قيادة ملتزمة

بالنظرية الماركسية ــ اللينينية ولا حتى قيادة اشتراكية، وهي اذ تخلع اسس النظرية الماركسية في بلادها، فانها لن تتعامل مع البلدان الاخرى بمنظور ماركسي بالطبع.

كما تفتح هذه القيادة بوابات الاتحاد السوفياتي امام مختلف اصناف الايديولوجيا البرجوازية، والتي سوف تحول بدورها دون امكانية استعادة الحركة الشيوعية هناك لتماسكها وبالتالي الحفاظ على جزء من البنية والمكتسبات الاشتراكية.

وهذا يعني، ان العناصر بل والطبقة الرأسمالية تقوي من مواقعها تحت حراب السلطة لمواجهة اي «اعتراض» طبقي محتمل من الطبقة العاملة ومختلف القوى الشعبية التي يجري تحويل الاقتصاد الى «الرأسمالية» على حسابها.

بهذا المعنى، فان الاتحاد السوفياتي مقبل، بل هو اليوم في مناخ من المخاليط السياسية والايديولوجية، والتي فقد الماركسيون السلطة امامها «عمليا لصالح العناصر الرأسمالية والطبقة التي يمثلونها» منذ زمن. ولذا، فان ما يجدر العمل من اجله اليوم من قبل هؤلاء الماركسيين هو اما استعادة السلطة، او ترك الدور الشكلي الذي بقي لهم فيها، والانتقال الى المعارضة الثورية التي لا بد ان تحاول من جديد تجديد دمها النظري، وتجنيد الجماهير ضد النمط الاستغلالي الجديد، فلا بد ان تأتي بعد مرحلة من عنف الاستغلال ان تتجه الجماهير الى مراجعة التحليل واسلوب العمل.

أما من الناحية الاقتصادية، فان انتعاشا للنظرية الاقتصادية البرجوازية لا بد ان يحصل. وسوف تسجل مشاريعا رأسمالية فردية نجاحا ملموسا. الا ان عودة الى السوق بالشكل الكلاسيكي امر غير وارد بحكم ان السوق الحالية في المركز ليست سوق (آدم سميث)، وبحكم ان هذا المركز نفسه لن يسمح ولم يسمح باي تطور بنفس الاسس القديمة للرأسمالية، بل ولن يسمح برسملة فعلية على غرار تلك التي كانت للمركز.

وبغض النظر عن طبيعة التشكيلة المقبلة في الاتحاد السوفياتي، فانه لا بد ان تتلون بدور الطبقة العاملة هناك. بمعنى، ان هناك احتمال ان تقوم الطبقة العاملة في الاتحاد السوفياتي بالتصدي لمحاولات تجريدها من الحقوق الاساسية التي انجزتها. اي قد ترفض تحويل المشاريع الجماعية الى مشاريع خاصة. وقد تطالب بان تضع يدها

بشكل فعلي على مواقع الانتاج. وهذا وذاك لا بد ان يقودا الى صراع اجتماعي.

وقد يزيد من ازمة التحول الاقتصادي هناك، محدودية الدعم الغربي للنظام الحالي في موسكو، وهي المحدودية التي لها مسببات موضوعية وذاتية. فالمسببات الموضوعية قائمة على وجود ازمة اقتصادية في العالم بما فيه المركز، وذاتية، وهي ان السنوات الاولى لتحويل الاتحاد السوفياتي هي السنوات الحساسة، بمعنى ان الدعم اساسي لتثبيت التحول وضمانة عدم انتصار الخط الآخر، كما يمكن ان لا يكون الغرب متحمسا، لانه يخشى ايضا المخاطرة بالدعم دون ضمان الانتصار.

اما من الناحية السياسية، فان الامر اكثر حساسية، والتفاعلات اكثر اثارة. فالاتحاد السوفياتي اليوم في مواجهة التشقق الى دول مستقلة وربما متعادية، والى قوميات متعادية في البلد الواحد، حيث تتواجد اقليات في غير اقليمها، بل ان الروس يشكلون اكثرية في بعض الجمهوريات. وهذا يعني احتمالات عودة الظواهر العرقية من جديد، ليس في الاتحاد السوفياتي وحسب، بل وفي مجمل اوروبا الشرقية، وها هو الاثبات يأتي من الحرب الاهلية في يوغوسلافيا.

وحيث اعلن الاتحاد السوفياتي نهاية الصراع الايديولوجي مع الغرب، ونهاية كل مظاهر الحرب الباردة، واعلن انه يعيش ازمة اقتصادية خانقة، فانه قد يلجأ الى الاستغلال الخارجي للمساهمة في تعويض او تحسين الوضع الداخلي. ولانه مجرد من كافة مقومات المنافسة لاستغلال الآخرين، فان الاتحاد السوفياتي سوف يتذيل الى حد ما لكبار المستغلين مطبقا شكلا جديدا من تقسيم العمل الدولي، وهذا ما نراه في مشكلة الخليج العربي اليوم. وحيث يمعن الاتحاد السوفياتي في «التذيل» للغرب، فانه لا بد ان يخطب ببلاغة ضد الحرب الباردة والصراع... وذلك لكي يقبل الشعب السوفياتي بدخول الحلف الرأسمالي الامبريالي الدولي دون معارضة. وربما لهذا السبب تجري بين الفينة والاخرى مظاهرات في واشنطن ضد التدخل الامريكي في الخليج في حين لا يجري شيئا من هذا في موسكو.

هذه التغيرات الحادة في الاتحاد السوفياتي، ايديولوجيا واقتصاديا وسياسيا، تعني بالنسبة للعرب، في مضمار السياسة الدولية تحديدا، فقدان دولة كبرى كانت تقوم

على الاقل بالتعاطف السلبي مع قضاياهم.

بل ان الامر ابعد من هذا، فهذه الدولة الكبرى، اصبحت بالنسبة للفلسطينيين اكبر مزود لاسرائيل بالمستوطنين الذين ببساطة يهدفون الى الحلول محل شعبنا، هذه حقيقة الامر، مهما اتكأ الاتحاد السوفييتي على اعتراف اكثرية منظمة التحرير الفلسطينية بان فلسطين هي اسرائيل، و بالتالي فان الاتحاد السوفياتي يرسل اليهود الى «اسرائيل» التي تعترف بها القيادة الفلسطينية.

وهنا اود لفت النظر، الى ان حركة ونشاط الاتحاد السوفييتي في السوق العالمية، سوف يرتد ليصبح بحجم موسكو فقط، وهذا اصغر بكثير مما كان عليه الامر عندما كان هذا الاتحاد السوفييتي يتحرك بموجب كونه دولة عظمى، وعليه، فان هذا التحول الجديد، سوف يدفعه لقلب ظهر المجن للكثيرين ممن كانوا اصدقائه او محيطه والعرب من اوائلهم.

في هذا الصدد يمكننا تصور منحيين لمسار الاتحاد السوفياتي وهو بحالته الجديدة، اي حالة نظام غير اشتراكي، قائم على قرار النظام السياسي الحاكم ذو التوجهات الرأسمالية في عالم يهيمن عليه النظام الرأسمالي الامبريالي:

المنحى الاول: محاولة التماسك، وتقليل التذيل للغرب دون عودة الى الحرب الباردة. وفي هذا الوضع سوف يوقف المركز الامبريالي مساعداته للاقتصاد السوفياتي المأزوم، و يقلل او يوقف نقل التكنولوجيا (ان حصل هذا) الى موسكو. وهذا يتطلب ايضا، قيام الاتحاد السوفياتي باعادة التحالف مع بلدان عربية من تلك التي تحاول الخروج على النظام العالمي ولو خروجا سياسيا وتكتيكيا كما هو في العراق.

الا ان هذا المنحى غير متوقع للعوامل التالية:

ـــ كون السلطة الرأسمالية الحاكمة في الاتحاد السوفياتي مصرة على تقويض اسس الاشتراكية، ولذا، فان اي خروج على سلطة النظام العالمي سوف يصب في صالح العناصر الاشتراكية التي تقاتلها هذه السلطة.

ـــ ان الوضع المتردي «حاليا» لحركة الثورة العالمية لا يشجع موسكو «الحالية»، ولا يملك قوة جذب تجر موسكو خارج دائرة النظام العالمي.

ـ لا يوجد دليل قوي وكاف ومضمون لمدى مقبول على ان بلدانا عربية سوف تحاول الخروج على النظام العالمي باستثناء العراق.

ـ كما أن ضعف الاتحاد السوفييتي نفسه لا يغري بلدانا عربية بان تركن اليه بعكس ما كان عليه الامر في الستينيات.

ـ ان العرب وغيرهم ليسوا اليوم امام نفس ازمة ندرة السلاح كالماضي، فالسلاح ممكن الى حد كبير، حتى من دول محيطية كالبرازيل والارجنتين، ومن دول اشتراكية اقل اندماجا بالنظام الامبريالي «الصين الشعبية». وهذا يقلل من الاضطرار للتحالف مع الاتحاد السوفياتي.

ـ كما ان توفر مستوى متقدم في صناعة السلاح وحده لا يكفي، فما تريده دول المحيط هو وجود مركز قوي اقتصاديا في الاساس وهذا ليس حال الاتحاد السوفياتي.

المنحى الثاني: وهو استمرار النظام الحالي في نفس النهج الذي بدأه مع تسلم جورباتشوف السلطة، والبقاء ضمن دائرة الاقتناع بان الاتحاد السوفياتي اعجز من ان يكون الدولة الثانية التي تنافس امريكا داخل النظام العالمي وبنفس مقاييس التنافس داخل النظام نفسه.

وبهذا المعنى، يصبح اقدام الاتحاد السوفياتي على «غض النظر عن» او ربما المشاركة في ضربة تهدف اعادة اقتسام الوطن العربي بين ضواري النظام العالمي امرا قائما، حتى ولو كانت حصة الاتحاد السوفياتي ضئيلة هنا.

اذن، ان الموقف الحالي للاتحاد السوفياتي السلبي «مقارنة بالسابق على الاقل»، من الامة العربية، موقف مرشح للاستمرار. وهذا يوصلنا الى النقطة المركزية في موضوعنا الحالي وهي نفسها النقطة المركزية في تحديد اي من المصريين التاليين سيواجه الامة العربية.

ـ التقاط اللحظة التاريخية، وبالتالي الاستمرار والانطلاق.

ـ او الفشل في التقاط هذه اللحظة، وبالتالي مواجهة الفناء الفعلي.

والسيناريو على النحو التالي:

ـــ ان الوطن العربي فقير زراعيا، وانه بناء على النظام السائد فيه، فان اراضيه لا تطعم سكانه، وربما لا تستطيع ذلك حتى لو تغير النظام الاقتصادي الحالي الى نظام اشتراكي، وحتى لو اطعم سكانه، فانه لن يستطيع بزل فائض من الزراعة لتغذية التصنيع. كما انه فقير بالمواد المعدنية الخام.

ـــ ان مصدر الثروة الاساسي هو النفط.

ـــ ان العمر التقديري للنفط من ٢٠ ـــ ٤٠ سنة.

ـــ ان عدم استغلال هذه الفترة الزمنية المحدودة في التحكم بالفائض النفطي لاقامة قاعدة صناعية متقدمة ومتميزة ضمن نظام اشتراكي يتجاوز التبعية والانخراط في النظام الامبريالي العالمي يعني ضياع الفرصة التاريخية الوحدو ية الى الابد.

ـــ و يترتب على هذا ان العرب سوف يواجهون خطر الفناء الجسدي اذا مر العمر التقديري للنفط ونضب دون تدارك الامر واستغلاله بشكل امثل.

هذا السيناريو بالذات هو الذي يدفع بالموقف العراقي اليوم الى واجهة الاهتمام القومي العربي. فقد يقول البعض، محقا، ان النظام العراقي لا يتحرك خارج نطاق معايير وأسس النظام العالمي، وهذا صحيح. ولكن النظام العراقي يحاول اخذ حصة اكبر من الفائض العربي من بين انياب الامبريالية في محاولة هي في اسوأ احوالها تنمية رأسمالية انتاجية تقلل نزيف الفائض الى المركز، ولذا، علينا دفعه لاخذ كل الفائض العربي.

ولان العراق راكم قوة عسكرية لحماية التنمية الاقتصادية في فترة يعمل فيها النظام الامبريالي العالمي على اعاقة واحتجاز تنمية العالم الثالث بالقوة، فانه، اي العراق، يكون قد فهم اللعبة الامبريالية بشكل جيد. هذا ناهيك عن ان الامبريالية كانت ستضربه حتى لو لم يستعيد الكويت. وما قصة «المدفع العملاق، او المدفع الديناصور» سوى مقدمة موضوعية للضرب.

وطالما ان حركة التحرر الوطني العربية ذات المحتوى الثوري عاجزة عن قيادة هذا الوطن وتوحيده، فان توحيده «بسماركيا» أمر مشروع، لان في هذا توفير الحد الادنى وهو تحكم نظام عربي واحد بثروة الوطن، و بالتالي تقليل نزيف هذه الثروة

الى المركز مما يطيل عمره، وما علينا عندها الا النضال لوقف النزيف بالكامل.

ان العالم يمر بكامله بازمة اقتصادية، ولذا، فان الروح الشريرة الوحشية تحوم في كل سماواته القومية، مما يعرض من لا اسنان له للطحن بأضراس الآخرين. ولذا، تؤيد مختلف بلدان العالم «الا القليل» منها الهجمة الامبريالية على العراق، ليس لانها تنتصر «للانسان البدائي ــ بنظرها على الاقل» الذي كان يحكم الكويت او يحكم السعودية اليوم، بل لان بلدان هذا العالم، من قمتها امريكا، ومؤخرتها سويسرا واليونان، ترفض ان يصاب ميزانها التجاري بالعجز، حتى ولو تم رجحان هذا الميزان بجثث كل اهل العراق. هذا هو الواقع «الانساني» الجديد الذي تفذلك به جورباتشوف في بداية بيع «طعم» البريسترويكا.

وأما اتقاء هذه الروح الشريرة، فلا يمكن ان يكون بالتعاويذ، انه بالوحدة، ولو «بسماركية». وان على كل من يرفضون هذا المدخل، ان يخرجوا من اقبيتهم الفكرية الملوثة بالكذب الغربي، وايديولجيا البرجوازية الغربية المموهة بعطور «شارلي»، ان يخرجوا من قيودهم الايديولوجية هذه، وان ينظروا الى فرح الامة في الشارع، ويسألوها: لم الفرح باستعادة الكويت...؟ وهناك فقط ربما يفهمون لان هذه الامة ترقص على انغام الامل باستعادة عشرين كويت اخرى.

وباختصار، فان وطنا عربيا على النهج الذي تم في العراق سوف يجد نفسه في صدام مع النظام الرأسمالي العالمي ليس بجوهره الاقتصادي السابق وحسب، بل حتى بجوهر سياسي ايضا الى حد كبير. واما طابع هذا الجوهر فهو فاشية عالمية رأسها البرجوازيات البيضاء، واقفيتها واذيالها برجوازيات عديدة في العالم الثالث من السمر والملونين والصفر والمرتدين من الاوروبيين الحمر. وسيكون الاتحاد السوفياتي ضمن هذا «الجوق»، سيان ظل متحدا ام تشقق. على هذه القاعدة علينا رؤية صورة العلاقات العربية السوفياتية. فلم يعد هذا البلد صديقا بشكل مضمون، ولا حليفا استراتيجيا، وربما ليس تكتيكيا ايضا.

وعلى اية حال، فحينما يرفع «الحمر» رايات بيضاء فان الحماية الشعبية للثروات والتي تمنع نزيف ثروات الشعوب (الفائض او القيمة الزائدة) الى المركز الامبريالي، لا بد ان ترتقي الى مصاف الضرورة.

الجزء الثالث

النظام العالمي يجدد نفسه
العدوان الثلاثيني على العراق

النظام العالمي يجدد نفسه
العدوان الثلاثيني على العراق

كلمة توضيحية:

(كتب هذا البحث في أعقاب انتهاء العدوان الامبريالي ضد العراق، ونشر في مجلة الآداب الصادرة في الناصرة، في ايار لهذا العام ١٩٩١. الا ان الانتشار المحدود لهذه المجلة حال دون وصوله الى قطاع كبير من القراء الذين يجب ان يصل اليهم. هذا ناهيك عن انه يشكل امتدادا طبيعيا للجزئين الاول والثاني من الكتاب، لان هذا الجزء يقدم برهانا تطبيقيا على مسلك واهداف الامبريالية كقائدة للنظام العالمي تجاه بني الانسان. هذا البرهان الذي يجعل الاشتراكية، رغم تدهور النموذج، هي الخيار الوحيد للابقاء على انسانية الانسان.

وكما يلاحظ القارىء فان تطورات عدة اخذت مجراها ما بين ايار ١٩٩١ والوقت الحالي، اي اكتوبر ١٩٩١، الا ان القضايا الاساسية المطروحة في هذا الفصل قد تعززت).

ولان هذا الجزء كان قد نشر قبلا، فان الملاحظات المتعلقة به قد ادرجت بشكل منفصل في نهاية الكتاب).

وقف محمد علي عام ١٨٣٣ خطيبا في المصريين، وقال مفتخرا بما انجزه من خلال تطوير الاقتصاد المصري في ظل احتكار الدولة ليقول:

> «نعم، لقد اخذت كل شيىء، ولكنني فعلت هذا كي اجعل كل شيىء مثمرا، من يستطيع ان يفعل ذلك؟ ومن يستطيع انجاز التقدم الذي نحتاج؟» (رودنسون، ١٩٨٠: ١٣٠).

كان محمد علي قد فتح سوريا الطبيعية، وشكل تهديدا للآستانة، مما استثار كلا من بريطانيا والنمسا، فقامتا بمساعدة الاتراك بغزو سوريا وقهر قوات محمد علي، الذي تراجعت قواته الى ان اصبحت الاسكندرية نفسها تحت تهديد الغزاة الانكليز مما

اضطر محمد علي الى توقيع اتفاقية التنازل عن سوريا وفلسطين واعادة الاسطول التركي. وقد وقع محمد علي على اتفاقية نابير (القائد الانكليزي) عام ١٨٤١ والتي تضمنت كذلك تقليص الجيش المصري الى ١٨٠٠٠ رجل وحرمانه من حق تعيين الجنرالات ومن حق بناء السفن الحربية.

«وبعد تحطيم الجيش والاسطول المصريين اضعفت الدول الاوروبية حسب تعبير كارس ماركس، الشخص الوحيد، الذي كان بمقدوره تحويل تركيا من «العمامة المفتخرة» الى رأس حقيقي» (لوتسكي، ١٩٨٠: ١٤٣ ــ ٤٤).

كان لدى محمد علي اعتقاد بان فرنسا سوف تقدم له شيئا من الدعم ولكن فرنسا لم تفعل سوى التهديد في الصحف، فهي ليست مستعدة لدخول حرب اوروبية طويلة الامد من اجل مصر، لا سيما وان تلك الحرب كان يمكن ان تحصل على الحدود الفرنسية.

لكن محمد علي هذا، بما لديه من كبرياء وفخار بتجربته، اضطر بسبب العدوان الاوروبي ليقول عام ١٨٤٠:

«انني اعترف بالفوائد الكبيرة للتجارة الحرة، ولا استطيع اليوم انكار ذلك الامر الواضح، ان ظروفا قاهرة هي التي ارغمتني على اقامة الاحتكار» (رودنسون، ١٩٨٠:).

ان ما تفعله الامبريالية الامريكية اليوم وفي اذيالها العجائز الاستعمارية الامبريالية (بريطانيا وفرنسا) ضد القيادة العراقية هو الامر نفسه، سيان من حيث ضرب الجيش العراقي وتدمير الاسلحة المتقدمة، وانتزاع الكويت.

لقد كانت الحرب العدوانية ضد محمد علي اولى حلقات الصراع التاريخي بين المشروع القومي العربي والمشروع الامبريالي الصهيوني، وان المذبحة ضد العراق هي احدى تلكم الحلقات ولن تكون الاخيرة.

ورغم مختلف التصريحات الامريكية والفرنسية والبريطانية حول نية ضواري الامبريالية هذه لضرب العراق (انظر لاحقا)، الا ان ادمغة الكثير من الاكاديميين

ومثقفي البرجوازية الصغيرة العرب وبقايا التحريفية المنهارة والادمغة المهزومة والنفسيات الجاهزة للدخول في رداء الهزيمة وتمثله والتي تستفيد من الهزيمة بحكم تذيلها لانظمة الحكم او للقنصليات والسفارات الغربية وانظمة النفط، ما تزال تنفث سمومها بان العراق ارتكب مغامرة، او كان بوسع العراق تفادي الاصطدام.

ولعل اكثر الاحاديث وضوحا حول الاصرار المسبق على العدوان، قول احد اعمدة جهاز العدوان الامريكي مارلين فتزووتر يوم ١٩٩١/٣/٢٢ «اننا غير نادمين على تدميرنا للعراق».

مقدمة:

ان الدروس المستفادة من اغتيال تجربة العراق ليست بسيطة ابدا. ففي هذه الحقبة، نجد ان الكثير من الامور التي كانت شبه مطلقة قد تحولت الى عكسها، فقد رأينا كيف يتحول، او ان شئت، يعود العالم بمجمله الى مجرد «مطية» للرأسمال بقيادة الامريكي منه وفي اذياله البريطاني والفرنسي بشكل خاص. ورأينا كيف تقدم البرجوازية التجارية العربية على الخيانة بفخر واعتزاز، معظم الانظمة العربية، رغم طلي البعض منها لوجهه بالمساحيق. ورأينا كيف اكتشف العالم مسألة الديمقراطية فجأة في العراق، في العراق وحده من بين كل بلدان العالم؟ في هذا البلد العربي وحده!!، وعلى يد من؟: على يد مدير مؤسسة ال سي آي ايه، الرئيس الامريكي، وعلى يد اول دولة استخدمت السلاح النووي الفعلي والتكتيكي ضد الشعوب. ورأينا كيف ان رأسمالية اليابان التي ضرب شعبها بالقنبلة النووية قد مولت حربا وحشية من نفس الطراز في العراق.

ها نحن نعاصر اليوم عودة العالم الى ما قبل ثورة اكتوبر الاشتراكية. فبعد هذه الثورة حلم البشر بعدم عودة العالم الى النظام الموحد القديم (الرأسمالي) ورأى امكانية كبيرة لدخول العالم ابواب الاشتراكية، فاذا بالعالم يتحول الى نظام واحد، ولكن بجوهر القديم نفسه.

اننا نعاصر اليوم، تحول قيادات جميع الدول غير الغربية، الى مجموعات من

المرتعبين من الغرب، والتابعين له، بل والمتآمرين على شعوبهم، وبالتالي دخولهم كأدوات في حلف عالمي قمته الرأسمالية في المركز وقاعدته الرأسماليات المحيطية التي تنتج شعوبها الشهد وتعيش على التقاط القمامة.

ما جرى في العراق كان الخطوة الاولى. والهدف منه انهاء اية دولة تحلم ببناء انتاجي معتمد على ذاته في مختلف بلدان العالم الثالث بشكل خاص، والتي دعنا نؤكد تسميتها بلدان المحيط. انها حرب طبقية رأسمالية عالمية ضد العراق. ولكن ليس العراق وحده هدفها، بل كامل الوطن العربي. واما بقية العالم فعليه ان يرى «و يعتبر».

لم تكن هذه الحرب بين الامبرياليات ولن تكون. فلم تعد الرأسمالية العالمية اليوم محصورة في المساحة الجغرافية لقوميتها. لقد اصبحت الرأسمالية الغربية امبراطورية شبه موحدة، لها مركزها في امريكا، وهناك استقلالات نسبية للمراكز «العجائز» الاخرى، والتي يصيبها شيىء ذا بال من نهب العالم. وطالما ان هناك رأسمال مشترك بين رأسمالية امريكا واليابان وكندا...، فليس هناك ما يمكن التصارع عليه. فالقيمة الزائدة تأتي، وهي منذ ان يتم الاستثمار في انتاجها وبالتالي انتاجها واعادة استثمارها كل هذا يتم بشكل مشترك، ولكن ليس شرطا ان يكون متساويا.

قد يرى البعض ان هناك مبالغة في التركيز على دور اليسار في الغرب وغير الغرب في دعم مذبحة العراق. وربما لم يلتقط الكثيرون البعد الانساني هنا. فحينما يتحول اليسار الى مؤيد لذبح الشعوب، يتم اعفاء الرأسمالية من المسؤولية الاخلاقية للذبح، و يصبح ذبح الانسان في الشرق مجرد عملية تجميل لوجه الطبيعة. و يصبح دور الامبريالية في الغزو العسكري شرف للغرب لا ينسى لانه «يبني» الديمقراطية في العراق، و يعيدها الى امارة الكويت؟.

الا ان ما حصل لم يكن بدون مقدمات، فهناك بشكل اساسي وصول الطبقة الرأسمالية في الاتحاد السوفياتي الى السلطة والشروع باغتيال الاشتراكية. هذا الاغتيال الذي كانت بوادره منذ سنين عدة، مرحلة خروتشوف على الاقل، لكن

المنتفعين على حساب الشعب السوفييتي، دولا واحزابا وافرادا كانوا يغطون كل شيىء من اجل مكاسب ولذات لا تتعدى شخوصهم وجيلهم. وربما يزيد هذا في توضيح وتبيان مساهمة قوى من اليسار في تدهور العالم الى المستنقع الذي بدأ يغوص فيه.

وهناك تحول جديد في النظام العالمي نحو قطب واحد هو الرأسمالية الامبريالية التي عادت لاستخدام الاساليب القديمة في الذبح المباشر. وهو النظام الذي يقوم على حلف طبقي تقوده الرأسمالية في المركز الامريكي، وتتبع له الرأسماليات التجارية والكمبرادورية في المحيط. حلف طبقي شامل.

وهناك ايضا، محاولة العراق للوصول الى حالة من الاعتماد على الذات والتحكم بالثروة العربية. هذا المطلب الذي تراه الرأسماليات التجارية والكمبرادورية العربية جريمة ارتكبها العراق، لانها تمكن الشعوب العربية في البلدان العربية الاخرى من السؤال: اين ثرواتنا؟ بل لماذا نجوع؟!.

تجديد الطبعة القديمة للنظام العالمي:

لقد أكد ذوبان المعسكر الاشتراكي على مسألتين اساسيتين:

ـ قدرة الرأسمالية المالية الاحتكارية متعددة القوميات على اعادة انتاج نفسها بل وتوسيع نطاق استقطابها بحيث التهمت اكثر التشكيلات الاشتراكية او شبه الاشتراكية. بل ان تمزيق الحواجز القومية ما بين رأسماليات المركز كان له دور اساسي في قدرتها على التهام العالم الثاني.

ـ لقد عاد العالم من حيث القوى المتحكمة فيه الى ما قبل ثورة اكتوبر ١٩١٧ ليكون الصراع فيه بين المركز والمحيط مباشرة. او بالتحديد، ليكون نهب القيمة الزائدة بالعنف وليس فقط عبر التبادل اللامتكافىء.

أما اعادة بسط الرأسمالية على اوروبا الشرقية فلا يعني بالضرورة ان تحظى باللحاق بالمركز. واكثر ما يمكن ان تحظى به هو ان تظل، كما كانت في التاريخ سابقا، محيطا وظلا تابعا لاوروبا الغربية منذ العصور الاقطاعية القديمة وحتى بداية

ترسملها في اواخر القرن الماضي واوائل هذا القرن. وتكون الحظوة فيها للطبقات الرأسمالية التي اخذت تحكمها.

والمقصود هنا، ان نسبة الفتات العالية التي تصيبها الطبقة العاملة المرشية في الغرب الامبريالي، لن تكون هي نفسها او بنفس القدر في اوروبا الشرقية. فما تقدمه الرأسمالية الاحتكارية من بعض الفتات لتضمن الاستقرار الاجتماعي داخل بلدانها مختلف عما تقدمه للغير، والا فان الرأسمالية ستكون محسنا ومصلحا اجتماعيا، وهذا لا يجعل منها رأسمالية ابدا.

وهكذا، فان اوروبا الشرقية التي اغتالت الاشتراكية طمعا في ان تسمح لها اوروبا الغربية بالترسمل والتقدم التكنولوجي، قد فقدت عمليا بنيتها الاشتراكية التي افشلتها بنفسها، ولن تتمكن من الترسمل على نمط «فترينات» شاشات التلفزيون الملونة، وكل ما خرجت به هو العودة الى الكنيسة حيث الشموع والدموع.

كانت نواة تكون النظام العالمي بشكله الحالي كامنة في الدور المتنامي للشركات المتعددة القومية، والتي انتقلت مؤخرا من «قومية» المركز ان جاز التعبير الى حالة عالمية تهيمن فيها رأسمالية المركز واما رأسمالية المحيط فتكتفي بدور الحاجب على ابواب السلطان. ان الامر يتطور باتجاه «رأسمالية متعددة القوميات» يقل عدد مكوناتها في اندماجها ببعضها البعض و يزداد تعقد دورها التكنولوجي وتركزها المالي.

وفي هذا الصدد فهي بحاجة ماسة الى الديمقراطية. فبالانتخابات الديمقراطية البرجوازية تستطيع تنصيب رئيس ال سي. آي. ايه رئيسا للولايات المتحدة.

امام هذا البناء المحكم للرأسمالية، فان امكانية ان تقوم دولة من المحيط بمحاولة بناء ذاتها والخروج من اسار التبعية تصبح مسألة في غاية الصعوبة. لعوامل عدة منها ان الرأسمالية القومية ذات التوجه الانتاجي، وحركة التحرر الوطني الراديكالية قد اغتيلت في هذه البلدان وحلت محلها رأسماليات كمبرادورية وتجارية مندمجة وتابعة للرأسمال العالمي ومتحالفة معه. واما حين تفلت من هذا الناموس الهائل دولة مثل العراق، فان الباب مفتوح امام رأسمالية المركز لتحرقها. مبررة ذلك بتطبيق

الديمقراطية ومزكية او مقدسة ذلك «الحج» بالدعم الايراني لعشرات آلاف المخربين التتار باسم الاسلام، ومستخدمة الاكراد لتخريب شمال العراق.

هذا التحالف الطبقي على صعيد عالمي يوفر للنظام العالمي حالة من البعد السياسي، فيصبح جورج بوش قادر على اتخاذ قرار بمن سيكون امير مصر، وحاكم ليبيا، ومتى سيتم تأديب كاسترو. اننا امام شكل من الحكومة الرأسمالية العالمية، رئيسها في واشنطن، ووزراؤها في اوروبا الرأسمالية وحكام الاقاليم، والقائمقامية والمخاتير ورعاة القطعان في سائر دول المحيط.

لقد كانت المجزرة التي دارت ولا تزال ضد العراق اوضح صورة لهذا العالم. حيث قام «ولاة الخليفة الامريكي» في مصر وسوريا والمغرب وخليج النفط بقتل شعبهم في العراق.

كانت الامبريالية قد نصبت انظمة الخليج الحالية منذ الخمسينيات والستينيات، ولكن، لم يكن سهلا على هذه الانظمة دخول حلقات التآمر علانية كما هو اليوم. ولا شك ان مرد هذا الى عاملين مركزيين على الصعيد العربي:

الاول: هزيمة الانظمة البرجوازية القومية العربية، وحلول البرجوازيات الكمبرادورية والتجارية في السلطة بدعم من الامبريالية.

والثاني: تدهور فصائل حركة التحرر الوطني العربية، وخاصة فيما يخص فقدان البعد القومي فيها. فقد تدهورت الاحزاب القومية الى حالات من التحلق القطري او الاقليمي، واصبحت تعبيرا مباشرا عن تطلعات البرجوازيات الاقليمية التي نظرا لبنيتها التجارية والكمبرادورية فانها ليست بحاجة للبعد القومي. انها حالات اقليمية مرتبطة مع المركز الامبريالي كل على حدة ومباشرة. كما ان الاحزاب الشيوعية كانت تتسابق على اثبات تنكرها للقومية العربية. وكانت بهذا فاشلة في الامساك بالخيط المركزي للمرحلة. وهو ان هناك قومية الانظمة العربية الحاكمة والتي اعلى تعبيراتها جامعة الدولالعربية التي لا تحقق من الوحدة العربية سوى خداع الشعوب العربية الى الدرجة التي لا تقفز فيها على اعناق حكامها. وهناك القومية العربية الكامنة(١)، وهي قومية الشعوب العربية التي لها مصلحة في الوحدة والقومية

كمدخل لا بديل له لتحقيق التنمية والحياة الكريمة.

كما ان حالة المديونية العالمية العالية للعديد من دول العالم هي ايضا احدى سمات النظام العالمي الجديد، حيث وصلت اكثر من ١٠٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٨. وبسبب المديونية «حولت البلدان النامية عام ١٩٨٣ من الموارد المالية الى الخارج اكثر مما تلقت في محاولات لتسديد الاقساط والفوائد. وهذه المديونية لا تشمل فقط الدول الرأسمالية المحيطية، بل تضم ايضا الدول التقدمية التي كانت تدور في الفلك السوفياتي، والتي عجز الاتحاد السوفياتي في مرحلة احتضاره عن حماية انظمتها من السقوط او الركوع للامبريالية. أما تدهور هذه الانظمة فقد قاد بدوره الى تقلص الفائض الذي يتسرب الى الاتحاد السوفياتي من محيطه مما عجل بانهياره(٢).

ان متوسط دخل الفرد في البلدان الصناعية ٥٠ ضعف نظيره في الدول الاقل تقدما. في العام ١٩٧١ كان عدد الدول المدرجة في قائمة البلدان الاقل تقدما ٢٤ دولة، وصلت في الثمانينات الى ٤٢ وقد بلغ عدد سكان هذه الدول ٤٠٠ مليون نسمة حيث لا يتجاوز معدل دخل الفرد فيها ٢٢٠ دولارا(٣).

ان السبق التكنولوجي «شبه المخلد» هو ايضا احد سمات ومكونات هذا النظام، والذي أكد تقسيم العالم الى مركز يقوم بتصدير المصانع الجاهزة الى المحيط دون ان يصدر المعرفة العلمية، وبالتالي القدرة على تصنيع الآلات المتقدمة. وهذا ما يتضح من انتشار الصناعات الموجهة للتصدير في المحيط.

وكما اشرنا اعلاه، فان هذه التطورات الجديدة للنظام العالمي بحاجة الى بنية طبقية لحمايتها هي التحالف الطبقي الواضح بين رأسمالية المركز وتابعاتها في المحيط.

تدخل برجوازيات المركز والمحيط، كل في هذا التحالف للدفاع عن مصالحها. الا ان الفارق هنا جوهري وكبير.

ففي حين تقوم رأسمالية المركز بتكريس تدفق القيمة الزائدة من المحيط الى المركز الذي هو هي نفسها، فان اجزاء من هذا الفائض تتساقط على الطبقات الاخرى في المجتمع الرأسمالي. وما دام هناك تدفق، فلا بد ان تستمر العجلة. ولان التدفق مهم لاستمرار العجلة فلا بد من حمايته واستمراره، ولذا لا بد من حرب ضد دولة

كالعراق تحاول منعه من التدفق. ان ثمن هذا التدفق هو الاستقرار الاجتماعي في المركز، والذي يتخذ حتى حالة جبهة وطنية تكون فيها كافة الطبقات الاجتماعية عاقدة راية الاخلاص للرأسمالية الحاكمة والتي تعلن الحرب على الشعوب الاخرى في العالم.

اما في المحيط، فان الرأسمالية الكمبرادورية والتجارية هناك، تلعب دور الشرطي الذي يقود القوى العاملة هناك لكي تعمل باقسى الشروط الممكنة في مصانع تملكها الشركات الرأسمالية الدولية الجنسية. في هذا الوضع، فان الطبقات المستفيدة قليلة العدد في حين يعاني معظم الشعب من الافقار والحرمان.

في هذه المعادلة يكمن اعتصار رهيب للقيمة الزائدة من تلك الفئة من عمال المحيط المستخدمة من قبل الشركات العالمية باجور افضل من اجور المؤسسات المحلية ومن بقية الطبقة العاملة «وهي الاكثرية بالطبع»، والتي تعمل في المؤسسات القومية للبلد الواحد.

ولا يتم تخليد وضع كهذا الا بالقمع، ولكنه مفعم باحتمال الانفجار الشعبي في نفس الوقت. ولذا، فاما ان ينجح الانفجار فيسقط الرأسمالية واما ان يفشل فيذبح، وهنا قد يقوم المركز الامبريالي كما يحصل اليوم بذبح مئات الآلاف لاعادة النظام المخلوع.

الوضع العربي عشية استرداد العراق للكويت:

عشية استرداد العراق للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠، كان الوطن العربي غارقا في مجموعة من الازمات، والتي ترتد بشكل خاص الى حرب ١٩٦٧، التي قادت الى سقوط الناصرية، وهيمنة الرأسمالية التجارية والكمبرادورية المصرية على حساب البرجوازية القومية هناك. ومنع البرجوازية القومية المصرية من الوصول الى منابع النفط من خلال اليمن. تلك المحاولة التي نظر اليها الغرب الامبريالي بخطورة بالغة، والتي كان لها دور اساسي في التعجيل بعدوان ١٩٦٧، اي لتدمير نظام عبد الناصر قبل وصوله الى منابع النفط وبالتالي قدرته على اقامة الدولة العربية المركزية

والغنية. وفي هذا بالطبع، يكمن تفسير الحبل السري بين دو يلات النفط والامبريالية الامريكية، و بين هذه الدو يلات واسرائيل عبر امريكا، و بين امريكا نفسها واسرائيل. وبهذا السقوط فقد اغلقت في حينه اية فرصة لنمو مستقل لاية دولة عربية مركزية الى ان ظهرت المحاولة العراقية مؤخرا.

حتى عام ١٩٦٧ كان الوطن العربي منقسما فيما يخص الانظمة الحاكمة الى قسمين:

المعسكر الذي تحكمه الانظمة القومية البرجوازية، والتي كانت تحاول انجاز حالات من الاستقلال الاقتصادي، وتحرير فلسطين واقامة الوحدة العربية. وكان المعسكر الآخر هو معسكر الانظمة التي اقيمت على يد الاستعمار وورثتها الامبريالية، وهي الانظمة التي حكمتها بعض العشائر التي تحاول التحول الى سلالات، الى انظمة حكمتها البرجوازيات التجارية والكمبرادورية.

كانت اليد الطولى آنذاك للانظمة ذات التوجه القومي الوحدوي، وكانت الناصرية هي الطرف الاكثر قوة وسيطرة. وكانت الانظمة (الدمى) في حالة من التقرب ومحاولة التصالح الدائم مع الناصرية التي كانت تتمتع بدعم شعبي عربي هائل. الا ان هزيمة ١٩٦٧ قادت الى انهيار الناصرية ووصول الانظمة القومية التقدمية الى التصالح مع انظمة الدمى وتوليد حالة سياسية جديدة ما بين الانظمة العربية هي «التضامن العربي». وهي حالة اخذت فيها الانظمة الدمى «حسن سلوك قومي». وما ان مرت بضع سنوات وحصلت طفرة النفط، حتى قفزت الانظمة الدمى الى سدة قيادة الوطن العربي. ومعنى هذا التطور هو تكريس التبعية للنظام العالمي وعودة الانظمة التقدمية للاندماج فيه تحت راية الطبقات الحاكمة الجديدة اي البرجوازية التجارية والكمبرادورية. وهذا يعني هزيمة الطبقة البرجوازية قومية التوجه وهزيمة حركة التحرر الوطني العربية.

كانت حركة المقاومة الفلسطينية هي الظاهرة المبشرة الوحيدة في اعقاب هزيمة ١٩٦٧. لكنها اتت في اعقاب اندحار الحركة القومية العربية سيان على مستوى الطبقة الحاكمة او على مستوى القوى السياسية.

وحيث ولدت المقاومة الفلسطينية في السنوات الاخيرة لناقلتها الطبيعية، حركة القومية العربية، فانها ما لبثت ان تساوقت مع الوضع العربي المأزوم بدل ان تغيره. فبدل ان تلعب دورا في اعادة بناء الحركة القومية الثورية العربية وجدناها تقترب اكثر من الانظمة العربية لنجد لدينا في النهاية نظاما اقليميا عربيا آخر.

وأما انعكاس هذا على الحركة الوطنية الفلسطينية فكان تأصيل ظاهرة الاقليمية الفلسطينية لتتساوق مع الثقافة الاقليمية التي تعشش في انظمة الحكم والمثقفين الانتهازيين الذين طالما شكلوا ولا زالوا ناقلتها الفكرية، وعرافيها ومنظريها.

لقد شاعت الاقليمية الثقافية لدرجة اصبح مثقفوا بلد معين: مثلا، المثقفين المتنفعين (يسار ويمين) من مصر او سوريا او غيرهما، ادوات تكريس التجزيئية والاقليمية. ولم يكونوا كتبة ومرتزقة في بلدانهم فحسب، بل لصالح بلدان اخرى وخاصة بلدان النفط. قد اصبح هؤلاء سفراء التثقيف الاقليمي بين بلد و بلد.

وحيث ان القيادة الفلسطينية هي الاكثر حاجة للانظمة العربيةو وحيث افرغت من محتواها الثوري الجذري، وحيث فشلت في الاندماج بـ او اعادة احياء الحركة القومية العربية، فقد وجدت هذه القيادة نفسها مضطرة لمهادنة مختلف النظم العربية حتى «البغاث» منها. بل ووصلت الامور باكثر من نظام عربي حد العمل بوضوح مع الامبريالية الامريكية على استثناء منظمة التحرير الفلسطينية من التسوية، على ما في التسوية من عار، هذا ناهيك عن ان الدول العربية قد اخذت تتدخل في الفلسطينيين بدل ان يكون العكس.

وهكذا، فقد كان الوضع في الوطن العربي عشية حرب الخليج على النحو التالي:

ـــ المعاناة من ازمة سياسية مجسدة في هزيمة الحركة القومية العربية بجناحها الثوري التقدمي الذي انحصر في حالة من «التحلق القطري الاقليمي»، وجناحها البرجوازي ممثلا في الانظمة التقدمية التي انهارت جراء عدوان ١٩٦٧ وما بعده.

كما وتم اخضاع كل قطر والحاقه على حدة بالمركز الامبريالي العالمي.

ـــ المعاناة من ازمة ايديولوجية، والمجسدة في هزيمة الخط القومي في تثوير الاكثرية القومية لصالح الوحدة العربية كطريق للتطور والحرية. وهنا يبرز بوضوح

تدهور القوى السياسية قومية البعد والمنشأ والعقيدة الى حالات الانحصار والتحلق القطريين المشار اليهما اعلاه. بغض النظر عن مساهمة العاملين الذاتي والموضوعي في هذا التقصير.

اما الفصيل اليساري في حركة التحرر الوطني العربية فقد فشل جناحيه القديم والجديد في تقديم البديل كما فشلوا هم والاحزاب القومية في بلورة جبهة وطنية عريضة حتى في قطر واحد.

فشل معظم الاحزاب الشيوعية العربية كعادتها في التعاطي مع المسألة القومية، ووقفت، هذا المعظم ضدها بشكل متواصل. وهذا افقدها ثقة الجماهير رغم تضحيات الحركة الشيوعية العربية من اجل الحرية.

ولسوء الحظ، فان المنظمات اليسارية والماركسية العربية الجديدة قد فشلت هي ايضا في التعاطي مع المسألة القومية، وانحصرت في نطاق اقليمي بحت من الناحية السياسية، وفي نطاق اممي فيما يخص القضايا الايديولوجية.

وهكذا، فقد فشل الطرفان في التعاطي مع المسألة او البعد القوميين. وهو الامر الذي فسح المجال للتيار السلفي ليحاول تعبئة الساحة وخاصة في اعقاب الثورة الايرانية.

ولكن القوى الدينية كانت وستبقى بعيدة كل البعد عن تعبئة الفراغ القومي، بل هي مضادة له. وهذا ما يحول دون ان تشكل البديل المطلوب مهما فرغت الساحة. بل ان مدى جماهيرية هذا التيار مرهونة بمدى تعاطيه مع الجوانب الحياتية للناس وليس مع الجوانب الروحية. هذا اضافة الى ان الموقف الخياني الذي وقفته ايران من العراق في المذبحة الاخيرة لا بد وان يؤثر على شعبية التيار الديني وخاصة اذا لم يتعاطى موقفا معاديا للامبريالية وللانظمة التابعة في الخليج بشكل خاص، وهي الانظمة التي خانت القومية العربية ومارست العدوان مع العدو الامريكي وتوابعه.

ـ الازمة الاقتصادية التي بدأت بشكل خاص منذ ١٩٨٢ حيث تدهورت اسعار النفط واصيبت دول الفائض النقدي العربي بالعجز لتصطف في مأتم المأزق الاقتصادي الى جانب دول العجز، وتراكمت على الدول العربية مبالغ طائلة من

الديون. هذا الى جانب تضاعف العجز الانتاجي العربي وخاصة في النطاق الغذائي مما يجعل منها توابع محيطية تطوعا.

ـــ غياب دولة عربية مركزية لتكتل حولها، اذا لم تضم، الدول والدويلات، واشلاء الدول الأخرى.

لم يحلم المركز الامبريالي بان يتمكن هو وادواته من البرجوازيات العربية التجارية والكمبرادورية الحاكمة من ايصال الوطن العربي الى هذا المستوى من التدهور والانهيار. وعليه، فقد اصبحت الامبريالية الامريكية على استعداد حتى لاستخدام القنبلة النووية لتخليد هذا الوضع. وهذا ما جعل امريكا تستهدف ضرب العراق باي ثمن طالما راكم قوة عسكرية واقتصادية تمكنه من ان يكون «بسمارك المنطقة».

ومنذ اربعة اعوام وصانعوا القرار العدواني الغربي يعرفون ان كل يوم يمر يزيد من دور العراق وقوته، و يدفعهم بصدد تسريع ضربه. ولذا كان العدوان امرا حتميا.

في أي سياق يمكننا وضع هذه الحرب؟

لفهم هذه الحرب، لا بد من وضعها في سياقها التاريخي. وهذا السياق هو الصراع المستمر بين المشروع القومي العربي والمشروع الامبريالي الصهيوني. قد تكون هناك تغيرات معينة في شروط الصراع، ورموزه منذ فترة محمد علي في مصر، او عبد الناصر او صدام حسين، ولكن الجوهر هو نفسه. انه المحاولة الامبريالية الغربية لابقاء الوطن العربي مزرعة لها، بوابة للوصول الى مناطق اخرى لاخضاعها ونهبها، سوقا لبضائعها و بركة تغرف منها النفط.

ويمثل كل من المشروعين مصالح تحالف طبقي محدد، يتغير في شكله مع تغير المصالح ولكن مضمونه كما هو.

فيما يخص المعسكر الامبريالي الصهيوني والبرجوازي التجاري والكمبرادوري العربي، (مثلا في الطبقات او اشباه الطبقات التي رفعها الاستعمار وترفعها الامبريالية الى سدة الحكم)، فان مهمته تثبيت المصالح الامبريالية في المنطقة، وهذا يشتمل على تثبيت الوجود الصهيوني في فلسطين كحارس متقدم. واما المذبحة ضد

العراق فقد كشفت لنا عن ان سنوات عديدة من التجزئة العربية قد خلفت نظام حكم تدور حوله طبقة من الطفيليين المتنفعين في الكويت، يشكل طبعة عربية (بل بدوية لاسرائيل).

ان نهب الثروة (النفطية بشكل خاص) واحتكار السوق العربيين يعنيان بالنسبة للولايات المتحدة على سبيل المثال خلق مجالات عمل جديدة للطبقة العاملة هناك، او خلق مجالات عمل لشركاتها عالمية الجنسية في بلدان اخرى من المركز والمحيط، والتي تتدفق القيمة الزائدة المستخلصة من عمال تلك الشركات الى الولايات المتحدة نفسها لتساهم في دفع تعويض البطالة للعمال العاطلين هناك، ولتمول برامج حرب النجوم والابحاث العدوانية والمدنية الاخرى. والامر نفسه بالنسبة لدول المركز الاخرى. لهذا السبب نجد الطبقة العاملة في بلدان المركز الامبريالي وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا، وقد دخلت الحرب كجنود لعدوان على العراق وقفت وراء حكوماتها ككلاب متخمة تعبر عن ولائها لسيدها الذي نفخ بطنها بدماء ولحم الشعوب العربية وغيرها.

صحيح ان هناك من عارض هذه الحرب، ولكن الاكثرية الساحقة منهم كانت تخشى تكرار مأساة فيتنام اكثر من كونها حريصة على عدم سفك دم العراقيين او اقتناعها بانه ليس من حق الغرب سرقة ثروات الشعوب الاخرى.

من هذا الفائض المسلوخ من الوطن العربي ومن (النفط) تحديدا، يتم تمويل المشروع الحربي الصهيوني في فلسطين منذ حوالي القرن. ولا فرق اذا اتت البلايين من امريكا وفرنسا وبريطانيا وكندا وهولندا وغيرها الى اسرائيل او اتت من الكويت ومكة المكرمة وقطر ودبي وابو ظبي وغيرها، فالنتيجة ذاتها حيث النفط المنهوب يصب في البركة الامبريالية الكبرى ومن هناك يتم التوزيع، بمباركة خادم الحرمين الشريفين.؟؟

لهذه الاسباب يكمن في خلفية او لا وعي المواطن الغربي، العرق الابيض، (الاصيل كما هي بريطانيا، والمولد كما هو في امريكا وكندا) اقتناع لا يتزحزح، بان تحرير قطرة نفط عربية معناه ضياع قرش من مصروفه اليومي. معناه ان لا تجد الفتاة

او الشاب الغربيين نقودا كافية لكي يذهب الى الحانة و يشرب البيرة و يرقص حتى الثانية صباحا و يعود طربا ليتعاطى الجنس في شقة تجعل منها التدفئة المركزية عشا هانئا. في حين ان ثمن ذلك ذبح مئات آلاف العراقيين. وبهذا المعنى فان كوب البيرة هذا ليس الا كوبا من دم هذا الشعب العربي او ذاك، او ذلك الشعب الافريقي او ذاك، ولكن، كلهم في الهم شرق.

وهكذا، فان نهب ثروات الشعوب الاخرى، وتحرير التجارة الدولية، خلقت ولا تزال جبهة طبقية في المركز الامبريالي تضم عمليا كافة الطبقات الاجتماعية هناك. كل الطبقات في ذيل الرأسمالية الحاكمة تلتقف الفتات حسب دورها وحجمها. فالطبقة العاملة تلتقط شيئا، والمثقفون والاكاديميون والفنانون يلتقطون ايضا. المهم ان الكل ملتف حول الرأسمالية الحاكمة، ليس بسبب «اكذوبة الديمقراطية» وانما بسبب ان بوسع نظام الحكم نفخهم بالفتات. اما مادة تقوية تماسك هذه الدولة فهو نهب الفائض من المحيط، وليس حق التصويت.

وفي ذنب هذا التحالف الطبقي العالمي تعلق او تتعلق الطبقات الحاكمة في المحيط. وهنا الاختلاف مع المركز/ فمعظم شعوب العالم الثالث والمثقفون الثوريون فيها ضد الامبريالية، وضد الطبقات الحاكمة فيها وضد مجموعات المثقفين والاكاديميين فيها والذين يشكلون حالات من الزيف والكذب وتخريب وعي الشعوب. هنا نلاحظ الانفصام الواضح في العالم الثالث. فلا يوجد هنا اجماع وطني بل قمع طبقي واضح اداته المباشرة الطبقة الحاكمة في البلد الواحد، وواضع خطته وحامي قامعه رجل البيت الابيض (خبير ال سي اي ايه جورج بوش)، وتمفصلاته في فرنسا (العجوز الامبريالي العرقي ميتران)، ومهندسة ذبح الشعوب (الطبقة الحاكمة في بريطانيا) وغيرها.

هذا هو السياق العالمي الذي فيه تجد مذبحة العراق مكانها. انه حالة عالم بمركز امبريالي واحد، لا يتصارع هذه المرة. يضرب هيروشيما ليقتل ربع مليون ياباني في ثوان معدودة، وتقف اليوم رأسمالية اليابان لتمول هيروشيما اخرى في بغداد. هذه صورة رأس المال العالمي.!!

وفي هذا السياق، فان انظمة الرأسمالية التجارية والكمبرادورية الحاكمة في الوطن العربي، ترى مصيرها في بقاء الارتباط التابع للمركز الامبريالي. ولذا، فان اقامة دولة عربية مركزية في العراق تعني عودة الوطن العربي الى فترة ما قبل ١٩٦٧، وتهديد الانظمة التابعة وانتعاش حركة القومية العربية. وهذا ما دفع هذه الانظمة للمشاركة في المذبحة ضد العراق.

بل ان هذا ما ابرز علاقة الانظمة العربية بالمركز الامبريالي في صيغتها الجديدة، وهي صيغة:

اصبح معها كل نظام عربي عبارة عن والي (على طريقة الولاة ايام العثمانيين). يقوم هذا الوالي بقمع الشعب واستخلاص الفائض وارساله الى واشنطن (الآستانة الجديدة). انها حالة جديدة للالتزام. انها حالة يقوم فيها هذا الوالي بخدمة الباب العالي ومن ضمن هذه الخدمة ارسال جيشه لسحق وال آخر اذا ما حاول الانفصال. هذا ما حصل ضد محمد علي. وعلى اي حال فقد حصل عام ١٩٤١ عندما ارسل الامير عبد الله جيش شرق الاردن لمشاركة الانكليز في قمع ثورة رشيد عالي الكيلاني في بغداد. ما اشبه اليوم بالبارحة.

قد يستغل بعض المثقفين والاكاديميين المتغربنين هذا الوضع للقول: انظروا اين هي القومية العربية التي يتحدث عنها هؤلاء؟. وهنا نود تقديم امثلة من بلدان سادة مثقفينا وممولي مثقفينا ومربي اكاديميينا (المتغربنين والمتشرقنين ايضا)، بان التاريخ مليىء بخيانة البرجوازية لشعوبها، واوضحها خيانة البرجوازية الفرنسية بزعامة «تيير» حيث استعان بسيده بسمارك على ذبح كوميونة باريس، وخيانة الرأسمالية الجديدة في الاتحاد السوفياتي، بزعامة جورباتشوف و يلتسين.

تقسيم عالمي للعمل خاص بالعرب:

لقد اوضحت المذبحة كيفية التقسيم العالمي للعمل بشكل يتوافق مع اوضاع كل طرف في هذا النظام. لقد توافق دور كل طرف مع قدراته ومقدراته، وعلى ضوء ذلك تتحدد مكاسبه من ذل البرجوازيات العربية بالطبع.

ان الخطوط العريضة لهذا التقسيم هي:

ـ تحكم المركز الامبريالي بالسلع الدولية الثلاثو وهي احتكار التكنولوجيا المتقدمة، والتحكم بالنفط وتوفير تسهيلات لاستغلال العمل الرخيص في المحيط، والتي يتم ضمانها عبر التحالف مع البرجوازيات الحاكمة في المحيط.

ـ حصول تقسيم عمل داخل دول المركز نفسها، حيث الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا وكندا وايطاليا وهولندا تقوم بالدور العسكري المباشر في ذبح الشعب العراقي.

ـ وتقوم بالدور التمويلي اليابان والمانيا (صحيتي الحرب العالمية الثانية) وبعض التوابع الاخرى من المركز.

ـ وتقوم السويد والنرويج وفنلندا وشبيهاتها بتجهيز قوات الطوارىء الدولية على الحدود بين العراق وجزئه المغتصب (من قبل الامم المتحدة) اي الكويت.

وعلى الصعيد العربي، فهناك مسودة لطبعة المركز في تقسيم العمل حيث:

ـ شاركت انظمة سوريا ومصر ودويلات مجلس التعاون الخليجي والمغرب في ارسال مرتزقة من جنودها للمشاركة في تقديم خدمات الطبخ ومسح الاحذية والمشاركة في الذبح ضد الشعب العراقي.

ـ كما كان دور السعودية والكويت وبقية دويلات مجلس التعاون اساسيا في تمويل حملة الذبح.

ـ وقريبا قد تشارك حتى دولا عربية في ارسال قوات لمراقبة وقف اطلاق النار وخدمة سادتهم من جند الغرب.

وحتى على الصعيد العالمي فقد سحب هذا التقسيم نفسه، فقد ارسلت كوريا الجنوبية طواقم طبية لخدمة جند الغرب، في حين ارسلت تشيكوسلوفاكيا زمرة من جندها ربما للطهي واغراض اخرى!.

هذا التقسيم شاهد جيد على كيف يقوم المركز الامبريالي بتطويع المحيط في خدمة مصالحه.

اما المعسكر الطبقي الآخر في هذا التقسيم، فهو معسكر شعوب العالم الثالث،

وشرائح وفئات محدودة في بلدان المركز الامبريالي.

فقد وقفت كافة الشعوب العربية مع العراق بدءا بالشعب الفلسطيني الذي لم يقف فقط لانه يئس من الحصول على حل عبر امريكا. هذا التبرير ليس الا من اولئك الذين يريدون الاعتذار لامريكا على موقف الشعب الصحيح. وقف الشعب الفلسطيني ضد عدوته امريكا ووقف لانه يتوق الى بلد عربي مركزي، ووقف لانه يرى امله في الوحدة العربية والتي لا تتحقق بالحفاظ على (طبعة عربية لاسرائيل — اي الكويت) وانما بوجود دولة مثل العراق. كما وقفت كل الشعوب العربية مع العراق، ولكن كان بينها وبين العراق امرين خطيرين:

الاول: حراب مرتزقة الانظمة، الجنود (مطايا كل عصر).

والثاني: غياب حركة التحرر الوطني، التي وحدها القادرة على ربط حلقة الصراع بين الانظمة التابعة والشارع النظيف.

كما وقفت كل شعوب العالم الثالث مع العراق، ولكنها كلها محكومة بانظمة لا تختلف عن تلك التي في الوطن العربي.

انها اذن: معسكر المسلحين حتى الاسنان ومعسكر المجردين من السلاح. ولكن، لا تتحرك الجماهير فجأة وصدفة وبالاوامر، ولكنها لا بد ان تتحرك.

الظاهرة العراقية:

ليست هذه على اي حال دراسة ضافية للظاهرة العراقية. ولذا، سوف نركز على الامر في نطاق العوامل التي قادت للمذبحة.

فقد استطاعت ماكينة الاعلام الرأسمالي في المركز الغربي خلق صورة عن العراق اظهرته وكأنه البلد الذي سوف يشعل حربا عالمية ضد العالم. كما وامتطت انظمة المركز ما تسمى بالديمقراطية لتهاجم العراق وكان كل العالم يتمتع بجنة الديمقراطية الغربية بدءا من مذبحة هيروشيما وانتهاء بمذبحة بنما.

الا ان جوهر الامر يكمن في امور بعيدة اخرى.

ان العراق بلد ذو امكانات بشرية واقتصادية جيدة نسبيا. ولذا، فقد بدأ

التصنيع والتوسع الزراعي منذ ثورة تموز ١٩٥٨. ومنذ تلك الفترة والعراق يفتح مجالات تشغيل للفلسطينيين. ان العراق هو اول بلد عربي، وربما الوحيد الذي استثمر فائض النفط في التنمية الزراعية والصناعية، وهذا ما ينقض ادعاء الغرب الرسمي واليساري بان العراق كان مجرد مستثمر في التسلح فقط (ستورك)(٤)

ولعل افضل امتحان لقدرة العراق هي تجربته في الحرب مع ايران. هذه الحرب التي لعب فيها الاعلام الغربي دوره الخطير حيث هيأ وكأن العراق هو الذي بدأ الحرب، وساعده في ذلك تخلف الاعلام العراقي في كشف الحقيقة مما يجعل مسببات خدع الحرب بحاجة الى التدقيق مجددا، بدل التسليم بأن العراق هو المعتدي.

ان تجربة الحرب مع ايران هي التي كشفت عن الامكانات الكامنة للبرجوازية القومية في العراق والتي كانت قد بنت قاعدة اقتصادية قادرة على تثبيت الجندي في المعركة. هذه القاعدة التي قصد العدوان الامبريالي تدميرها (تحت غطاء تافه باسم الامم المتحدة) قبل ان يواجه الجيش العراقي.

لقد باع الغرب، كما باع الشرق الاسلحة للعراق، ولايران ايضا. ولكن الغرب وادواته من الاكاديميين العرب، ما زالوا يدعون بان العراق كان اداة للغرب ضد ايران، منسجمين مع الاعلام الغربي في تشويه العرب الاقوياء وستر عيوب شيوخ النفط وانظمة التطبيع. وعلى اي حال، فقد اكدت تجربة الحرب العراقية الايرانية، ان الرجعية الدينية في ايران قد دمجت الطائفية الشيعية بالقومية الفارسية في محاولة منها للسيطرة على النفط العربي باسم (فتح مكة او تصدير الثورة) وخلع انظمة الخليج الغارقة في الفساد والدعارة الشرعية ونكاح الغلمان وفيالق «الحريم» وما اشبه.

اما الحرب الحالية، والخيانة العلنية التي مارسها النظام الايراني «المتدين» ضد العراق ولصالح الامبريالية، فتثبت ان المسألة الدينية لا تحل المعضلة. فلم تلعب القوى الدينية اي دور مركزي في هذه الحرب رغم ضخامتها، فلماذا؟. لماذا لم تقدم بديلا، لماذا مرت الخيانة الايرانية بلا تدقيق؟، ولماذا لم يعلن الجهاد المقدس ضد الامبريالية؟. ألا يحتاج هذا الى مراجعة موقف القوى الدينية من المسألتين الوطنية والقومية؟. ألا نلاحظ ان عدم انتصار القوى الدينية لهاتين المسألتين قد انتهى الى

خضوع العالم الاسلامي بشكل أعمق للامبريالية؟. بالاضافة الى مشاركة جيوش دول عربية واسلامية في المذبحة، فان المجاهدين الافغان قد تطوعوا في السعودية ضد العراق؟ أليس هذا العجب العجاب؟!.

الا ان هذه الحرب قد اكدت بالمقابل ان الشعب العراقي ادرك بانها حرب استعمار فارسي، وهذا ما يفسر صمود العراق امام العدوان الايراني وخاصة بعد ان اخرج الجيش العراقي من الاراضي الايرانية. هذا الامر يبين ايضا، هشاشة تحليل المستشرقين، والمتغربنين بأن ولاء الشعب العراقي كان ولاء دينيا، بل كان ولاء قوميا، والا لما تم صد العدوان الايراني هذا.

ان خروج العراق قويا من الحرب مع ايران، وبقاء السلطة في يد البرجوازية القومية ذات التوجه الاستثماري الانتاجي، والذي يسخر الفائض للتنمية والتسليح (على اعتبار ان التنمية في عصر هيمنة ضواري الامبريالية لا بد ان تكون تنمية مسلحة)، هذا ما دفع الامبريالية للتخطيط لضرب العراق كي لا يتحول الى دولة عربية مركزية تحقق ما حيل دون محمد علي وعبد الناصر ان يحققانه.

وهذا ما ارعب البرجوازيات التجارية والكمبرادورية في بقية البلدان العربية، حيث ان الظاهرة العراقية تهددهم حقا، كونها تمثل حلم الجماهير العربية في الوحدة والحرية والتطور.

في هذا السياق يمكننا ان نفهم لماذا تقوم انظمة مصر وسوريا والاخريات الطالحات بخيانة الامة العربية هكذا في وضح النهار.

ان احتفاظ العراق بالفائض واستثماره داخليا، يعني الحيلولة دون تدفق هذا الفائض الى بلدان المركز الامبريالي، وبالتالي تقليل الفائض المنهوب، والذي يعني مساهمة العراق في تحقيق ازمة اقتصادية وبالتالي اجتماعية داخل بلدان المركز الامبريالي. هذه الظاهرة التي تشكل معبر المحيط في تفجير الانظمة الرأسمالية في المركز. وهذه المساهمة التي دفعت المركز الى الاعتداء على العراق للحيلولة دون اتساع ظاهرة العراق الى الوطن العربي ودون تكرار هذه التجربة في بلدان اخرى.

ان استمرار تجربة العراق وشمولها بلدان عربية اخرى يعني المساهمة في تقويض

استقرار النظام الرأسمالي الامبريالي العالمي وهذا شرف رفيع للعرب. وهو الشرف الذي تحاول الامبريالية سلبه واخفاءه، وهو الشرف الذي تفهمه كل الشعوب ولا يفهمه من القادة سوى أمثال فيدل كاسترو. اما امثال القذافي فيجبن تمسكا بمصالحه، فما بالك بالملك فهد؟.

من المفيد في هذا السياق الاشارة الى ان تحكم العراق اكثر بالثروة العربية يعني توزيع افضل لهذه الثروة وتحقيق لديمقراطية قائمة على المشاركة في الانتاج بخلاف الديمقراطية الغربية التي ترتكز على الانتاج وعلى نهب الشعوب. وفي هذا السياق تتضح اكثر حقيقة ان قطرا كسرة من قطر (كالكويت) لا مجال أمامها للتطور حتى لو كان فيها نظام حكم مناسب. ان عالم الكتل الكبيرة يدفع بصدد خلق الكتلة العربية الواحدة لا محالة. هذا ما يدركه الجزار الامبريالي ويحول اليوم دونه.

هنا لا تصبح المسألة فقط كون الكويت تركة استعمارية وحسب، بل ان الغائها وامثالها ضرورة لا مناص منها لكي يسير التطور العربي في طريقه الصحيح. (وان من يقف ضد استعادتها بالقوة او غير القوة ليس الا طرف او شخص يقف ضد الوحدة والتطور العربيين بوعي ومنهاجية). ومن هنا ينكشف عري الكثير من قوى اليسار العربي والعالمي وتحوله الى مطية للامبريالية (انظر لاحقا).

القومية العربية والوحدة:

دعونا نقر بأن الاستعمار ومن بعده الامبريالية، قاما بتفتيت الوطن العربي، وتنصيب الوان متعددة من الادوات فيه كحكام، وخلقا توجهات اقليمية تشوه وعي الشعب، وانهما قد حققا نجاحا ما على هذا الصعيد. ولكن هذه النجاحات كانت ولا تزال نجاحات بالقوة وليست بالاقتناع او بالفعل. فكما اظهرت كل ازمة مر بها الوطن العربي توق الجماهير للوحدة، فقد اظهرت ذلك المذبحة الاخيرة، كما واظهرت كيف ان حراس مصالح الامبريالية متمسكين بذلك بكل ادوات القمع الممكنة.

وفيما تخون الانظمة العربية المسألة القومية لصالح الامبريالية، فان شراحها وعرافيها من الاكاديميين والمثقفين المتغربنين ينظرون لصالح تلك الخيانة. ولسوء

الحظ يسقط الشيوعيون التقليديون في نفس الشرك، ليصبح الشيوعي التحريفي في خط واحد مع بل وفي خدمة البرجوازية التجارية والكمبرادورية.

وفي حين تحاول البرجوازيات الاقليمية تكوين (قوميات) خاصة بكل قطر، فان التحريفيين العرب ما زالوا يتمسكون (ربما حتى اللحظة) بان الامة العربية امة في طور التكوين بناء على الاطروحة المتهالكة لـ ستالين، عاجزين عن الادراك، وربما مباركين بان ما يتكون هو اقليمات هشة تقف كل واحدة كعقبة قذرة في طريق التطور والحرية العربيين.

لقد فشل الشيوعيون التحريفيون العرب في ادراك بان الامة العربية امة في طور الاحتجاز. تطورها محتجز وحريتها محتجزة وثروتها منهوبة. هذا المدخل الذي يجب ان يكون سهلا وواضحا لكل ماركسي ــ لينيني نراه لغزا لا يحل لدى سليلي التحريفية المسكوفية.

لقد عانت القومية العربية من خزعبلات عديدة منها: ان القومية اطار للعنصرية، والعرقية. ولذا، كان ينهرب اليسار العربي الضحل من الانتماء للقومية لكي يثبت يساريته. في حين كان ولا يزال كل العالم مقسم الى قوميات.

ولم يدرك مثل هذا اليسار ان القومية العربية لا بد وان تكون تقدمية لانها على الاقل، محاولة للتحرر الاجتماعي من الامبريالية وادواتها. انها اطار جماهيري لحركة تحرر وطني.

ولكن أنى لماركسي لا يفهم الماركسية ان يتمكن من، أو يتجرأ على نقد اختلالات الفكر المارسكي؟

ولذا، فان القومية العربية، وقوميات العالم المحيط في هذا العصر الذي لم يكن قد غادره من الاستعمار سوى هيئته السياسية، لا يوجد هناك ما يجمعها مع القومية الامريكية والبريطانية والفرنسية واضرابها باعتبارها ذابحة الشعوب في هذا العصر.

عجز هذا اليسار، وعجز القوى القومية، بل حتى شبه غيابها فتح الطريق امام القوى السلفية كي تشغل الحين، ولكنها لم تبد أداء مناسبا.

ولكن تطورات حصول المذبحة، من القصف الجوي الذي كان ذبح باعصاب

باردة من قوات العدوان ومن ثم الحرب البرية، والمعارك مع الادوات الجديدة للامبريالية ممثلة في الشيعة الذين سلحتهم ووقتت ارسالهم ايران وفي الاكراد (الذين برهنوا بما لا شك فيه ان قيادتهم قد حولتهم الى اداة عميلة للامبريالية). كل هؤلاء، تواقت تحركهم مع دخول العدوان الامبريالي بل الرأسمالي العالمي مرحلة الحرب البرية فكانوا مجرد عملاء للقتلة الغربيين دون مواربة. في كل هذه الجرائم كان اداء حركة التحرر الوطني العربية أداء ضعيفا بشكل ملموس، بل شبه معدوم. اما الحركة الدينية فلم تشغل الحيز ولم تقم بالمهمة رغم قوتها. واذا افترضنا ان سوريا تمثل «كما تدعي» تيار الحركة الوطنية وايران تيار الحركة الدينية فان اثنتيهما قد مارستا اوسع دور خياني ضد العراق. ولم يختلف دورهما عن دور تركيا التي لها في خدمة الامبريالية والصهيونية سجلا حافلا يعود لاكثر من نصف قرن متواصل.

ولكن، رغم الاداء المخزي لحركة التحرر الوطنية بكل اجنحتها، الا ان هذا لا يعكس ولا يمثل موقف الشعوب نفسها. بل ان التحرك الضعيف للشعوب كامن في غياب المفجر الرئيسي للصراع ضد الانظمة التي لم تتجرأة حتى على طرد السفير الامريكي من بلادها.

لقد جاءت هذه المذبحة، بخلاف عدوانات ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، جاءت في حالة فراغ من حركة التحرر الوطني العربية مما جعل الاداء ضعيفا. اما عدم حصول انتفاضة عفوية للشعوب، فهو يؤكد على ان الانتفاضات العفوية لا تصنع صناعة وانما تنضج في ظروف خاصة ومتباعدة من حيث الزمن. ولذا، فان احداثا صغارا قد تفجر الانتفاضة في حين لا تفعل ذلك الاحداث الكبار اذا لم تكن المقدمات الموضوعية ناضجة.

لقد ادركت الجماهير العربية ان القوة العراقية فرصة تاريخية يجب حمايتها وتمكينها من فرض تسوية على شيوخ النفط بل لصوصه. لذلك كان التأييد الشعبي للعراق، وليس صحيحا قول المثقفين التابعين ورجال الاكاديميا ان الشعوب اعتقدت بان العراق قادر على هزيمة قوى الرأسمالية العالمية المعتدية.

يرتد اتهام الشعوب هذا الى موقف نخبوي مريض نفسيا ومختل قوميا، يرى في

الشعوب مجرد قطعان. فالشعوب عرفت ان المذبحة حاصلة ضد العراق، وهنا تعاطفت مع العراق لانها تتعاطف مع نفسها ومع الحقيقة، وترفض تأييد العدوان لمجرد كونه الاقوى.

ولكن هذه الشعوب افتقرت الى الحركة السياسية التي ترتب تحركها وتبرز الشعار الذي يتم الالتفاف حوله، وتدفعها الى مصادمة قوات القمع لاسقاط الانظمة.

وهنا تبرز اهمية الاشارة الى ان فشل الحركة الوطنية في التحرك وملىء الفراغ لا يعني غياب القومية العربية كما يدعي امثال (فريد هالدي ــ اليساري البريطاني الذي تحول الى اداة للامبريالية)(٥). وانما يعني فشل القوى السياسية نفسها.

لقد حصلت مظاهرات في العديد من الدول العربية، وحصل قمع لها معلن وغير معلن، ولكن غياب الحركة السياسية التي توظف تحرك الشارع نحو مطالب و برنامج معين هو الذي جعل التحرك مجرد تفريغ عاطفي محدود.

ان المهمة الاساسية التي كان على الحركة الوطنية انجازها هي اشعال المعركة بين الشارع المصري والسوري والانظمة الحاكمة هناك بصفتها جزءا من المذبحة ضد العراق، جزء من حرب خيانية علنية، ولان مشاركة هذين النظامين وحدها التي جعلت الغزو الامبريالي ممكنا، ناهيك عن تسهيلها للمهمة.

فالخيانة هنا واضحة ووقحة، والمطلب هنا واضح ولكن الاداة غائبة بل وقسم كبير منها، وخاصة اليسار، كان عميلا للنظام المصري او السوري او مشايخ النفط.

لقد ساهم خلق وتعميق التوجهات الاقليمية في كل قطر عربي على حدة، في تغييب البعد القومي. وفي حين حصل دعاة الاقليمية من المتنفعين وذوي الاتجاهات الغربية الرأسمالية على الدعم المالي والتسهيلات الاعلامية، فان الحركة الثورية كانت مقموعة من جهة وعاجزة عن تحديد هدفها من جهة ثانية او في بعض الاحيان متساوقة مع الموقفين الزائفين للاقليمية البحتة او الاقليمية والاممية الخاليتين من البعد القومي.

ولكن المذبحة الاخيرة، وان كانت لم تفجر الشارع للاعتبارات السالفة الذكر، فانه لا شك في حقيقة ان الشارع العربي اصبح في معسكر والانظمة في المعسكر

المضاد. وهذا يعني بداية جديدة وواضحة في اعادة تشكيل الجبهة القومية التقدمية ضد الانظمة التجارية الكمبرادورية الحاكمة التي تشكل (الجزء الذيل) في التحالف العالمي للرأسمال على حساب شعوب المحيط.

لقد عجز بعض اليسار الفلسطيني عن ادراك لماذا دعم الشارع الفلسطيني العراق. او ان قسما منه ادرك الحقيقة، ولكنه فضل الخيانة وقد حاول البعض (رغبة منه في عدم ايذاء مسامع سادته الغربيين)، حاول نسب هذا الدعم الى ان الفلسطينيين دعموا العراق لانهم يئسوا من الموقف الامريكي. وهذا غير صحيح. وقد يكون هذا موقف القيادة الفلسطينية.

لقد أيد الشعب الفلسطيني العراق فورا، لانه يتصدى لعدوه الاقوى، اي امريكا بشكل خاص والغرب بشكل عام. ولان الشعب الفلسطيني يعرف ان دولة عربية مركزية هي التي تحل مشكلته ولا شيىء غير ذلك. ولان الحل مرهون بها فعليه تأييدها، ولان الشعب الفلسطيني، بخلاف قيادته والطبقة الرأسمالية فيه، وعرافي الانظمة من الاكاديميين الفلسطينيين الذين لا يرقون عن كونهم مخبرين للسفارات الغربية، يرى نفسه جزءا من الوحدة العربية.

بل ولقد وقف معظم اليسار الفلسطيني التقليدي التحريفي ضد العراق (اخلاصا منه لموقفه الخياني تجاه القومية العربية). وفعلت الشيىء نفسه منظمات يسارية عربية اخرى. ولكن ما حال دون اعلانها هذه المواقف بوضوح كانت مواقف الشعوب العربية المؤيدة للعراق.

بل ان كل القوى السياسية العربية التي لم تؤيد العراق، جبنت عن مواجهة الشارع فتخفت مواقفها في حينه لتحاول عض العراق اليوم، متمثلة مواقف الانظمة العربية ودولة الفرس، ودولة الترك وقيادة الكرد العميلة.

لقد وقف الكثير من المثقفين والاكاديميين العرب والفلسطينيين ضد العراق، وكانوا ينتظرون هزيمته في ايام او اقل. ورغم معرفتنا بانتماءات هؤلاء الغربية البحتة، الا ان تفسيرا لموقفهم لا يمكن ايجاده خارج نطاق الارتزاق من الانظمة، عربية وغربية، والانبهار الدوني بذوي العيون الزرقاء.

فمن لا يقف مع شعب يتعرض لمذبحة على يد الامبريالية الا الامبرياليون وادواتهم!.

ان ارتباط هؤلاء بايديولوجيا الغرب، والشعور بقوة الامبريالية التي لا تقاوم قد اوصلت هؤلاء الى موقع من يرى في التصدي الامبريالية ضربا من الجريمة. ومثل هذه النفوس المهزومة لا تتورع عن العمل حتى كمخبرين وكتبة تقارير، ولا يمنعهم من ذلك الحصول على شهادات الدكتوراة.

انهم في حالة من الخنوع تجعلهم يرون امهم وشعوبهم في قاع السلم البشري، شعوب من العبيد لصالح السادة الغربيين، وهذا ما يجعلهم يبررون عدم المقاومة ولا حتى التبرم والتشكي.

وهم بهذا يحافظون على مصالحهم المحدودة كنخبة تابعة ومرتشية على حساب الشعب.

يحاول هؤلاء الاكاديميون تغليف ولائهم للامبريالية بالقول ان للكويتيين حق تقرير المصير. وفي هذا الصدد يجدر الفصل بين مسألتين اساسيتين:

الاولى: وهي ان هدف الامبريالية او التحالف الطبقي الرأسمالي العالمي هو تحطيم قدرة العراق الاقتصادية والعسكرية لكي لا يصل مرحلة الاقلاع، وان استعادة العراق للكويت كان محاولة لتفادي الضربة اكثر منها شعور من العراق بان هذا هو الوقت المناسب لاستعادة الكويت.

والثانية: ان حق تقرير المصير للكويت وغيرها او مسألة الديمقراطية كلها مجرد تغليف لضرب العراق. هذا ناهيك عن ان الكويت تركة استعمارية كجزء مقتطع من العراق. صحيح ان البعض يحاول الرد بان كل اجزاء الوطن العربي تركة التقسيم الاستعماري وهذا صحيح، ولكن الكويت هي حالة تجزيىء الجزء، ولكي تتوحد اجزاء الكل لا بد من البدء بتوحيد اجزاء الجزء. لذا، يعترف العراق بالسعودية ولا يعترف بالكويت. هذا ناهيك عن طبيعة النظام الكويتي كنظام قبلي عشائري، وهشاشة البنية الاجتماعية حيث ان الكويتيين يشكلون ثلث السكان فقط، واما حق الانتخاب فهو لنصف هذا الثلث اي للرجال فقط.

هذه البنية غير المنتجة، والتي تعيش على جزء من فائض النفط وتسخر كل الفائض ليتدفق نحو المركز، وتستعبد العمل المهاجر من مختلف بلدان العالم، ولا تدخل المرأة في اي حساب انساني سوى في المضاجع، هذه البنية متخلفة جدا مقارنة بالعراق. بل ان ضمها للعراق يعيد للناس انسانيتهم.

ان تدقيقا بسيطا في مواقف المثقفين والاكاديميين والصحفيين والكتاب العرب الذين وقفوا ضد العراق، حتى لو كان هدفه ضم الكويت اليوم، هذا التدقيق يؤكد بأن هؤلاء ليسوا سوى موظفين يعيشون على منح اهل النفط.

اليسار العربي:

ان اسطع مثال على الاعتياش من نقود اهل النفط هي تلك الشريحة من الاكاديميين والمثقفين والصحفيين والكتاب المصريين الذين اخذوا الى ان تقاعدوا، او يأخذون، وظائف في دول النفط او الذين يكتبون في صحف اهل النفط او الصحف العربية المعتاشة من النفط او الذين فتح لهم الامراء صحف ومجلات ودور نشر ومراكز ابحاث، او الذين ينتظرون من الحول الى الحول حتى يقيم الامير تركي مهرجان «الجنادرية» في الرياض ليأخذوا منه ما يكفيهم عامهم القادم.

بهذا الانفاق الواسع، يمكننا ادراك كيف استطاعت انظمة النفط الاستثمار السيىء في هذه الفيالق من الانتهازيين الذين خربوا الوعي الشعبي وحولوه سياسيا الى الاقليمية وحياتيا الى الاستهلاكية ونخبويا الى الارتزاق.

اليسار العالمي «ابن السكرتيرة»:

ما ان استعاد العراق الكويت، حتى هب الكثير من اليسار في العالم للدفاع عن ما اسمي (الشرعية الدولية) (وشرعية الحكم في الكويت). هذا اليسار الذي لم يتحرك قط لا في احتلال بريطانيا لايرلندا، ولا احتلال امريكا لغرينادا وبنما، ولا تورط فيتنام في كمبوديا، ناهيك عن اعجاب هذا اليسار بالاحتلال الاسرائيلي لفلسطين. فما هو تفسير هذا الموقف المضاد للعراق من قبل هذا اليسار؟.

ربما يرتد التفسير هنا الى البيئة التي نبت فيها اليسار الغربي الحالي. هذا اليسار الذي نبت وتربى في ظل هيمنة الايديولوجيا البرجوازية في الغرب والتي تغلف نفسها بما يسمى الديمقراطية، في حين تستغل وتستعبد واحيانا تحتل الشعوب الاخرى. هذا اليسار الذي لا يربط بين ما تسمى بالديمقراطية داخل بلاده ودور دولته الامبريالي في الخارج.

ان وقوف هذا اليسار ضد استعادة الكويت يعني في التحليل الاخير تبريره للحرب العدوانية الامبريالية ضد العراق واعتقاده ان الامبريالية المسيح المخلص للشعوب.

لقد حاجج الكثيرون من اليسار الغربي بان الحل العربي غير مناسب لازمة الكويت؟. وبالطبع، فان مجرد رفض الحل العربي يعني اختيار وتزكية الحل الامبريالي.

ولكن لماذا يرفض هؤلاء الحل العربي؟

هناك اكثر من تفسير. ولعل اقواها هو ان حلا عربيا ستكون فيه للعراق اليد الطولى، وهذا يعزز دور الدولة العربية المركزية و يضع مشروع الوحدة العربية على اعتاب التحقق، ويحول دون قيام الامبريالية بضرب العراق و يزيد من تحكم العرب بثروتهم. وباختصار، فان الحل العربي وحده الذي كان سيعطي النهضة العراقية زخمها و يدشن الريق نحو الوحدة العربية بقيادة دولة عربية قوية. هذه هي الفرصة التي أصرت انظمة الرأسمالية التجارية العربية من المحيط الى الخليج (مع بعض الاستثناءات كاليمن)، على خنقها ووأدها هذا هو الحل العربي الذي رفضه كثير من اليسار الاوروبي تماما كما رفضته الامبريالية لان يسارا كهذا ليس الا بيدقا للرخ الامبريالي، معاد لتحرر الشعوب شأنه شأن الامبريالية ايضا، وبالطبع معاد للقومية العربية والوحدة العربية.

هناك تفسير مكمل للاول وهو ان بعض اليسار الغربي عرقي لدرجة الاعتقاد بانه لكي تحل قضايا العرب فلا بد من عقل كولونيالي ليحلها لانهم لا يستطيعون ذلك «كعرق متخلف». وهذه النظرة هي شكل من اشكال العودة لاستعمار الدماغ

العربي فما بالك بالارض العربية.

ليس صعبا ادراك لماذا تقف رأسمالية المركز ضد الوحدة العربية، وضد اية وحدة او تطور في المحيط ولكن لماذا يقف اليسار او اكثره ضد هذه الوحدة؟ ولماذا لا يهتم اليسار الغربي الا بالاقليات الموجودة في الوطن العربي؟ لماذا لا يهتم اليسار الفرنسي بالهنود الحمر في الولايات المتحدة، وباربعين مليون أسود مضطهدين كعبيد هناك ايضا، وبملايين العرب المغاربة في فرنسا، والعرب في امريكا، والاقليات في العديد من دول العالم كما يهتم بالاقليات في الوطن العربي؟.

هل هناك تفسير غير اندماج هذا اليسار بمواقف ومصالح الرأسمالية الامبريالية؟ هل هناك غير كون هذا اليسار صهيوني في جوهره؟. ولو لم يكن صهيوني، فلماذا يهتم بالوقوف ضد الوحدة العربية لانها تهدد العدوانية الصهيونية؟.

ان هذا اليسار الذي انكشف بوضوح في معركة العراق، بل الذي فضحت يساريته بشكل مأساوي قد اثبت بانه الابن غير الشرعي للامبريالية. انه ابن السكرتيرة او ابن الجارية بالمفهوم العربي القديم. انه البندوق، الذي عند ازمة الاب، مهما كان الاب زانيا، فان هذا البندوق ينهض ليطعن خصم ابيه مهما كحان لخصم ابيه من حقوق.

هذا اليسار وليد مرحلة الامبريالية، ثقافته امبريالية، وعيه مشوه بالديمقراطية الغربية، موقفه من شعوب المحيط عرقي، مصاب بمرض التفوق الابيض، مندمج بالنظام، مصالحه نابعة ومعتمدة على حصول النظام الحاكم على فائض من المحيط. وأما علاقته بالماركسية فهي علاقة اكاديمية بحتة، علاقة تمرين عقلي او معادلة جبرية، وليست علاقة مناضل ثوري. ولذلك يستوي لديه الاخلاص للنظرية وخيانتها. هذا اليسار الذي ليس الا الطبعة اليسارية للامبريالية.

أليس عجيبا ان يتم الدفاع عن الشرعية الدولية من اليسار الذي يفترض ان يكون عرضة للاضطهاد داخل البلد الواحد حيث قلة الوظائف ومطاردة المخابرات، وحيث هو عرضة للاغتيال الفردي في المركز والذبح الجماعي في تشيلي وسوريا؟.

هل صحيح ان هذا اليسار عاجز عن الفصل بين كون نظام العراق ديمقراطيا أم

لا و بين عدم أحقية الامبريالية في تحطيم البنية الاقتصادية والدفاعية العراقية؟.

ما الذي يبقى من يسار كان يرفض تصدير الثورة لينتقل الى وضع تبرير تصدير الحرب الامبريالية الى المحيط؟ والاعتقاد بأن الامبريالية «مخلصة» الشعوب. ولكن في مرحلة السقوط والتدهور الثوريين لا غرابة ان يقوم الحمر برفع الرايات البيضاء.

اليسار الاسرائيلي:

لقد وقفت مختلف اطراف اليسار الاسرائيلي ضد العراق. ان اليسار الاسرائيلي في التحليل الاخير هو يسار النظام الصهيوني يسار الرأسمالية الاسرائيلية التي هي جزء عضوي من رأسمالية المركز الامبريالي.

هذا هو مرتكز او مقترب الفهم الصحيح لليسار الاسرائيلي فهو يرى ان القومية العربية والوحدة العربية في حالة من التصادم مع المشروع الامبريالي الصهيوني، ولذا، فان اليسار الاسرائيلي (اقصد الماركسي) يظل يسارا طالما تعلق الامر بالتجريدات النظرية. وعندما يتعلق الامر بالقومية العربية، فان اليسار الاسرائيلي مضاد لها بوضوح، و بدون مبرر او دفاع منطقي.

لقد وقف اليسار الاسرائيلي مع الولايات المتحدة، بحجة الوقوف مع الشرعية الدولية. بل وقد وصل الامر بهذا اليسار حد مهاجمة الشعب الفلسطيني لانه ايد العراق. ولم يدرك هذا اليسار ان الموقف الاخطر هو في «العشق الدائم لامريكا» والذي يرنخ به كل اسرائيلي. من ينكر ان كل اسرائيلي يؤيد الولايات المتحدة في كل يوم وفي كل شيىء، فلماذا لا يعترض «اليسار العظيم» على هذا!.

بل ان بعض اجنحة هذا اليسار التي كانت تدير حوارا فارغا مع ليبراليين فلسطينيين قد قررت قطع هذا الحوار بعد استعادة العراق للكويت. ولم يتم القطع بسبب كون ذلك الحوار «طحنا للماء»، بل توقف عقوبة للشعب الفلسطيني على تأييد العراق، مع ان محاوريهم من الفلسطينيين كانوا ضد العراق، بل هم حتى لا يمثلون شعبهم. أما فرض الحرمان «الكنسي» على المحاورين الفلسطينيين فقد وضعهم في موقف من «أسلم في الليل»، واللهم «كل الشماتة».

ولعل ما استفدناه من هذا الموقف هو تكشف الموقف الدوني للمتحاورين الفلسطينيين مع سيدهم الاسرائيلي.

لقد كشف اليسار الاسرائيلي بعد هذه التجربة ان الفلسطيني الجيد في نظره هو الفلسطيني المضاد للقومية العربية والوحدة العربية، وهذا لا يختلف كثيرا عن موقف حكام اسرائيل من ان الفلسطيني الجيد هو العميل.

الديمقراطية أم «قميص عثمان»؟:

ان الديمقراطية، حتى بمفهومها الغربي الخادع، غير قائمة في اي قطر عربي، ناهيك عن كافة بلدان المحيط. وهذا ما تدركه رأسماليات المركز واكاديمييها و يسارها بل وكل تفصلاتها. الا ان التركيز كله كان ولا يزال ضد العراق.

ومع ان الديمقراطية (حتى البرجوازية منها) غائبة في العديد من دول العالم، وقد تصل النسبة الى اكثر من الثلثين، و بالطبع ظل التركيز ضد العراق؟!.

و بدون ان نخوض في هذا الامر، دعنا نرى، الاسباب الموضوعية لغياب الديمقراطية في بلدان المحيط؟.

ترتد وترتبط هذه المسألة بالاستعمار والامبريالية واحتجاز تطور المحيط في التحليل الاخير.

فاذا عرفنا ان الديمقراطية الغربية كانت ضرورية لعملية التطور الرأسمالي وخاصة الصناعي. وان التطور الصناعي يتطلب، كي لا يتوقف، اعطاء العمال حقوقا معينة منها الاجور المناسبة، وحق الاقتراع والتعبير وغير ذلك. اي ان من شروط استقرار المجتمع الصناعي هو وجود هامش من الحرية للطبقات المستغلة. ووجود مستوى دخل مقبول لكي لا يحصل الاهتزاز الاجتماعي. واذا عرفنا ان احد اهم عوامل استقرار الانظمة في البلدان الرأسمالية المتقدمة هو نهب فائض المحيط واستمرار التبادل اللامتكافىء معها، فان كل هذا يعني العكس في المحيط.

ان نهب المحيط واستمرار التبادل اللامتكافىء معه، وتنصيب حكومات قمعية فيه وتفجير انقلابات عسكرية فيه تشكل حراسة لتدفق الفائض من المحيط الى المركز،

كل هذه تشكل احتجازا لتطور المحيط. وعليه، فما دام المحيط غير متطور، اي بمفهوم هيمنة نمط انتاج رأسمالي متمحور على ذاته، وليس نمط انتاج رأسمالي محيطي، فان الحريات لا بد ان تقمع.

من هذا نصل الى النتيجة الطبيعية وهي ان احتجاز تطور المحيط على يد المركز هو الذي قاد الى غياب الديمقراطية فيه.

وبهذا المعنى، فانه اذا ما صح القول ان العراق ليس ديمقراطيا، فان المولد الاساسي لهذا الوضع، لا بل مخلده هو الاستعمار والامبريالية وتنصيب انظمة تابعة، تتحالف في سدة الحكم فيها رأسماليات تجارية كمبرادورية غير منتجة.

وبناء على هذا، فان قرار المركز الامبريالي تحطيم البنية الصناعية في العراق هو اصرار على ان يظل العراق غير ديمقراطي بالطبع.

وبهذا المعنى ايضا، فان البرجوازية القومية الانتاجية في العراق اقرب الى الديمقراطية من البرجوازيات التجارية والكمبرادورية التابعة في مصر وسوريا وغيرهما من البلدان العربية. ففي العراق يتم توزيع الثروة على اوسع قطاعات ممكنة من الشعب، ويتم تشغيل اكبر عدد ممكن من الناس في اعمال انتاجية. اما في مصر وسوريا، فالثروة منهوبة، والفساد مستشري، والقسم الاكبر من قوة العمل يعمل في قطاع الخدمات الذي معظمه للاجنبي.

وهذا يكشف زيف الادعاء الامبريالي وزيف اليسار الغربي الذي برر الحرب الامبريالية ضد العراق.

وعليه، فالسر هنا لا يكمن في مسألة الديمقراطية أم لا. انه كامن في ان تطور العراق يحول دون تدفق الفائض على المركز. ويؤكد تحكم العراق بالثروة القومية حائلا دون نهبها من المركز. ولذلك كان الاعتداء على العراق حتميا سيان استعاد الكويت ام لا. ولذا نقف مع العراق بغض النظر عن كونه كان سيكسب المعركة أم لا. هذا ناهيك عن ان حفاظ العراق حتى اليوم على تماسكه هو الانتصار العظيم.

لقد صرخ كل من اليساري الامبريالي الانجليزي فريد هاليدي واليساري الامريكي جو ستورك، بكل ما في عقيرتهما من قوة مناديان تاتشر وبوش لضرب

العراق قبل ان يطول به الامر في الكويت و يستقطب الشعوب العربية في السعودية ومصر وسوريا اكثر(٧). فما الذي يزعج هذين اليساريين وخاصة اذا كانت الشعوب العربية تؤيد العراق؟. اليست الديمقراطية هي حق الشعب، او اجازته بان يحدد موقفه؟ وها هو حدد، فلماذا ترفضون عليه ذلك!. ام ان هذين الامبرياليين يعتقدان بان الشعوب العربية «متخلفة عقليا» ولذا تختار بشكل مغلوط، وان اضرابهما هم الذين يستطيعون الاختيار لنفسيهما ولغيرهما؟. وعلى اية حال، هناك ذيولا عربا لاولاد السكرتيرة، ومنهم الكثير في المناطق المحتلة. أما اولاد الزوجة الشرعية فهم اكثر.

التكتيك العراقي:

بناء على التحليل اعلاه، لسنا بحاجة حقيقية للعودة الى لملمة حقائق لاثبات ان المركز الامبريالي كان سيضرب العراق سواء دخل الكويت أم لا. وربما كان ما قاله وزير الدفاع الفرنسي الاسبق ميشال جوبير، بان خطة ضرب العراق موضوعة منذ اربع سنين. ولا نقدم الامتنان لهذا الامبريالي بالطبع، فربما فعل هذا ليحصل على سبق صحفي و يأخذ على تلك المقابلة الصحفية حفنة من الفرنكات.

كما ان الامر المهم ليس عمر الخطة بمقدار تزامنها مع تدهور الاتحاد السوفياتي واستغلالها لذلك التدهور.

ان الحديث عن تسلح العراق، ومدفعه العملاق «مدفع يوم القيامة»، وغير ذلك كانت دلائل واضحة على الضرب، وليس عدم اهتمام الامبريالية بعشرات الدول التي تتسلح اكثر من العراق ليس الدليل الوحيد.

وعلى اي حال، فان مجريات ما بعد المذبحة ومحاولات تخريب العراق من الداخل على يد الامبريالية والنظام الديني في ايران والنظام المسلم في تركيا، والانظمة العربية، كلها دلائل على ان المذبحة كانت معدة وانها لم تنته بعد.

وعليه، فان من لا يزال يحاجج بوعي وقصد ان العراق قدم مبررا لضربه باستعادة الكويت ليس الا متعاونا مع الامبريالية ومؤيدا لسحق الشعوب.

لقد جاء ضرب العراق كنتيجة منطقية لسقوط الاتحاد السوفياتي، و بالتالي ضرورة قيام الامبريالية بتدمير تفصلاته على الصعيد العالمي لتحول دون توفر فرص الحد الادنى لمعاودة اي نهوض سوفياتي يقوم على اسقاط الطبقة الرأسمالية التي اغتالت الاشتراكية هناك.

وهكذا، فشلما كان ضرب كمبوديا «بول بوت» نتيجة للوفاق الدولي، كان ضرب العراق نتيجة منطقية لسقوط الاتحاد السوفياتي.

وحيث ادرك العراق ان العدوان عليه قائم لا محالة فقد لجأ الى الدرجات التالية في التكتيك:

اختطاف الرهينة الكويتية:

رغم المحاولات المتكررة من قبل العراق كي تتوقف الكويت والسعودية عن ضخ كميات كبيرة من النفط وعن بيعه بسعر متدن، والذي قاد الى عجز العراق عن دفع ديونه، الا ان الكويت استمرت في موقفها مدعومة من الامبريالية الامريكية التي كانت تعد العدة لضرب العراق.

وحيث تأكد العراق بان العدوان قائم لا محالة، فقد قرر اختطاف الكويت كرهينة لكي يضغط على النظام العربي للدخول في تسوية للمشكلة العراقية الكويتية.

ولو نجح العراق في هذا لحقق هيمنة على النظام العربي بالشكل الذي يتجاوب مع طموحه المشروع لقيادة الوطن العربي. و بالشكل الذي تتمناه الجماهير العربية. بل ان هذه الامنية العربية هي التي دفعت الشعوب العربية لتأييد العراق فورا و بلا تردد رغم ما قدمته الكويت من رشاوى للانظمة التي تحكم هذه الشعوب، بل ربما بسبب كثرة الاوساخ التي نجمت عن ما دفعته الكويت وأمثالها لحكام هذه الدول.

الا ان الامبريالية الامريكية ضغطت على ادواتها العرب بما يحول دون الوصول الى تسوية عربية، و بالطبع دون ان تقدم هذه الانظمة اي تفسير لعدم قبولها بالتسوية العربية.

وحيث رفضت هذه الدول التسوية العربية فقد تأكد العراق بان لا مناص من حصول العدوان ضده وان الحصار الاقتصادي كان المقصود منه اضعاف العراق ما قبل الحرب، وليس الاكتفاء بآثاره المدمرة كحصار اقتصادي. وانه اذا ما انسحب من الكويت، فان العدوان سوف يقع ضده. وهو ما قالته تاتشر لبريماكوف، باننا لن نسمح للعراق بالانسحاب من الكويت.

لقد حاول العراق ايضا استنهاض الشعوب العربية والاسلامية بل وشعوب العالم الثالث، ولكن خطوة العراق هذه جاءت في مرحلة ازمة الثورة العالمية وهيمنة الرأسمال العالمي.

وعليه، ورغم تأييد مختلف شعوب العالم للعراق الا ان هذا التأييد لم يتجسد في حالة مادية تحول دون العدوان.

كما ان موافقة العراق على مبادرة بريماكوف لم يحل دون العدوان، بل ان الولايات المتحدة بالتحديد هي التي سارعت الى اشعال الحرب كي لا تخسر فرصة تحطيم قوة العراق واقتصاده.

بعد المذبحة:

قد لا يكون هذا عنوانا صحيحا، لان العدوان لم ينته، وحلقاته تتعدد، والعراق ما زال صامدا كموقف ونظام. بل ان الايام الاخيرة تنذر بعدوان ايراني ضد العراق.

ولكن، كما اشرنا اعلاه، فان دوافع حصول المذبحة كانت وجود قوة العراق ومحاولته الاقلاع والتحكم بالفائض من ثروات الوطن العربي، ووجود ازمة اقتصادية في المركز الامبريالي، وتباطؤ في دوران رأس المال المالي الدولي، والذي بحاجة الى صدمة قوية لتحريكه. مثلا تحريك المليارات المتراكمة في المانيا واليابان. واقتران هذا مع ازمة مديونية العالم الثالث التي تحول دون قدرته على اتخاذ سياسة مستقلة، وحصول المجاعة، وفوق هذه كلها سقوط المعادل الموضوعي للولايات المتحدة وهو الاتحاد السوفياتي.

وعلى الصعيد العربي، فان المنطقة كانت قد اصبحت ضمن الهيمنة الكلية للولايات المتحدة، حيث تتحكم بالثروة والسوق العربيين، وهذا ما جعل وجود العراق ظاهرة مقلقة لانظمة التبعية، ظاهرة لا بد من التخلص منها.

التوقعات:

على ضوء ما تقدم، فان بنية النظام العالمي تتخذ شكلا شديد الخطورة. وان المذبحة ضد العراق قد اوضحت الامور واستجلتها بما لا يقاس.

لقد اتضح ان الطبقة الرأسمالية العالمية قد شددت من تحالفها الى درجة يصعب الفكاك منها بدون سلسلة جديدة من الانتفاضات الشعبية على مستوى المحيط.

الا ان مثل هذه السلسلة سوف تكون مكلفة الى حد رهيب.

لقد دفن العالم الحرب الباردة، ليعود الى الحرب الساخنة، لا كما تدعي ماكينة اعلام العرب وادواته في المحيط، بان العالم انتقل الى نظام سلمي. والحرب الساخنة تعني ببساطة الانتقال من احتجاز تطور بلدان المحيط الى تخليد احتجاز هذا التطور.

وبهذا المعنى، فان العالم يدخل اليوم مرحلة لا تحوي فقط أمما بلا تاريخ، والتي من المفترض زوالها، وهذا غير صحيح. بل ان الصحيح هو اننا ربما نواجه حالات أمم بلا مستقبل، ولذا، فان زوالها محتملا.

ان مبرر حصول هزات وثورات شعبية لا بد ان تتكون ارضيته من ازمات اقتصادية واجتماعية وسياسية في بلدان المحيط، والتي يقوم منها الكثير اليوم.

لم يعد خافيا اليوم ان تطور المحيط محتجز. ولكن المقلق ان يصبح تخلف المحيط مؤبد على ضوء التطورات الاخيرة. فقد اصبح المحيط مجرد مواقع او صالات عمل وتشغيل للمركز. تنقل اليها التكنولوجيا المتقدمة جاهزة ولا تنقل اليها المعرفة باختراع هذه التكنولوجيا.

ومعنى هذا استخدام المصانع الجديدة في المحيط لاعداد اقل من عمال المحيط، وخضوعهم لاستغلال امثل مقارنة مع عمال المركز حيث لا نقابات ولا ديمقراطية سياسية ولا حرية اجتماعية، وهذا يوفر فائضا هائلا للمركز.

ولكن رغم بؤس هؤلاء العمال فهم في حالة سعيدة مقارنة مع الاكثرية الساحقة من عمال المحيط الذين يعملون في مواقع عمل داخل بلدانهم ولكن في صناعات اقل تطورا و باجور قليلة. هذا ناهيك عن الاعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل، ومن الفلاحين الذي قاد خراب الزراعة وتخلفها الى دخولهم مرحلة المجاعة، او اقترابهم منها.

هذه الاوضاع ربما تقود الى الانفجارات الشعبية والتي لن يكون الرد عليها سوى القمع من السلطة المحلية. والتي اذا نجحت يمكن ان تقوم الامبريالية، نفسها بالاقدام على مذبحة ضدها شأن ما حصل في العراق.

وبهذا المعنى، فان الامبريالية وحلفائها من التوابع يمكن ان يعيدوا الانسانية ليس فقط الى فترة ما قبل ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا ١٩١٧، حيث الهيمنة الامبريالية المباشرة والمتفردة والتي تستعمل ما لذ وطاب لها من ادوات القوة، بل حتى الى نظرية مالثوس حيث يتم تقلي التضخم السكاني بالحروب والمذابح.

الوضع العربي:

لقد كان الوطن العربي قبيل محاولة العراق ضبط النظام العربي وتصفية التضامن العربي (الشكلي بالطبع)، على طريق الدمار الشامل.

وكان ما قام به العراق فرصة تاريخية للجم هذا الدمار. الا ان البرجوازيات التابعة حالت دون ذلك وخاصة المصرية والسورية. حيث وقفت هذه البرجوازيات بكل اخلاص لصالح رأسمالية الولايات المتحدة. ومارست بذلك دورا خيانيا بأجر بخس لانها كانت ولا تزال تحول دون قيام العراق بتقويض انظمتها الاقليمية الطفيلية.

وحيث تم تدمير قسط كبير من قوة العراق، فان فرصة لجم الدمار الشامل للوطن العربي قد تأجلت. وهذا ما يضع المستقبل العربي في خطر شديد.

لقد أكد العراق الترابط بين قضية استعادة الكويت والقضية الفلسطينية، ورغم ان الامبريالية حاولت جهدها عدم الربط بينهما، الا ان الخطوة العراقية أكدت

الربط مهما كابر الامريكيون وتوابعهم العرب.

وما تدور اليوم من محاولات التسوية، رغم ما فيها من أهداف لتصفية (وليس حل) القضية الفلسطينية، الا انها تأكيد مادي على ارتباط القضيتين.

الا ان حلا، بدون ضرب العراق، وبدون الخذلان والخيانة بل والعدوان الذي قامت به سوريا ومصر والمغرب ودويلات النفط، كان سوف يعطي الفلسطينيين حقوقا افضل. كان سيخلق تسوية لا تصفية. بهذا المعنى نعود الى التأكيد على ان الانظمة العربية فرطت بفرصة تاريخية لا يسهل تعويضها.

وفي ذيول هذه المذبحة المؤامرة، فان التسوية المحتملة لا تعدو كونها تصفية، ان حصلت. كما انها لن تلجم العديد من الاحتمالات المدمرة: مثل ان تقوم اسرائيل باحتلال اراض عربية اخرى، الاردن مثلا، لا لتوطين الفلسطينيين بل لتحقيق حلم ارض اسرائيل الكبرى.

قد لا تخرج التسوية المحتملة عن نطاق حكم ذاتي للمناطق المحتلة، تقسم فيه هذه المناطق الى كانتونات او معازل، يكون المشترك بينها أقل من المشترك بينها وبين اسرائيل او الاردن.

واذا عارض الفلسطينيون ذلك، فربما يستمر السحق الاقتصادي الواقع حاليا على المناطق المحتلة الى الدرجة التي يطلبون معها الانضمام للاردن، حتى بدون اطار فدرالي أملا من المعسكر المعادي بان يكون هذا الطلب قرار فلسطيني بتصفية قضيتهم.

ولكن، لا نعتقد انه حتى في هذه التصفية حل للقضية الفلسطينية. بل ان الحل كامن ايجابيا في انتعاش العمق العربي، وسلبيا في اغتيال هذا العمق، كما يحصل اليوم. وبهذا المعنى، فان المسألة الفلسطينية جزء من البعد القومي لا محالة، شأنها في ذلك شأن كل اقليم عربي.

أما فيما يخص العراق، فان احتمال عدوان من مسلمي ايران وتركيا ليس مستبعدا، وخاصة ضمن الموازين الدولية الحالية. كما ليس مستبعدا استخدام تركيا كمرتكز لعدوان غربي جديد على شمال العراق.

ان العالم اليوم على عتبة اعادة الاقتسام بين اقطاب الامبريالية. وليس شرطا اليوم ان يتبع ذلك الاقتسام صراعا على المدى القريب على الاقل. ولن يحول او يعرقل هذا الاقتسام الرهيب سوى سلسلة انتفاضات شعبية تستمر رغم قيام الامبريالية بذبح الملايين بالقنابل الذرية.

وقد تكون هناك فرصة لدولة من المحيط كي تصنع القنبلة الذرية لتصبح عندها معادلا موضوعيا جديدا ضد الامبريالية فتحمي بذلك بعض الشعوب حيث تكون قادرة عندها على وصول العمق الامريكي. ذلك العمق الذي لن يتراجع حتى شعبيا عن ذبح الشعوب الاخرى الا عندما يحس بالخطر المشابه. هذا أمر غريب وغير انساني، ولكنه واقعي، أليس هذا الشعب هو الذي باغلبيته ايد ذبح العرب في العراق، وهو الذي يغض الطرف عن رعاية القوات الامريكية لذبح الفلسطينيين في الكويت حتى بعد توقف اطلاق النار ولكنه هو نفسه الذي يتباكى اليوم على الاكراد؟! وعليه قس اكثريات شعوب العرق الابيض.

ان من يحكم العالم اليوم هي الطبقة الرأسمالية مباشرة بدل حكومة قومية في كل بلد من المركز على حدة كالماضي. فلم تعد الحكومة القومية هي المقررة في الامور الاساسية لمواطنيها.

اصبح المتحكم اليوم هو تحالف الطبقات الرأسمالية على صعيد عالمي، ورأسه المقرر في الولايات المتحدة. وهو الرأس الذي يمثل الرأسمالية الامريكية التي تتحكم بمعظم رأس المال العالمي والذي يشتمل ضمنا رأسماليات المركز الاخرى. لذا، فكل القرارات تتم في واشنطن حيث تمثل الادارة الامريكية الطبقات الرأسمالية في العالم قبل ان تمثل الشعب الامريكي. بل ان هناك شكلا من الدمج بين مصالح الشعب الامريكي «كشعب هنا» وبين مصالح الرأسماليات في العالم. فمثلا، أظهرت تجربة مذبحة الخليج ان الجيش الامريكي هو جيش الرأسمال العالمي كله.

وعليه، فان اي قرار يتخذه البيت الابيض هو مباشرة في صالح رأس المال العالمي، طالما يمثل الرأسمال الدولي معبرا عنه في الشركات العالمية الانتماء بما لها من فروع صناعية ومالية.

وبهذا المعنى، فان الدولة في بريطانيا مثلا، ليست اكثر من مسؤولة بلديات وصحة ومدارس ...الخ، وهي غير مضطرة للقمع مباشرة طالما ما زال يتحصل لديه فائض يكفي لرشوة الطبقات غير الرأسمالية، حيث تبقى هذه الطبقات ذيولا للرأسمالية. أما الدولة في بلدان المحيط فدورها مضافة اليه العمالة والقمع. فهي دولة عميلة ضد شعبها، واذا لزم الامر فانها قد تقوم او تسمح للامبريالية بالقيام بدور الابادة ضد شعبها.

ان الاسلوب الذي تتعامل به امريكا مع الشرق الاوسط يوضح ما نقول. فامريكا تمثل في هذه التصفية مصالح الرأسمال العالمي بما فيه الرأسمالية الاوروبية. اي ان الرأسمال الاوروبي ممثلا عبر امريكا في هذه الجريمة. اما حكومات اوروبا الغربية فمستثناة من مشروع تصفية القضية الفلسطينية رغم ان حضورها لن يكون الا شكليا وليس امام حكومات اوروبا هذه الا ان تترجى ليتسنى لها ان تتبع وتتذيل.

ملاحظات الجزء الثالث

١ ــ أنظر:

Adel Samara: "Arab Nationalism, Palestinian Struggle and Economic Scenario for Arab Unity". In Khamsin, no 122. London 1986: 51-86

٢ ــ عادل سمارة، البريسترويكا، مصدر سابق.

٣ ــ جريدة القدس، العدد ١٠/٤/١٩٩١.

٤ ــ أنظر:

Marxism Today: Interview with Fred Halliday and Joe Strok, September 1990.

٥ ــ نفس المصدر.

٦ ــ نفس المصدر.

المراجع:

ــ **مكسيم رودنسون:** الاسلام والرأسمالية، الطبعة الانجليزية. منشورات بنجوين ١٩٨٠.

ــ **مجلة خمسين،** العدد ١٢ لندن ١٩٨٦ (بالانجليزية).

المراجع بالعربية

— التقرير الاقتصادي العربي الموحد ــ ١٩٨٤ و١٩٨٥.

— **التنير، سمير**

١٩٧٨ التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية، بيروت ــ لبنان.

— **النشرة الاخبارية السوفياتية**

العدد ٢٦ سنة ١٩٨٦ ومجموعة اعداد اخرى، عن ماجد عمل، قراءة مباشرة.

— **ابو شرار، ماجد**

لينين والعملية الثورية وتطور العلاقة مع الاتحاد السوفييتي. الكاتب، عدد ٥٣.

— **توما، اميل**

١٩٧٥ جذور القضية الفلسطينية، نقلا عن تقرير فلسطين، المجلد الأول.

— **أمين، سمير**

١٩٨٦ أزمة المجتمع العربي، دار المستقبل العربي، القاهرة.

— **ايلين وموتيليف**

١٩٨٧ ما هو الاقتصاد السياسي «سلسلة مبادىء المعارف السياسية»، دار التقدم ــ موسكو.

— **بونداريفسكي**

١٩٧٥ سياستان ازاء العالم العربي ــ دار التقدم، قراءة مباشرة عن مهدي حكيم، مجلة الآداب.

— **جانوفسكي**

دور الربح في الاقتصاد الاشتراكي.

— **طرابيشي، جورج**

نصوص حول المسألة اليهودية، منشورات صلاح الدين، ص١٢.

ـ **سخنيني، عصام**

١٩٨٦ فلسطين الدولة. منشورات دار الاسوار ـــ عكا.

ـ **سمارة، عادل**

١٩٧٢ دراسات اقتصادية مقارنة. مقالات في مجلة الحرية

والشرارة سجن بيت ليد و بئر السبع. مجموعة مقالات لم تطبع بعد.

ـ ١٩٨١ مجلة البيادر الادبي، العدد ٥.

ـ ١٩٩٠ ـــ التنمية بالحماية الشعبية، منشورات الزهراء ـــ القدس.

ـ ١٩٩١ الرأسمالية الفلسطينية: من النشوء التابع الى مأزق الاستقلال. منشورات مركز الزهراء ـــ القدس.

ـ **عبد الحميد براهيمي**

١٩٧٧ ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ـــ لبنان.

ـ **غرفة التجارة العربية البريطانية**

١٩٨٤ الدليل السنوي، لندن ـــ بريطانيا.

ـ **غوجانسكي، تمار**

١٩٨٧ تطور الرأسمالية في فلسطين، اصدار المكتبة الشعبية ـــ الناصرة.

ـ **كاريو، سنتياغو**

١٩٧٨ الشيوعية الاوروبية والدولة، دار الطليعة ـــ بيروت.

ـ **لبرمان، افزي**

مرة ثانية الى الخطة والارباح (في سمارة ١٩٧٢).

ـ **لينين، فلاديمير ايليتش**

نصوص حول المسألة اليهودية، ترجمة جورج طرابيشي، منشورات صلاح الدين ـــ القدس.

ـ **ليونتييف**

الخطة واسس الادارة الاقتصادية. (في سمارة ١٩٧٢).

— **ماجد ابو شرار**
افكار لينين والعملية الثورية الفلسطينية، الكاتب، العدد ٤٣.

— **ماجد عمل**
١٩٨٨ البريسترويكا اعادة البناء والتفكير السياسي الجديد ــ الآداب، الناصرة، العدد ٤ و٥.

— **مهدي حكيم**
١٩٨٨ السياسة السوفياتية تجاه القضية الفلسطينية ــ الآداب، الناصرة، العدد ٤ و٥.

— مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ١٩٧٦.

— ماهر الشريف، الاممية الشيوعية وفلسطين ١٩١٩ ــ ١٩٢٨.

— مبادىء ثورة اكتوبر ومواقف الاتحاد السوفياتي ازاء القضية الفلسطينية ١٩١٧ ــ ١٩٤٧، الكاتب، العدد ٦٨.

— **مكسيم رودنسون**
١٩٨٠ الاسلام والرأسمالية. الطبعة الانجليزية ــ منشورات بنجوين.

— **جورباتشوف، ميخائيل**
١٩٨٥ نتحدث بصراحة عن اهداف سياستنا.

— ١٩٨٦ خطوة واقعية نحو نزع سلاح حقيقي، رد على اسئلة صحفي تشيكي، (عن ماجد عمل في الآداب عدد ٤ و٥).

— ١٩٨٧ من أجل خلود الحضارة البشرية (عن ماجد عمل في الآداب عدد ٤ و٥).

— ميدييف ف. أ. برافدا، ٢٢ نيسان ١٩٨٩ (عن دافييس، ١٩٩٠).

— **نصر سليم، ودوبار كلود**
١٩٨٢ الطبقات الاجتماعية في لبنان، مقاربة سوسيولوجية تطبيقية ــ مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ــ لبنان.

— نيمنكوف، ف. س. التخطيط والادارة والانتاج في الاقتصاد الاشتراكي (في سمارة ١٩٧٢).

مجلات:

- الآداب، العددان ٤ و٥ تشرين اول وتشرين ثاني ١٩٨٨.
- الكاتب، الأعداد، ٦٤، ٩١.

الصحف:

- الاتحاد، يومية، حيفا.
- القدس، يومية، القدس.
- الشعب، يومية، القدس.
- العرب، يومية، لندن.
- فايننشيال تايمز، يومية، لندن.

English References

— **Amin, Samir**
1985 In The Arabs and Africa (ed) by K. Hasseb. Arab Unity Studies and Croom Helm. London.

— **Datar Asha,**
1972 India's Economic Relations with the USSR and Eastern Europe 1953-1969. Cambridge,: Cambridge University Press.

— **Basu Indrajit,**
1976 Political Theory of Soviet Economic Relations in Asia, Unpublished Mphil, Jawaher lal Nehru University.

— **Bennett, Jon with Sussan George**
1987 The Humger Machine. Polity Press.

— **Bottomore, T.**
1983 The Dictionary of Marxist Thought. Blackwell.

Brown, M,
1974 Economics of Imperialism, Penguin.

— **Chavance. B**
1977 Production Relations in the Soviet Union. Monthly Review. vol. 29, May.

— **Davies. R. W**
1990 Gorbachev's Socialism in Historical Perspective. in "New Left Review", no 179. pp5-27.

— **Guevara, C**
1965 A Common Aspiration: The Overthrough of Imperialism Unites Cuba with Africa and Asia, Bertrand Russel Peace Foundation, Notingham.

— **Halliday, Fred**
1990 Triumph of the West. in "New Left Review", no 180. pp5-23.

.....

1990 Interview with Joe Stork, in Maexism Today, September 1990.

— **Huri Islamoghlu & Caglar Keyder**
1981 The Ottoman Social Formation, in "The Asiatic Mode of Production" (ed) by Anne Bailey and Josef R. Liobera. Routledge & Kegan Paul.

— **Kidron, Michael**
1972 In documents submitted to UNCTAD Pakistan's Trade with Eastern Block Countries, New York: Praeger.

Lenin. F
1964 The Development of Capitalism in Russia.

— **Lotta, Rivs Szymanski A**
1983 The Soviet Union: Socialist or Social-Imperialism. Part II. RCP Publications Chicago.

— **Magdoff & Sweezy**
1977 The End of Prosperity. Monthly Review Press.

— **Mandel. E**
1988 The Perils of Marketization, The Myth of Market Socialism, in "New Left Review", no 169.

— **Mao, T**
1977 A Critique of Soviet Economics. Monthly Review Press. New York. Quated in A World to Win no 15, 1990.

— **Mehrotra, K & Clawson, P**
1979 Soviet Economic Relations with India and Other Third World Countries. In "The Economic and Political Weekly", no August 1979.

— **Monthly Review**
1972 The Armed Struggle in Cylon. A manuscript from a friend to the editors). vol. 23, no 8.

— **Pamilla, Smith**
1986 Palestine and the Palestinians.

— **Philip A, Andrew G & John H**
1984 Capitalism Since World War II. A Fontana.

— **Rey, P. P**
1972 Alliances de Classes. Maspero.

— **Samara, Adel**
1986 Arab Nationalism, the Palestinian Struggle and An Economic Scenario for Arab Unity, in "Khamsin" no, 12.

— **Samara, Adel**
1990- Industrialization in the West Bank, PhD Thesis University of Exeter, United Kingdom.

— **Schumpeter, J**
1951 Imperialism and Social Classes: Two Essays. (ed) by P. M. Sweezy. Oxford.

— **Smirnov & Matvinkhin**
1972 USSR and the Arab 1972 East: Economic Contacts, in "International Affairs", September 1972: 87.

— **Sunil,**
1989 Why Perestroika, in "A World to Win", no 13, 1989. Quoted from The Indian Marxist Leninist Newspaper "Mass Line", September 1988 - January 1989.

— **Sweezy Paul & Charles Bettelheim.**
1971 On the Transition to Socialism. Monthly Review.

— **Theodore Friedgut/ Lewis Siegelbaum**
1990 Moscow and the Miners' Challenge. In "New Left Review", no 181 - USSR, Annual Statistical Reviews, quoted in Trade & Coexistence 1984.

Newspapers:

— Izfestia

— The Finiancial Times, Daily, London.

— The New York Times, Sunday, November 29, 1987.